

كتب و كليات



مجموعه عربیة ۱۰۰٪

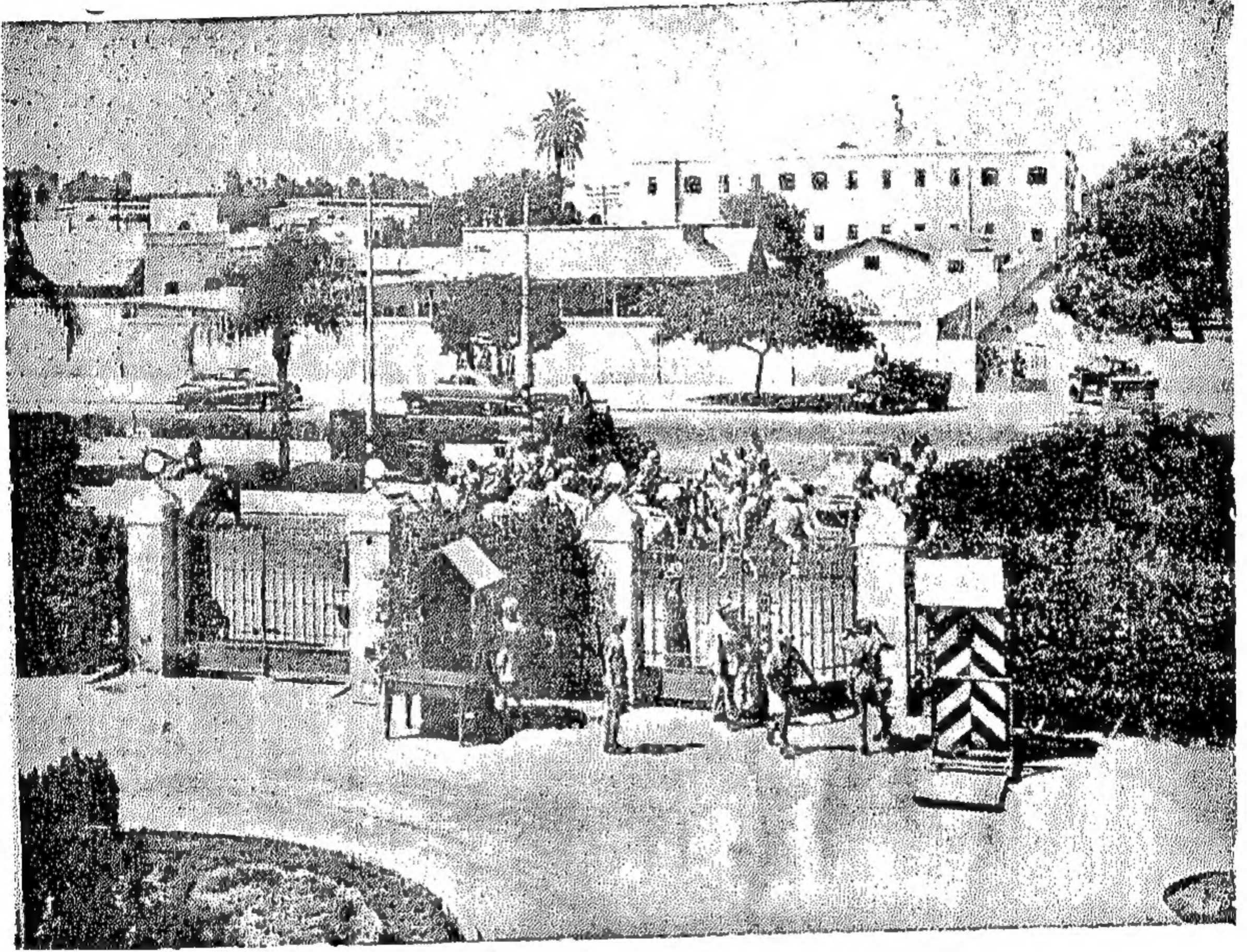
الكتاب ۱۶۹

نورنا

فن عامه الثامن

بقلم
عبد المنعم حميس

عدد خاص



مبنى كوبرى القبة الذى خرجت منه طلائع الفجر المشرق على
الامة العربية صباح ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢

فى ٨ ديسمبر ١٩٥٢ صدر قانون الاصلاح الزراعى الذى قضى
على نفوذ الاقطاعيين وحرر الشعب من الاستغلال والاستعباد
الداخلى.

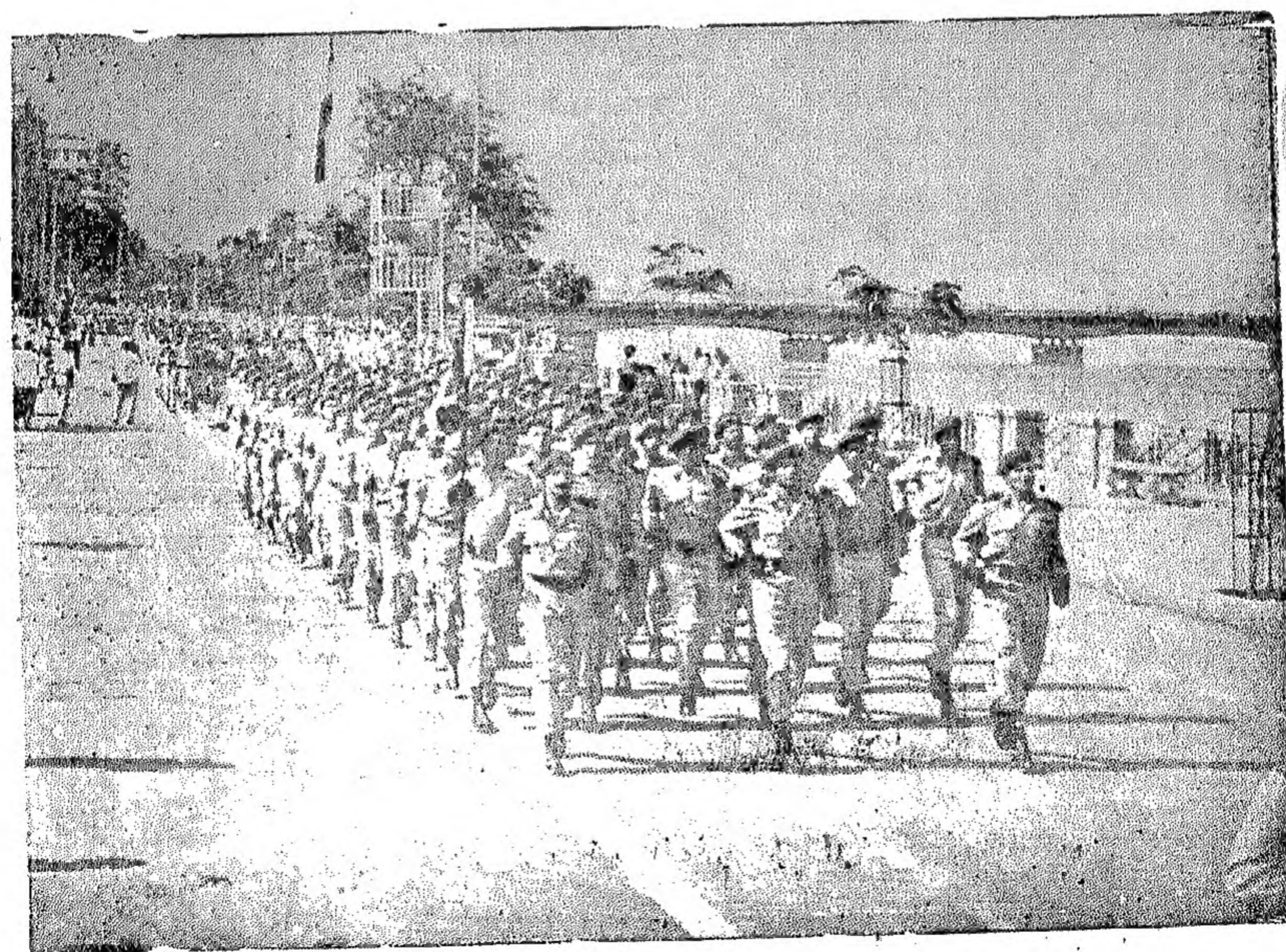
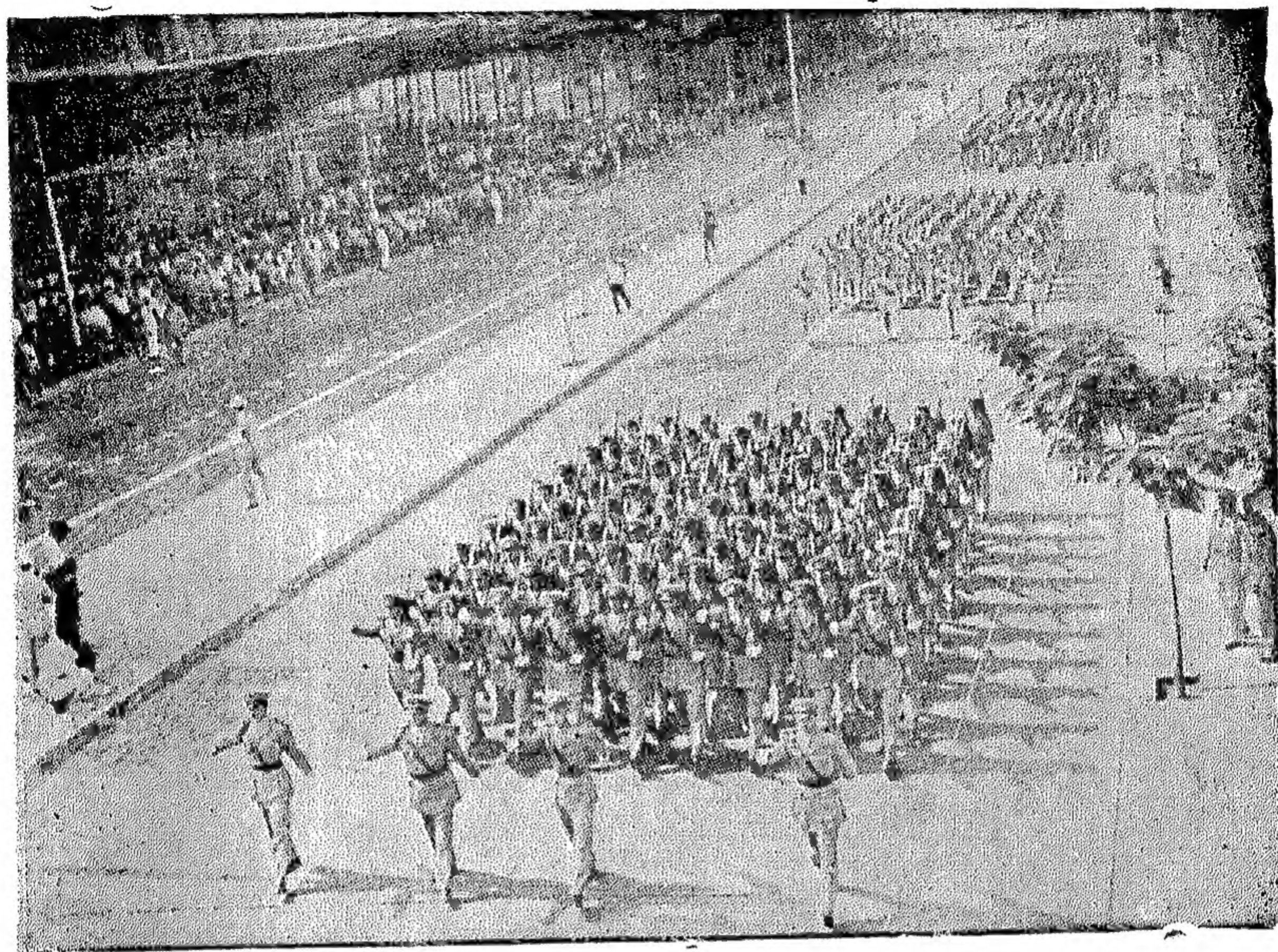


الرئيس جمال عبد الناصر يوزع سندات التملك على الفلاحين
فى الاقليم (الجنوبى)



الرئيس جمال عبد الناصر يرفع العلم على أرض الوطن بعد أن
حمل الاستعمار عصاه على كتفه ورحل من بلادنا وتم جلاء
القوات البريطانية من منطقة القناة في ١٣ أبريل (نيسان)

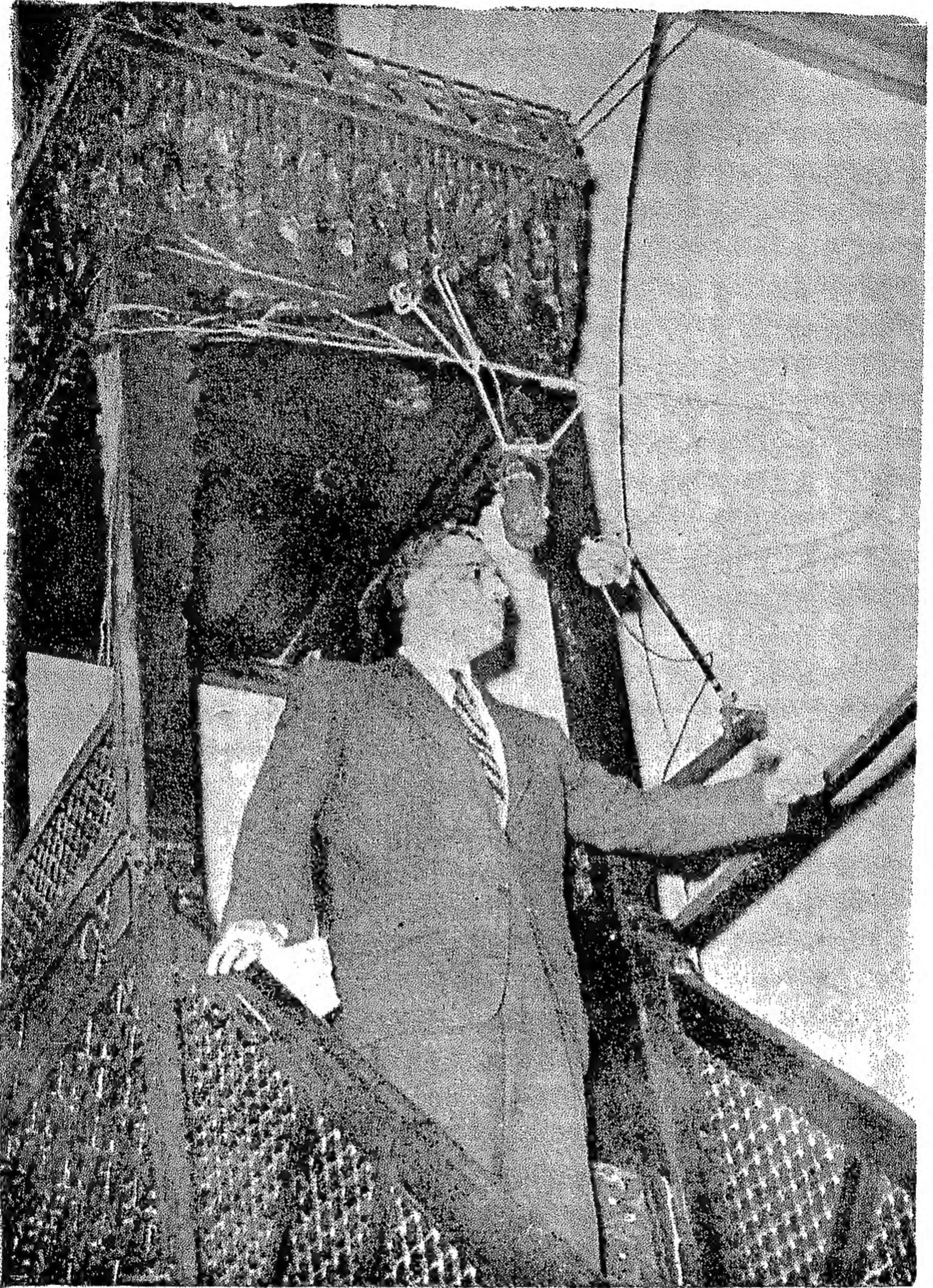
١٩٥٦



لقد قضينا على احتكار السلاح واستطعنا تزويد جيشنا بأقوى



العالم يشهد
بكفاءة المرشدين
العرب بعد
تأميم القناة في
٢٦ يوليو سنة
١٩٥٦ واتسحاب
المرشدين
الاجانب اذئاب
الاستعمار



الرئيس جمال عبد الناصر يعلن من فوق منبر الازهر الشريف
أننا سنمجدارب حتى آخر قطرة في دماءنا وذلك أثناء العدوان
الثلاثي الفاشل على مصر

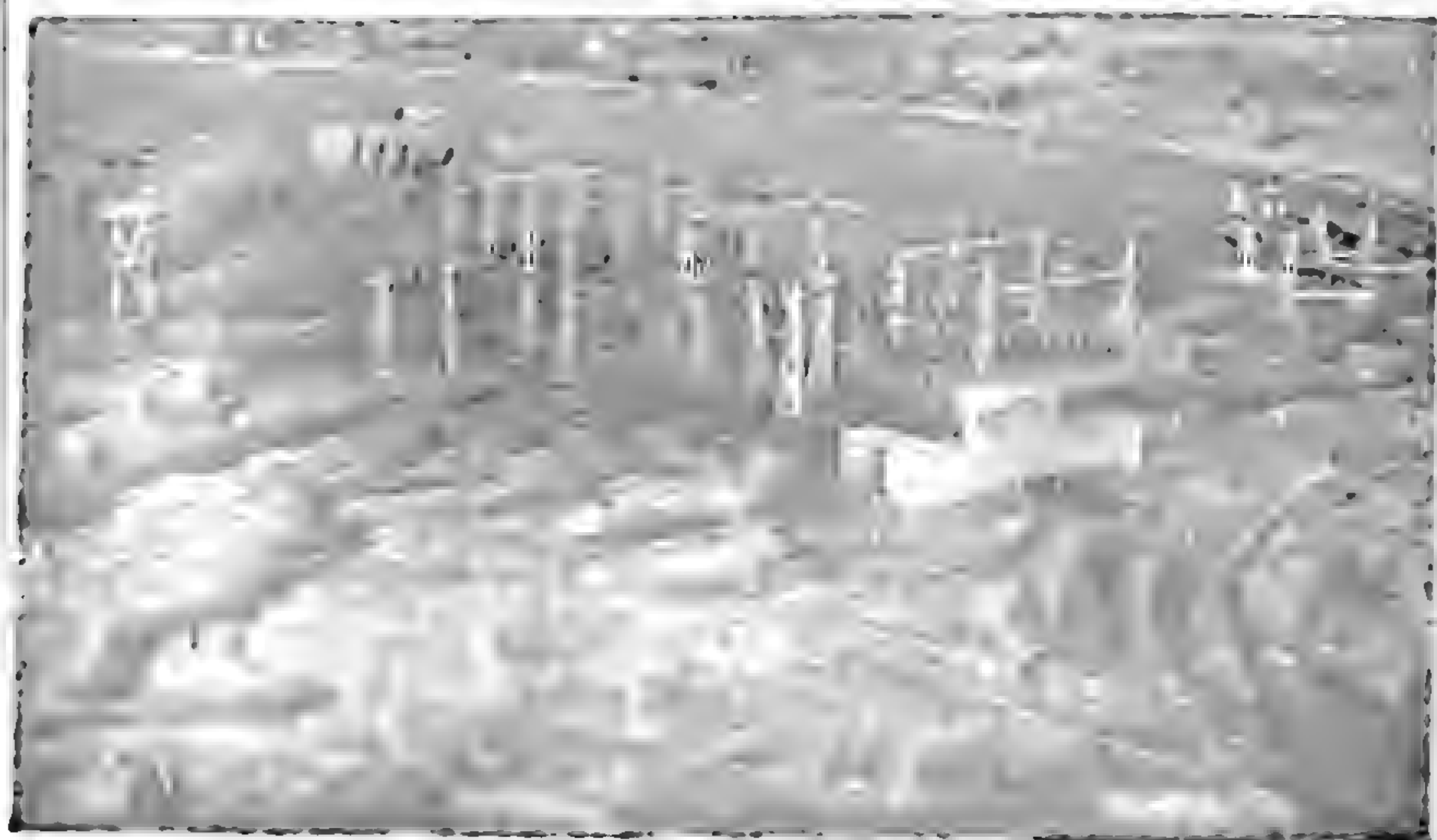


الرئيس يرفع علم النصر على بور سعيد بعد دحر القوات
المعتدية وانسحابها من أرض الوطن



أبدى الشعب العربى فرحة كبرى بقيام دولة كبرى فى الشرق
« ج . ع . م » ليست دخيلة فيه ولا غاصبة ، ليست عادية عليه
ولا مستعبدية ، دولة تحمى ولا تهدد ، تصون ولا تبدد ، تقوى
ولا تضعف ، توحد ولا تفرق ، تسالم ولا تفرط ، تشهد أزر
الصديق ، ترد كيد العدو ، لا تتحزب ولا تتعصب ، لا تنحرف
ولا تنحاز ، تؤكد العدل . . تدعم السلام . توفر السلام لها
ولن حولها وللشعب جميعها بقدر ما تتحمل وتطبق

(جمال عبد الناصر)



السيد العالي

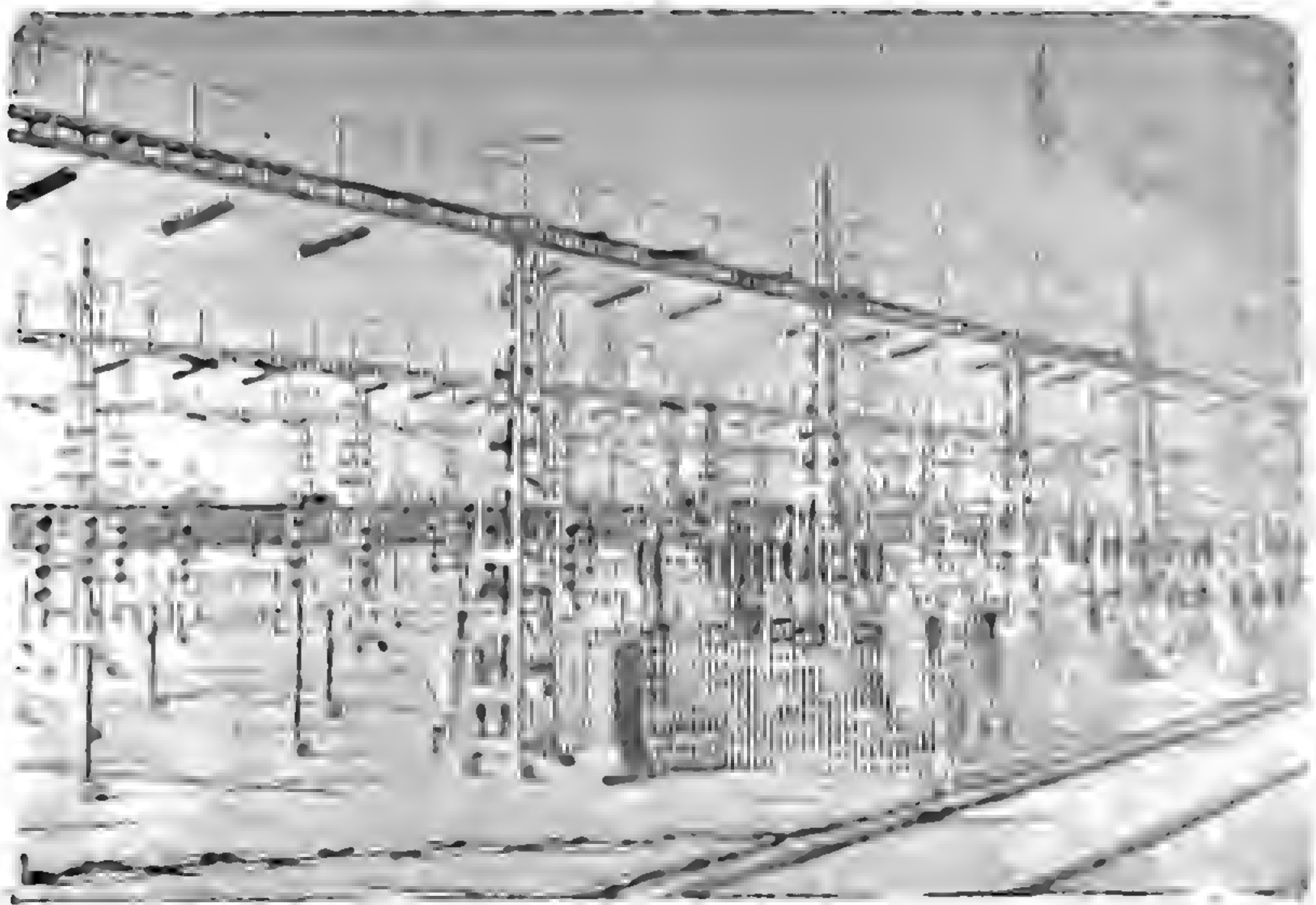
رمز الكفاح والاصرار والعز والانتصار



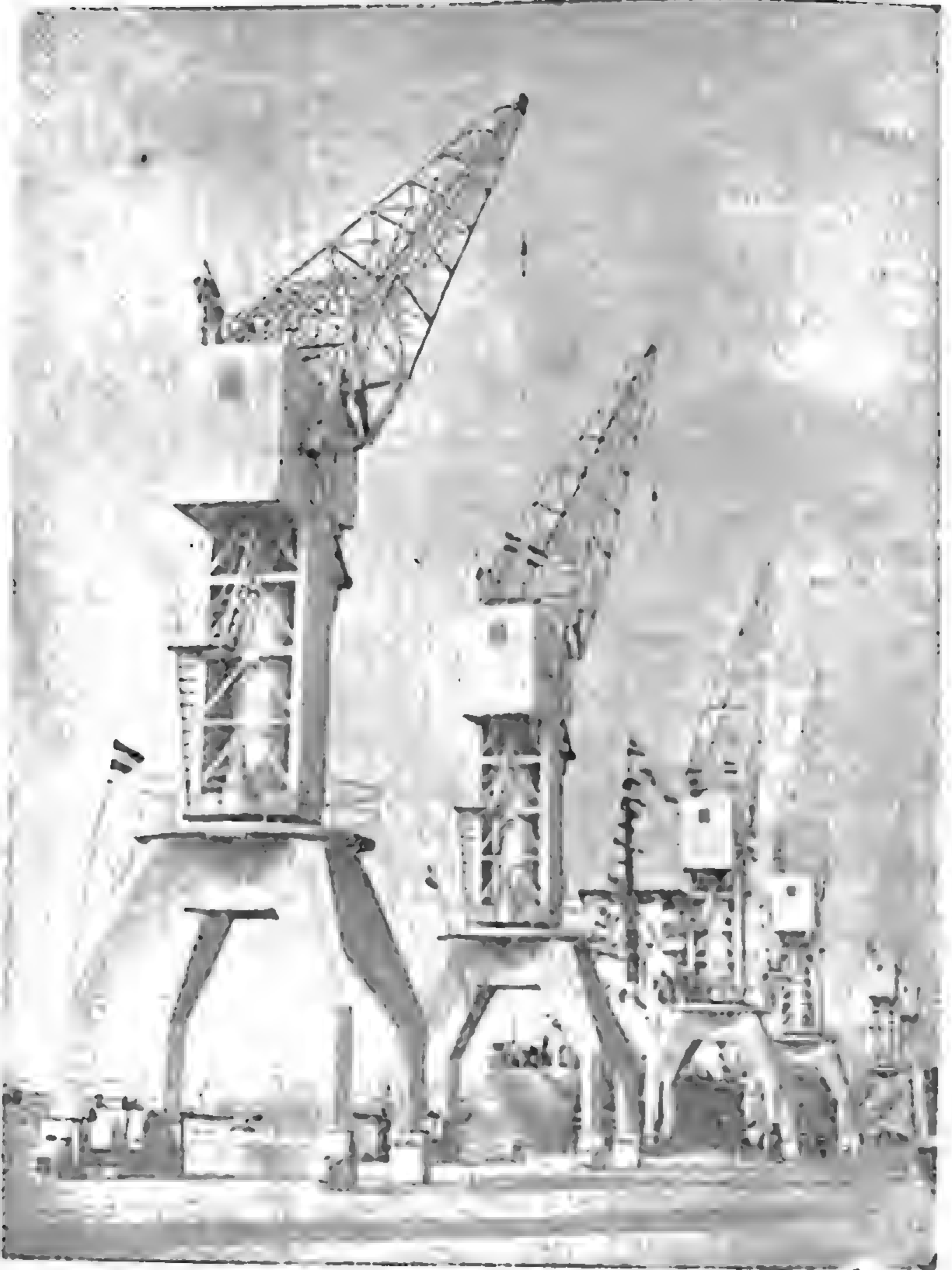
ثمياننا وثمياننا بدرسون الهندسة الميكانيكية بالجامعات
والمعاهد العليا بالجمهورية العربية المتحدة



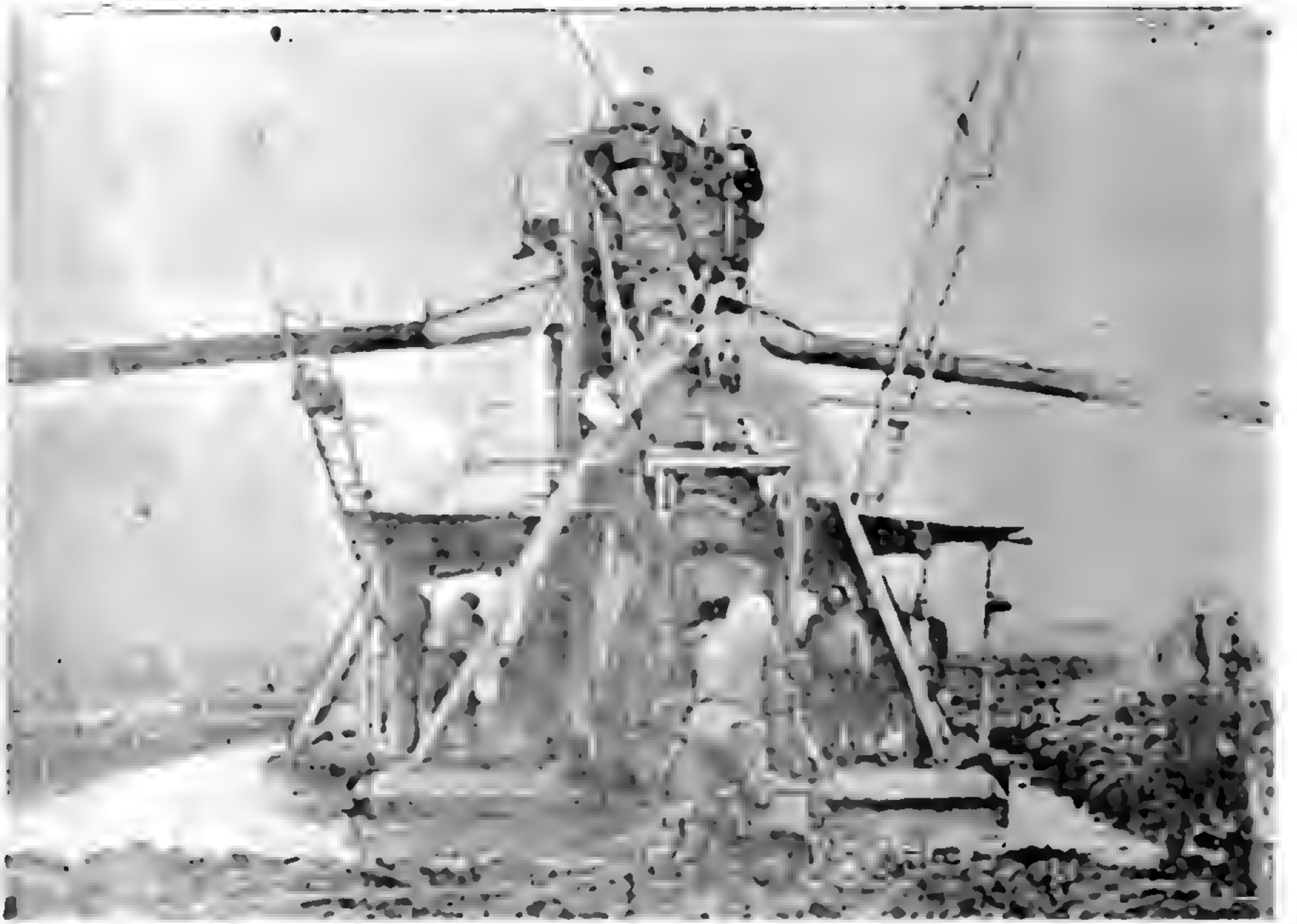
مصنع تكرير البترول بالسويس



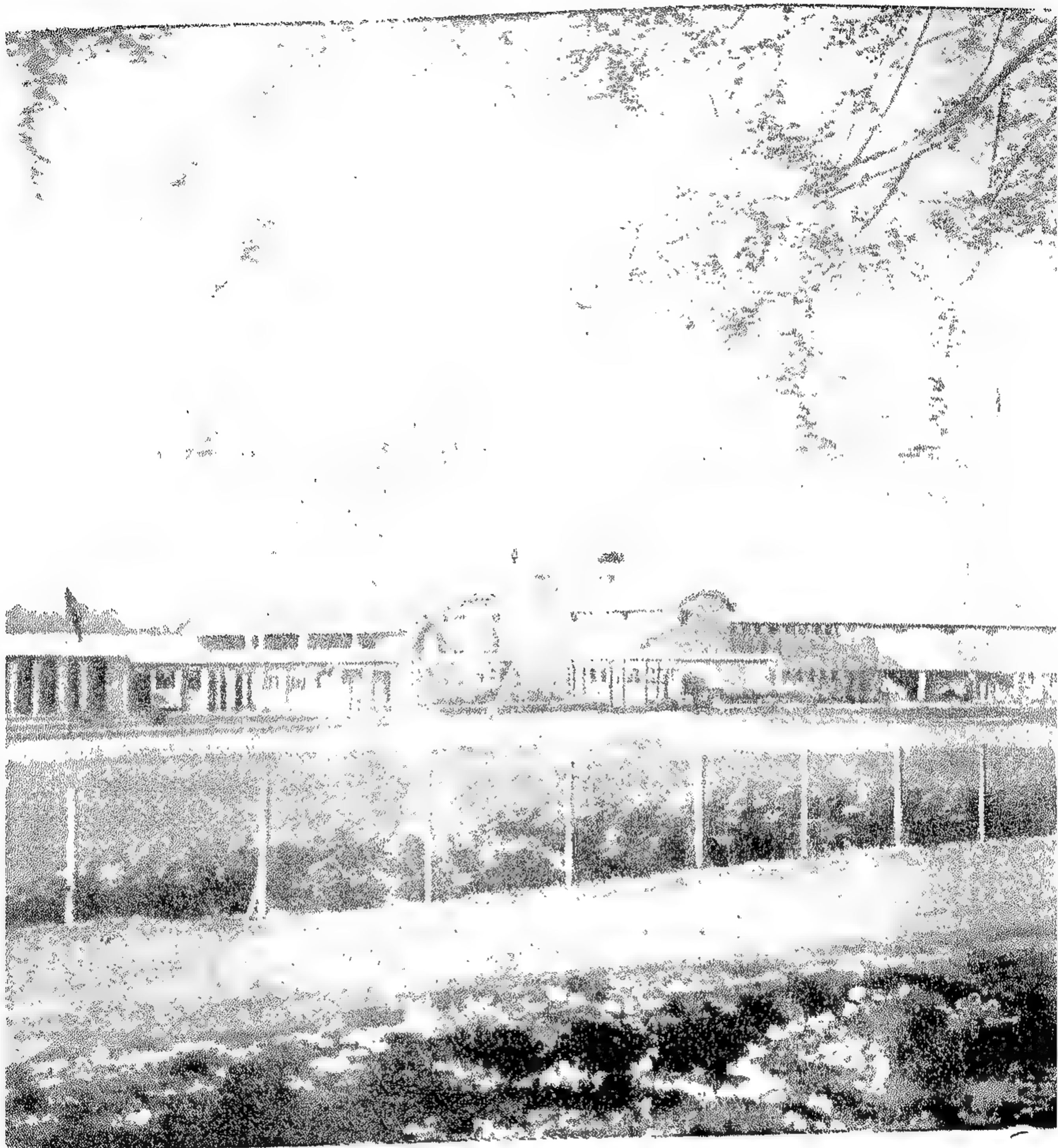
دهربة خزان اسوان تحقق توليد طاقة كهربائية قدرها ١٨٦٠
مليون كيلوات ساعة سنويا



ميناء اللاذقية وقد زودته الثورة بأحدث الآلات الميكانيكية



مشروع الغاب وقد استعملت فيه أحدث الكراكات لانجازه



الوحدة المجمعة ببلدة برنشت بمديرية الجيزة واحدة من ٢٥٠
وحدة أنشئت بالاقليم المصرى وستنشأ ٦١٣ وحدة أخرى



الرئيس جمال عبد الناصر يتنقل بين لجان الاتحاد القومي
ليزودهم بتعاليمه وارشاداته ويوجههم نحو بناء مجتمع اشتراكي
دمياط تعاهد

كتب سياسية
الكتاب ١٦٩

فنوننا فن عامها الثامن

بقلم
عبد المنعم محيى

مقدمة

٢٣ يوليو (تموز)

عنوان الحياة العربية الجديدة ، وانطلاق القوى الكامنة في قلوب الملايين من أبناء الشعب ، وتحفز الطلائع الثائرة البناء التي انطلقت لتبني أمة جديدة ، وتقيم دعائم مستقبل ركائزه تجسديد الحياة المادية والمعنوية للشعب ، وفتح أبواب البناء بكافة صوره أمام الملايين من أبنائه .

ومع بزوغ الفجر المتلألئ في هذا اليوم التاريخي ، بدأت مواكب الزحف المقدس تسلك طريق الحياة ، بعد أن طال وقوفها أمام هجمات الاستعمار والطفيان والاستبداد .

ولم يكن ٢٣ يوليو (تموز) في معناه ومفهومة وواقعه يوما له رقم بين تواريخ الأيام ، وله اسم من أسماء الأيام ، ولكنه كان البعث الجديد للأمة العربية بأسرها ، وهو ليس ثورة قامت في القاهرة ، ولكنه ثورة الملايين من أبناء الشعب العربي المتطلع إلى الحرية والعزة والكرامة .

هو بداية الانطلاق ، وهو لحظة التوثب ، وهو انتصار الأحياء القادرين .

هو اشراق جاء بعد ظلام . . وهو فكرة ظافرة حققها شعب كانت دماؤه تغلي ، وكانت حياته في يد القدر ، وكان أبنائه يترقبون موعدهم مع القدر في كل غمضة عين ، وفي كل نبضة قلب .

وحين أعان البشير قيام ثورتنا في لحظتها المقدرة في التاريخ ، المنبثقة من ناموس الحياة ، كان الملايين حماة للثورة ، ومدافعون عن زحفها ، لأنها الثورة التي طال ترقبهم لها ، وبذلوا الدماء الغالية

الزكية من أجلها ، وقدموا الشهداء الأبرار وفاء لندورها •
ومع كل ذكرى عزيزة غالية لدم شهيد أو روح مناضل ، تمثل
شعبنا ثورته الظافرة ، فكانت لكل فرد حياة جديدة وجدها بعد
ان فقدها ، وكانت لكل مواطن أمله المرموق ، وكفاحه المستمر
الدائب ، ومستقبله المتطلع الباسم •

وعلى مشارف الحياة الجديدة المنبعثة من ثورة ٢٣ يوليو (تموز)
وقف الملايين يستعدون للزحف المقدس خلف القائد الظافر الذي
خرج من صفوف شعبنا ليقود معركتنا •• بل ليقود معاركنا العديدة
وكان انتصار منذ اللحظة الأولى •

ثم توالى الانتصارات •• وتحقق لشعبنا ما كان يأمله كل فرد
تحطمت الملكية الباغية الفاسدة في الأقليم المصرى •

زال الاقطاع الذى استنزف دماء شعبنا مئات السنين ، وعادت
الأرض لأصحابها ، ولم يعد شعبنا كتلة من الأجراء بل تحول الأجراء
المستبعون الى ملاك أحرار •

انكسرت حلقات الفساد الذى كان يسيطر على حياتنا السياسية
ولم تعد هناك طائفة رأسمالية متحكمة فى الحكم مهيمنة عليه •

خرجت جيوش المستعمر من أرضنا ذليلة ، بعد أن توحد شعبنا
وتوحد كفاحنا ، فحققنا الجلاء عن أرض القناة ، ثم تحقق لنسبنا
الانتصار الثانى حينما حاول الاستعمار أن يعود الى أرضنا فوقفنا
فى وجهة وقفة رجل واحد ، وحملنا السلاح لندافع عن شرفنا ،
وهزمنا قوات العدوان الثلاثى الفادر فى بورسعيد ، وارغمناها
على الانسحاب بقوة شعبنا ، وصلابة قائدنا وحكمته •

حققنا لأنفسنا سياسة حرة مستقلة لاتنحاز الى كتلة من الكتل
الدولية ، ولا تميل الى شرق أو غرب ، بل تسلك سبيل الحياد
الإيجابى وعدم الانحياز ، وتعمل من أجل السلام ، وتناضل فى
سبيل حق الشعوب فى تقرير مصيرها ، وتقف أمام مناطق النفوذ،

وتعارض سياسة الاحلاف العسكرية ، وكان لنا النصر في سياستنا
فارتفع قدرنا في العالم ، وأصبحنا - بعون الله - قوة لها كيان
في مجال السياسات الدولية بعد أن كنا مجهولين لا يعرف عنا
العالم الا أننا قوم نخضع لسياسة بريطانيا التي كانت تحتل بلادنا
تحققت القومية العربية ، وأصبحت قوة واقعية تسير حياة شعبنا
وتقود نضالنا وكفاحنا ، بعد أن كانت فكرة في رؤوس بعض
السياسة ، وكان أعظم انتصارات القومية العربية التي جعلتها
ثورتنا حقيقة واقعة هو : قيام الجمهورية العربية المتحدة .

قادت ثورتنا معارك التصنيع والتقدم والنهوض في كل قطاعات
الحياة ، وأعدت خطط التنمية الاقتصادية في اقليمى الجمهورية .
فانبعثت في جمهوريتنا حياة جديدة متطورة نامية ، أساسها البناء
على دعائم المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى .

قامت في بلادنا الحياة الديمقراطية السليمة التي أرادها شعبنا
فكان الاتحاد القومى مثال الديمقراطية في أعلى مراحلها ، وأجل
صورها ، حيث أصبح أكبر سلطة في الدولة ، وأصبح ممثلاً للشعب
كله الذى اشترك لأول مرة في العمل السياسى الإيجابى العملى .

وبعد ثمانى سنوات من قيام الثورة ، يقف شعبنا وقفة الظافر
المنتصر ، بعد أن حقق آماله ، وحقق حريته وعزته وكرامته .

خلال هذه السنوات تحقق في كافة قطاعات الحياة تطور وتقدم
وليس أكثر بياناً لهذا التطور والتقدم من الحقائق الماثلة والارقام
الناطقة .

ولذلك أقدم هذا الكتاب صورة واقعية لثورتنا ، تمثل مظاهر
التقدم والتطور والنمو خلال السنوات الماضية ، وهذه الصورة
التي رسمها شعبنا بكفاحه ونضاله وقوته ، صورة مشرقة مشرفة ،
فقد حقق هذا الشعب خلال سنوات قليلة أعمالاً جلية ظافرة . .
ووضع دعائم المستقبل بأيدٍ واثقة مطمئنة ، فأصبح مجتمعنا

الاشتراكي الديمقراطي التعاوني قائما على أساس العدالة الاجتماعية
مبنيا على الصناعة ، راسيا على دعائم التقدم الدائم في مجالات الحياة
جميعا .

وسوف يوضح هذا الكتاب صورة التقدم والتطور ، وأرجو أن
تكون هذه الصورة جلية واضحة .

ان هذه الصورة هي وجه ثورتنا التي خرجنا بها من الظلمات
الى النور .. وهي حقيقة كفاحنا ونضالنا وعملنا .

واذا كان يومنا مضيا بهذه الاعمال التي تحققت .. فان غدنا
سيكون بعون الله مشرقا حينما تتم خطة التنمية الاقتصادية ويتم
انتقال شعبنا الى مرحلة عصر الصناعة .. وعصر السماء العالي ..
وعصر النهوض الكامل التام .

ان ثورتنا التي نحتفل بعيدها الثامن هي روح نضالنا .. وهي
قوة عملنا .. وهي أساس حاضرننا ومستقبلنا .

وستظل ثورتنا قائمة ما دامت العروق تجري فيها دماؤنا ..
فالثورة عندنا معناها الحياة .. الحياة بكل معانيها .

هذه هي الثورة .. انطلاق حياة .. بل حياة

وهذا هو ٢٣ يوليو (تموز) مطلع الفجر في حياة الشعب العربي
اننى ارجو أن يكون هذا الكتاب تعبيرا عن معنى الثورة .. وعن
معنى الحياة .. وعن معنى ٢٣ يوليو (تموز) .

والله ولى التوفيق .

عبد المنعم شميس

التصنيع .. بناء المستقبل

عاش مجتمعنا العربي حقبة طويلة من الزمان في عصر التأخر الزراعي وكان من هدف الاستعمار والاطغیان أن یظل هذا المجتمع قانعا بحیاته ، متخلفا عن عصر النهضة الصناعية التي سبقتنا اليها شعوب كثيرة ، لان المستعمر يريد دائما أن يتحكم في مصائر الشعوب عن طريق تعويق تقدمها ونهوضها ، ومن أعظم وسائل النهوض عند الشعوب أن تسعى جاهدة لبناء حياة مادية راسخة تقترن بالحياة المعنوية ، ويسيران معا لتكوين الحاضر والمستقبل

ولا سبيل الى بناء حياة كريمة عزيزة الا على أسس القوتين المادية والمعنوية ، وهما قوتان متلازمتان تسيران في خطين منطلقين نحو أهداف المستقبل ، فالحياة المعنوية وحدها مهما بلغت قوتها لا تبني حياة شعب ، بل انها تحتاج الى الدعامة المادية الراسخة الصلبة التي تحمي المعنويات ، وتحتمي في نمائها وتطورها بالمعنويات فالروح بغير جسد شيء يرفرف في السماء ، والجسد بغير روح هوت وفناء .

ومنذ انطلقت ثورتنا تبني حياتنا الجديدة ، أدركت ألا نهوض لشعبنا بغير الصناعة ، وألا تقدم لبلادنا دون انتقالها من عصر التأخر الزراعي الى عصر التقدم الصناعي .

ثم بدأت معركة التصنيع .. معركة الحياة النامية الآملة التي تتحقق للملايين حياة جديدة ، ترتفع فيها المستويات ، وينهض بها الناس ، وتتغير مفاهيم الاشياء .

ولم تكن عملية التصنيع تحقيقا ماديا لحياة أفضل فحسب ، بل انها تحقيق عملي لمفاهيم جديدة في حياة شعبنا .

نحن نبني مجتمعنا اشتراكيا ديمقراطيا تعاونيا .. وهذا المجتمع لا يتحقق الا على أساس المفاهيم الجديدة لمعاني الاشتراكية والديمقراطية والتعاونية في قاموس شعبنا .

وهذه المفاهيم الجديدة ترتبط بعجلة المصنع ومداخنه وإنتاجه وحركته ، وكلما ازدادت دورات العجلات ، وكلما ازداد عدد المداخن وكلما كثر الإنتاج ، ونشطت الحركة . . . كان تحقيق المبدأ الجديد أكثر وضوحا ، وأكثر بيانا ، فالتصنيع هو الحياة الجديدة في بلدنا وهو يستمد قوته من قوة السواعد التي تحرك الآلات ، ويستمد أيضا من قوة المبادئ التي يعتنقها أصحاب السواعد .

والتصنيع هو الحركة المستمرة التي لا تعرف الركود أو الانتظار أو التواكل ، وهو الذي يغير وجه التأخر الزراعي عن طريق الآلة التي تصنع الزراعة في بذرها وحصادها واستغلال إنتاجها .

ولذلك فإن الفكرة الثورية في حركة التصنيع لا تعني أننا لم نكن نعرف الصناعة ، بل تعني أننا لم نكن قد بدأنا الحياة في عصر الصناعة .

ونحن حين نتحدث عن التقدم الصناعي الذي بلغناه خلال ثمانين سنوات منذ قيام الثورة ، إنما نعني أننا بدأنا نعيش في عصر الصناعة ، ويجب أن ندرك إدراكا واعيا عميقا ، أن أشغال فرن لصهر الحديد يعني في حياتنا مرحلة جديدة لم نكن نعرفها حينما كانت تدور بين أيدينا معاصر الزيتون أو مغازل القطن ، ويجب أن ندرك إدراكا واعيا أن عثورنا على ثروات معدنية نستطيع استغلالها يعني أننا بدأنا ندخل مع العالم الذي سبقنا في حياته الناشطة الصناعة المتحركة .

وجمهوريتنا هذه الفتية التي بدأت تقف على عتبات عصر الصناعة ليس من المحتم أن تنتج كل شيء في لحظة ، أو تنجح في كل تجربة منذ أول وهلة ، بل يكفي أننا بدأنا نسير في الطريق لنبلغ الهدف . فماذا حققنا في مجال الحياة الصناعية الجديدة ؟
إننا نحاسب أنفسنا لنعرف ماذا قدمنا بالأمس ، ولنعرف إلى أين نسير .

في إقليمنا السوري :

عثرنا على ثروات معدنية أهمها :

١ - الحديد :

عثر على الحديد في منطقة راجو ، وثبت انه يمكن استغلاله اقتصاديا ، ومن المتوقع أن يكون احتياطي الخام من الحديد كبيرا ، وستتقدم صناعة الحديد والصلب في الاقليم السوري لتنتج أنواعا مختلفة من حديد البناء ، وقضبان السكك الحديدية والآلات الحديدية ، وصناعة الصلب .

٢ - الكروم والمنجنيز والاسبست :

عثر عليها بكميات تصلح للاستغلال المحلي .

٣ - الفوسفوريت :

وجد في منطقة تدمر والقريتين ودمشق .

٤ - البترول :

اعتمدت الهيئة العامة لشئون البترول في الاقليم السوري في ميزانيه عام ١٩٥٩/١٩٦٠ مبلغ عشرة ملايين ليرة لحفر ثلاث أو أربع آبار جديدة ، بعد الآبار الست التي كانت قد حفرت من قبل وقد أتمت حفر البئر السابعة ويجري الحفر حاليا في البئر الثامنة حيث أوشك أن ينتهي العمل به ، كما قامت باستحضار قطع الغيار والادوات اللازمة لمنشآت الحقل واعداده اعدادا جديدا منظما يساعد على اختصار الوقت وتسهيل أعمال الحفر ، وأعدت المشاريع لتوسيع الانشاءات المدنية والمخازن والورش الميكانيكية . وحقل كراتشوك هو الحقل الاول الذي تم اكتشاف وجود البترول فيه ، وتجرى الآن الدراسات والابحاث للنظر في مستقبل الحقل من ناحية الاستثمار وأفضل الطرق المؤدية الى ذلك في أقرب وقت ممكن .

وتجدر أنشئت أكبر مصحفاة للبترول في حمص ، وتقرر إقامة مستودعات باللاذقية حتى يمكن بواسطتها استقبال المواد الأولية البترولية الواردة بواسطة الناقلات البحرية وتوزيعها على مناطق

الاستهلاك وتبلغ سعة تلك المستودعات حوالى (٢٤) ألف متر مكعب.
وتكلف انشاؤها (٧٠٠) ألف ليرة سورية تقريبا .

كما أنشئت مستودعات للتخزين فى كل من دمشق وحلب ودير الزور والحسكة لتخزين كميات المنتجات البترولية المختلفة لتكفل تأمين تلك المواد فى كل من هذه المناطق تأمينا كاملا ، وينتظر أن تتم هذه المستودعات التى تتسع لحوالى ٧٠ ألف طن من المنتجات البترولية بعد يوليو (تموز) ١٩٦٠ .

وتنقل المواد البترولية الان من مصفاة البترول فى حمص ومن مستودعات البترول فى اللاذقية الى جميع مناطق الاستهلاك بواسطة السيارات .

البرامج الصناعية

ان مشاريع الصناعات التحويلية التى تم تنفيذها خلال عامى الوحدة يؤكد لها نشاط حركة توظيف رؤوس الاموال فى القطاع الصناعى فقد بلغت رؤوس الاموال التى وظفت فى القطاع الصناعى منذ ديسمبر ١٩٥٨ ما يقرب من ١٠٣ر٢٥ مليون ليرة سورية موزعة على الصناعات التالية :

صناعات الغزل والنسيج القطنى والصوفى والسجاد ٧٥ر٢٥ مليون ل.س .
الصناعات الهندسية ١٥ مليون ل.س .
الكيمياوية والغذائية ١٣ مليون ل .

وفيما يلى عرض موجز لاهم الصناعات التى يجرى تنفيذها الان -

أ - مشاريع الغزل والنسيج القطنى :

الجهة المنفذة للمشروع	مكان المشروع	عدد المغازل	عدد الأنوال	محص	شركة حمص للغزل والنسيج
وحدة كاملة للصباغة والطباعة والتجهيز		٤٠٠	٢٢٠٠٠٠	حمص	شركة الغزل والنسيج بحماه .
توسيعا لمؤسستها القائمة		١٩٢	٢٢٠٠٠	حماه	شركة المصايغ الفنية
توسيعا لمؤسستها القائمة		٣٠٠	١٠٠٠٠٠	حمص	الشركة التجارية الصناعية المتحدة
توسيعا لمؤسستها القائمة		٢٥٠	١٥٠٠٠٠	دمشق	الشركة العربية المتحدة - للصناعة
توسيعا لمؤسستها القائمة		٢٥٠	١٥٠٠٠٠	دمشق	شركة المغازل والمناسج
توسيعا لمؤسستها القائمة		١٣٥	١٥٠٠٠٠	دمشق	الشركة السورية للغزل والنسيج
مع وحدة كاملة للصباغة والطباعة والتجهيز		١٠٠	٦٠٠٠	حلب	شركة احمد ططرى وأولاده
		١٠٠	٦٤٠٠	حلب	الشركة الاهلية للغزل والنسيج
			٥٠٠٠	حلب	شركة معامل سامى صايم الدهر

ب - مشاريع الغزل والنسيج الصوفى :

الجهة المنفذة للمشروع	مكان المشروع	عدد المغازل	عدد الأنوال	دمشق	شركة الصناعات الحديدية
		١٠٠	٥٨٠٠	دمشق	الشركة المتحدة لصناعة الاصواف
		٣٠	٣٠٠٠	دمشق	الشركة الصناعية للاصواف
		١٠٠٠	توسيعا لمؤسستها القائمة التى تضم ألف مغزل	حلب	شركة مزيد وشيخ تراب .

للصناعات الكيماوية والغذائية

(أ) تقرر اقامة وحدة فى دمشق لصنع العلب اللازمه لحفظ المواد الغذائية .

(ب) تقرر اقامة وحدتين لانتاج الالبان المعقمة ومشتقاتها فى كل من دمشق وحمص ، وقد انتهت الشركة المنفذة لوحدة دمشق من دور الانشاء ، وستبدأ الانتاج قريبا .

(ج) أقيمت فى حلب وحدة لانتاج الزيوت المهدرجة :

(د) أقيمت فى محافظتى حلب واللاذقية عدة معاصر فنية لعصر الزيتون :

الصناعات الهندسية والمعدنية والنباتية :

(أ) جرى توسيع مصنع السلاسل فى حلب .

(ب) أنشئت وحدة لتجميع أجهزة الراديو .

(ج) أنشئت وحدة لانتاج ألواح الرخام وأحجار البناء .

وهناك مصانع عديدة فى الاقليم السوري لانتاج الشـلـاجات الكهربائية ، والغسلات ، والافران ، والكابلات .

وفى اقليمنا المصرى :

تقدمت الصناعة خطوات واسعة ، ونهضت نهضة كبيرة خلال السنوات الثمانية الماضية .

فقد منحت الحكومة حتى الآن ٣٣٠ ترخيصا باقامة منشآت صناعية أو التوسع فيها بلغت تكاليفها الكلية نحو ٣١ مليون جنيها كما صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١١ لسنة ١٩٥٨ بإنشاء الهيئة العامة لدعم الصناعة للعمل على تحسين المستوى الانتاجى

للصناعة بوجه عام عن طريق التدريب المهني وتشجيع البحث العلمى ورفع مستوى الكفاية الانتاجية والادارية والتعاون مع الهيئات المختصة فى اقراض المشروعات الصناعية وانشاء اتحاد الصناعات والغرف الصناعية والمجالس الاقليمية للصناعة التى تختص بالعمل على تنمية الصناعات المصرية وتحقيق تقدمها ومعاونة الحكومة فى وضع سياسة البلاد التصنيعية وتنفيذها .

وحتى لاتستأثر الدولة بتوجيه السياسة الصناعية أنشئ المجلس الاستشارى للصناعة يضم المهتمين بشئون الصناعة ورجال الاعمال ويعمل على رسم السياسة الصناعية واقتراح ما يراه للنهوض بها ويحل مشاكلها .

الانتاج الصناعى :

وكان من الضرورى للارتفاع بجودة الانتاج والمحافظة على مستواه. أن تحدد مواصفات الخامات والمنتجات بما يتمشى مع الامكانيات المحلية ويلتقى مع الاوضاع العالمية فأنشئت الهيئة المصرية للتوحيد القياسى لتكون المرجع القومى الذى يتولى وضع المواصفات القياسية لجميع ما تعتمد عليه الصناعة من خامات ومنتجات وعمليات فنية وأجهزة ومعدات ووحدات قياس مع تهيئته الوسائل الضرورية للتأكد من مطابقة السلع للمواصفات القياسية المعتمدة ضمانا للجودة وحماية للمستهلك من الغش والتعرض للاخطار كما تتولى وضع ومراجعة أجهزة القياس المستخدمة فى الصناعة وتهيئة الوسائل التى تكفل دقتها وسلامتها وضمانا لدقة الانتاج .

وصدر قانون التسعيرة لكى لا ترتفع أسعار المنتجات الصناعية عن الحد المعقول بما يثقل كاهل المستهلك، وقد تم حتى الآن تحديد أسعار مايقرب من ٣٠٠٠ صنفا من السلع فخفضت أسعار ١٢٥٠ صنفا من منتجات الغزل والنسيج بكافة أنواعها بنسبة تتراوح بين ١٠، ٧٠ ٪ من أسعار سنة ١٩٥٧ وكذا مايقرب من ٦٠٠ صنفا من المستحضرات الطبية بلغت نسبة التخفيض فيها من ١٥ - ٤٥ ٪ عن أسعار ١٩٥٧ وما يقرب من ٥٥٠ صنفا من المصنوعات الجلدية بنسبة من ١٠ الى ٣٠ ٪ وما يقرب من ٧٠ صنفا من المنتجات

الزجاجية بنسبة تتراوح بين ١٥-٢٠ ٪ كما تم تخفيض سعر غاز البوتاجاز بنسبة ١٨ ٪ وسعر الكيوسين والسيكر وأجهزة البوتاجاز والثلاجات الكهربائية بنسبة تتراوح بين ١٠ و ٢٠ ٪ والمبلى الصناعى بكافة أنواعه بنسبة تتراوح بين ١٠ و ١٥ ٪

وتعاون وزارة الصناعة على تسعير استيراد بعض الآلات الاستكمالية التى تمكنها من تحسين انتاجها والتنوع فيه أو انتاج أصناف أخرى بالاستعانة بما لديها من معدات وآلات وعن طريق مساعدتها فى عمليات التسويق وتنظيم أبحاث الكفاية الانتاجية لعمالها ومشرفيها بما يكفل لها - باستخدام نفس الامكانيات من العمال والآلات الموجودة - زيادة الانتاج وخفض التكاليف

مراكز التدريب المهني :

ورغبة فى اعداد جيل جديد من الفنيين فى الصناعة تم انشاء ٢٢ مركزا جديدا للتدريب المهني بدأت عشرة منها فى العمل ومن المنتظر أن يبدأ الباقي فى العمل ابتداء من العام الدراسى المقبل . كما تقرر اقامة ١٨ مركزا جديدا خلال الخمس سنوات المقبلة

الثروة المعدنية :

وحتى نتمكن من استغلال مواردنا الطبيعية اوفدت بعثات جيولوجية الى ٢٤ منطقة صحراوية مختلفة لدراساتها من الوجهة الجيولوجية والاستكشافية للبحث عن بعض الخامات المعدنية كما اوفدت بعثات للابحاث التعدينية للمناطق المعروفة وجود الخامات المعدنية بها وذلك لتقدير أهميتها الاقتصادية ، فقد تمت دراسة خامات المنجنيز بمنطقة علبه بالصحراء الشرقية وتقوم باستغلاله شركة علبه للتعدين ، كما تمت الدراسات التعدينية لخام الالمنيوم بمنطقة أبى غلفة وأثبتت وجود كمية من الخام تقدر بحوالى ١٠ مليون طن ، كما يحتمل وجود كمية أخرى تقدر بحوالى ٨ مليون طن وقد أسند استغلاله الى الشركة العامة للالمنيوم ، وأجريت بعض الابحاث التعدينية على خامات النحاس والزنك والرصاص ومصادر جديدة لخام الحديد والفحم والفوسفات وغيرها من الخامات التى ثبت

وجودها تمهيدا لاستغلالها ، وتم تجهيز مصلحة الابحاث الجيولوجية بالمعدات الحديثة للحفر والتنقيب وبالأجهزة العملية اللازمة للتوسع فى عمليات البحث على نطاق واسع ويجرى العمل الآن فى مناطق عديدة بالصحارى بالاقليم الجنوبى وشبه جزيرة سيناء ومنطقة الوادى الجديد والسند العالى فضلا عن أبحاث الفوسفات بوادى النيل ، وقد تمكنت بعثاتنا من الكشف عن موارد جديدة لخام الحديد والفحم ما يكفى استهلاكنا لأكثر من مائة عام ويوفر لصناعة الحديد والصلب جميع الخامات اللازمة لها محليا .

البتروئول : تم اكتشاف حقول جديدة بمناطق سدر وكريم وأبو رويس وبكر ورحمى ، وأمكننا استخراج ٣٤ مليون طن من خام البتروئول فى عام ١٩٥٩ والمنتظر أن يصل الى ٤ مليون طن فى نهاية عام ١٩٦٠ ، وإلى ٨ ١/٢ مليون طن فى عام ١٩٦٤ بعد تنفيذ مشروعات التصنيع وبذلك يمكننا تحقيق الاكتفاء الذاتى بل وتصدير فائض انتاجنا من البتروئول الخام فى السنوات القليلة القادمة .

أجهزة البحث العلمى :

تم انشاء معمل تقييم الخامات ويجرى حاليا اقامة مراكز لبحوث الغزل والنسيج والبتروئول والحديد والصلب . . . وتقرر اقامة المعمل المركزى للمعايرة واختبار المواد، وتبلغ تكاليفه الكلية ٢ مليون جنيه ليساعد فى تدعيم سمعة المنتجات العربية فى الاسواق الاجنبية بما يحققه من ضمانات كافية لدقة الانتاج الصناعى ورفع مستواه وزيادة حجمه وخفض تكاليفه .

كما أوفدت بعثات تدريبية الى الخارج حتى يقف فنيوننا على ماوصلت اليه الدول المتقدمة صناعيا وتزداد خبراتهم العملية مما يمكنهم من مسايرة التطور العالمى الحديث .

برنامج السنوات الخمس الاول :

فى أوائل عام ١٩٥٧ بدىء فى اعداد مشروع السنوات الخمس الاول للصناعة ، وتم اعداده فى نوفمبر من نفس العام وبدىء فى تنفيذه مباشرة وقد تضمن نفس البرنامج مشروعات قدرت تكاليفها

الكلية بنحو ٢٥٠ مليون جنيه غير أنه رأى أثناء التنفيذ إضافة مشروعات جديدة أو التوسع في مشروعات قائمة وذلك عن طريق الترخيص بها للمقطاع الخاص بمقتضى قانون التنظيم الصناعى أو نتيجة للاتفاقات التى أبرمت مع بعض الدول ، وقد بلغت جملة هذه الاضافات نحو ٨٠ مليون جنيه وبذلك أصبح الاجمالى لقيمة مشروعات البرنامج الاول ٣٣٠ مليون جنيه ، وعلى الرغم من الظروف التى مرت بها البلاد والصعوبات التى قابلناها عقب تأميم قناة السويس ، وبالرغم من الحصار السياسى والاقتصادى الذى حاولت ان تفرضه علينا الدول الاستعمارية فقد تحقق ما اراده السيد الرئيس من ضرورة تنفيذ برنامج الصناعة فى ثلاثة أعوام بدلا من خمس . وقد أمكننا حتى اليوم الارتباط والتعاقد على جميع مشروعات البرنامج وبدأ الانتاج فى ٥٥ مشروعا صناعيا منها خلال سنتى ١٩٥٨/٥٩ بالاضافة الى بعض مشروعات تكميلية وافقت عليها الوزارة وبلغت تكاليفها الكلية جميعها ٥٣ مليون جنيه .

وخلال هذا العام بدأ وسيبدأ فى الانتاج ٦٣ مشروعا أخرى من مشروعات البرنامج بالاضافة الى عدد آخر من المشروعات التكميلية التى رخص بها وتقدر التكاليف الاجمالية بحوالى ٧٩ مليون جنيه .

بؤادر النجاء :

وقد أتت السياسة التى اتبعت للنهوض بالصناعة والجهنود الضخمة التى بذلت لتنفيذ المشروعات التى تضمنتها برامج التصنيع ثمارها فحقق الانتاج الصناعى زيادة ضخمة منذ قامت الثورة ، وقد تحقق الجزء الاكبر من هذه الزيادة فى السنوات الاخيرة نتيجة لتنفيذ مشروعات برنامج الصناعة الاول فقد زاد الانتاج الصناعى منذ أن قامت الثورة فى سنة ١٩٥٢ حتى سنة ١٩٥٩ بالنسب الآتية فى قطاعات الصناعة المختلفة .

- زادت الصناعات التحويلية بنسبة ٨٠ ٪
- وزادت الصناعات التعدينية ٥٠ ٪
- وزادت المنتجات البترولية بنسبة ٥٠ ٪
- وزادت الطاقة الكهربائية بنسبة ١٠٠ ٪

هذا بالإضافة الى انتاج الكثير من السلع التى لم تكن تنتج بالبلاد من قبل مما لا يمكن حصره مثل الاطارات والثلاجات الكهربائية وماكينات الخياطة والبويات السليولوزية واجهزة الراديو والاغذية المحفوظة والبطاريات وغيرها . . مما جعلنا نكتفى ذاتيا بالنسبة للكثير من احتياجات الاستهلاك المحلى بل ونصدر الفائض من انتاج بعضها كالاطارات والاغذية المحفوظة والاثاث المعبى والبطاريات وغيرها .

ولعل ابرز الانتاج الجديد ما حققته شركة الحديد والصلب من نتائج باهرة باستكمالها تشغيل كافة أفرانها وانتاج القطاعات الحديدية بما فيها القضبان فى وقت قصير لا يتناسب مع الصعوبات التى تعترض مثل هذه الصناعة عند بدء تشغيلها . كذلك فان استكمال مشروع كهرباء خزان اسوان وبدء الانتاج من شركة كيما للاسمدة يعتبر من الخطوات الهامة التى سيكون لها اكبر الاثر من ناحية تحقيق الاكتفاء الذاتى من الاسمدة .

وتنفيدا لخطة مضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات تم وضع البرنامج الثانى للتصنيع فى الاقليم المصرى الذى يتم تنفيذه خلال أعوام ٦٠ - ١٩٦٤ وتبلغ تكاليفه ٤٣٤ مليون جنيه بالإضافة الى ما خصص لمشروع الكهرباء ويقدر بحوالى ١٤٠ مليون جنيه ويدخل فى هذه المبالغ المتبقى من اعباء البرنامج الاول .

وسيحقق هذا البرنامج زيادة فى الانتاج قيمتها ٧٠٪ بالنسبة لانتاج ١٩٥٩ ، فقد بلغت قيمة الانتاج الصناعى فى عام ١٩٥٩ ١١٠٢ مليون جنيه ترتفع نتيجة لتنفيذ مشروعات برنامج الصناعة الثانى الى ١٨٢٣ مليون جنيه .

وبهذا تصبح الصناعة فى المقام الاول بالبلاد بالنسبة لقيمة الانتاج أو بالنسبة لنصيبها فى الدخل القومى أى ان البلاد سوف

تصبح في عام ١٩٦٤ دولة صناعية في المقام الاول لأول مرة في تاريخها .

وقد روعي في اختيار مواقع المشروعات التي تضمنتها برامج التنمية النهوض بكافة مدن ومراكز الاقليم الجنوبي بما يسمح بتكافؤ الفرص أمام جميع ابناء الشعب ويزيد من دخولهم ويوطد عرى التعاون بينهم ويؤدي الى تثبيت دعائم مجتمع ديمقراطي اشتراكي تعاوني ترفرف عليه الرفاهية والسعادة ، وبتنفيذ البرنامج الثاني للصناعة لن تبقى منطقة من مناطق الاقليم الجنوبي دون أن تخصصها بعض الصناعات التي تضمنها البرنامج الاول والثاني .

ومن المنتظر أن تهء برامج التنمية فرص العيش أمام ١٩٣ ألفا من العمال الجدد خلاف الذين سيشغلون في الصناعات الريفية . واذا راعينا ان زيادة النشاط الصناعي من شأنها رفع نسبة العمالة في القطاعات الاخرى التي تقوم على خدمة القطاع الصناعي كالنقل والتسويق وغيرها لتبين ان العدد الاجمالي للأفراد الذين سيعملون نتيجة لتنفيذ برامج التصنيع يزيد عن ذلك بكثير .

هذا وتقدر الزيادة السنوية في الدخل القومي نتيجة لتنفيذ مشروعات برامج الصناعة بحوالى ١٨١ مليون جنيه في سنة ١٩٦٤ ترتفع الى ٢٢٨ مليون جنيه في سنة ١٩٦٦ عندما تستكمل جميع المشروعات كامل طاقتها الانتاجية وذلك بالاضافة الى الزيادة في الدخل نتيجة للنمو الطبيعي في المشروعات الصناعية القائمة وتشغيل الطاقات المعطلة بها .

المصانع الحربية

كانت المصانع الحربية احد الاهداف الاساسية للثورة لتأمين حاجة القوات المسلحة من الاسلحة والذخيرة وتحقيق الاكتفاء الذاتي لها حتى تضمن البلاد عدم التحكم الخارجى وما يفرضه من قيود سياسية نظير تزويدنا بالاسلح اللازم لتأمين حدودنا واستقلالنا .

وقد بدأ التفكير فى اقامة مصانع حربية فى اعقاب حرب فلسطين عام ١٩٤٨ وأبرمت عدة عقود بملايين من الجنيهات كانت تنقصها الدراسة الكافية ولا تمثل مصانع مكتملة الاقسام ، وتم توريد بعض المعدات التى خزنت بصناديقها بوادى حوف انتظارا لاستكمال الدراسات .

وعند قيام الثورة تحدد برنامج واضح المعالم للتنفيذ حتى يظهر انتاجها فى الوقت المناسب ليسند قواتنا المسلحة أمام المؤامرات التى كانت تدبر ضد استقلال البلاد من الخارج .

وما ان جاءت سنة ١٩٥٤ حتى بدأت مصانع الذخيرة والاسلحة ومصانع الخامات الغير حديدية فى انتاجها .

ثم تلا ذلك مصانع الطائرات ومصنع انتاج المواد البادئة والمضيئة ومصانع التعبئة للذخيرة ومصانع المفرقات والمواد الحديدية ومصانع الذخيرة الثقيلة التى كانت من الاهداف التى حاربها الاستعمار ويضج العراقيل فى سبيل تنفيذها .

وقد استطاعت المصانع الحربية امداد القوات المسلحة بالذخيرة المناسبة لانواع الاسلحة التى تستعملها وحقت الاكتفاء الذاتى فى قلة وجيزة .

وقد بلغ قيمة الانتاج الحربى الذى حققته المصانع لقواتنا المسلحة فى الفترة من عام ١٩٥٥ الى عام ١٩٦٠ ما يقرب من ١٦ مليوناً من الجنيهات . كما ساهمت فى ابرام عدد من الصفقات لتزويد بعض الدول الصديقة باحتياجاتها من الذخيرة والعتاد الحربى من فائض الطاقة الانتاجية .

ومن المعروف ان حاجة القوات المسلحة فى وقت السلم تقل كثيراً عن الاحتياجات فى وقت الحرب والتي يمكن للمصانع الحربية ان تقابلها حيث انها قد صممت لمقابلة اى طارئ من الطوارئ وتلبية طلبات القوات المسلحة فى وقت الحرب .

وكان من الضرورى التفكير فى تحميل الطاقة الفائضة فى وقت السلم حتى لا تصبح المصانع الحربية عبئاً ثقيلاً على ميزانية الدولة لذلك بدأ التفكير فى تحميل الطاقة الفائضة من معدات المصانع التى تصلح للانتاج المدنى علاوه على ما يتوفر للمصانع الحربية من خبرات وطاقة فنية مكتسبة يمكن الاستفادة بها فى حركة تصنيع البلاد وبذلك تساهم مساهمة فعالة فى تنمية اقتصاد البلاد .

الانتاج المدنى

١ - بدأ الانتاج المدنى باستغلال المعدات المتوفرة فى انتاج بعض قطع الغيار والعدد والخامات غير الحديدية اللازمة للسوق المحلى وذلك خلال فترة الحصار الاقتصادى الذى تعذر فيها استيراد هذه الاضناف من الخارج خلال سنة ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ ثم تدرج لانتاج بعض احتياجات السوق المحلى من المنتجات النهائية كانتاج رشاشات التوكسافين اللازمة لمقاومة الافات الزراعية ورشاشات الملازى واحتياجات الهيئة العامة للسكك الحديدية والهيئة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية من

الخامات غير الحديدية والسبائك والمواسير والاسلاك وغيرها من السلع الاستهلاكية .

٢ - بدأ في خلال عامي ٥٦ ، ١٩٥٧ تنفيذ سياسة استكمال معدات المصانع الحربية لانتاج منتجات نهائية وتم التعاقد على بعض المشروعات منها انتاج الديناميت وفتيل الامان والمفـسـجرات اللازمة لسد احتياجات شركات التعدين من هذه المـسـاـدة والاستفادة في نفس الوقت بالمعدات المتوفرة بمصانع المفرقات لانتاج المواد الاساسية لصناعة الديناميت ، كما تم التعاقد على مشروع انتاج المسامير والصواميل ومشروع انتـجـاـج العدادات الكهربائية ، ثم تلا ذلك في عام ١٩٥٨ التعاقد على ماكينات الخياطة ومفارم اللحم والرادياتيرات وافران ومواقـد البوتاجاز .

٣ - بدأ منذ منتصف عام ١٩٥٨ ادراج المشروعات التي بدأت المصانع الحربية فيها والتي تدخل في مشروعات السنوات الخمس الاول للصناعة ضمن خطة السنوات الخمس ، كما اضيفت اليها عدد من مشروعات السنوات الخمس الاولى بحيث أصبح مجموع المشروعات المدنية المسند تنفيذها للمصانع الحربية ١٩ مشروعا زيدت عام ١٩٥٩ الى ٢٢ مشروعا .

وأهم منتجات المصانع الحربية هي :

١ - مشروع موقد وافران البوتاجاز :

تبلغ طاقة هذا المشروع السنوية ما يقرب من ٣٠٠٠٠ موقـد وفـرن من الاحجام المختلفة وقد بلغ فعلا ماتم انتاجه منذ بدء التشغيل في منتصف عام ١٩٥٨ الى الان ما يقرب من ٣٢٠٠٠ موقـد وفـرن سدت حاجة السوق المحلي من هذه الاصناف التي كانت تستورد من الخارج وجارى التوسع لمقابلة الزيادة المضطردة في الطلب .

٢ - اسطوانات البوتاجاز :

تبلغ الطاقة الانتاجية لهذا المشروع ٧٠٠٠٠ اسطوانة سنويا فى وردية واحدة وقد تم انتاج ما يقرب من ٥٥٠٠٠ اسطوانة منذ بدء التشغيل فى منتصف عام ١٩٥٩ وينتظر ان يبلغ الانتاج خلال عام ٦٠ - ١٩٦١ ما يقرب من ١٠٠٠٠٠ اسطوانة

٣ - المسامير والصواميل :

يهدف المشروع الى انتاج حوالى ٥٠٠٠ طن من المسامير والصواميل والورد من المقاسات المختلفة من قطر ٢ مم الى ٣٢ مم وقد قام هذا المشروع لسد احتياجات الهيئة العامة للسكك الحديدية من المسامير الخاصة لتثبيت خطوطها الحديدية والتي كانت تستورد من الخارج وبلغ ما تسلمته ما يقرب من ١٦٠٠٠٠٠ مسمار كما سدت حاجة السوق المحلى من المسامير بمختلف أنواعها من القلاووظ والمسامير البورمة ومقاساتها المختلفة

٤ - العدادات الكهربائية :

تبلغ طاقة انتاج المشروع ٦٠٠٠٠ عدادا سنويا وقد تم فعلا تلبية طلبات السوق المحلى من هذه العدادات وتسلمت ادارة الكهرباء والغاز ما يقرب من ٤٠٠٠٠ عداد

٥ - توسيع مصنع ٩ (المسبك الاالى) لسد احتياجات السوق المحلى :

تبلغ كافة المسبوكات الصلب والحديد لهذا المصنع ١٣٠٠٠ طن سنويا وقد قام هذا المشروع لسد احتياجات شركة الحديد والصلب من قوالب الصلب . كما يتولى فى الوقت الحاضر انتاج هياكل ماكينات الخياطة ومقارم اللحم واحتياجات شبكات المياه من مواسير ووصلات واحتياجات مرفق الكهرباء والغاز من صناديق ووصلات

كهربائية وسائر احتياجات الهيئة العامة للسكك الحديدية ومصنع عربات السكك الحديدية كما سيعهد اليه مستقبلا القيام بمسبوكات آلات الورش الجارى تنفيذه حاليا .

٦ - ماكينات الخياطة :

ويهدف المشروع الى انتاج ١٥٠٠٠ ماكينة خياطة تدار باليد أو بالرجل وقد بدأ فعلا مرحلة تجميع الماكينات وبدأ المصنع فى انتاج الاجزاء محليا وتم فعلا تجميع ٢٠٠٠ ماكينة خياطة ستظهر قريبا فى السوق المحلى .

٧ - الرادياتيرات :

يهدف المشروع الى انتاج سربنتيرات و ردياتيرات السيارات من المقاسات المختلفة لاغراض الصيانة على ان يتوسع مستقبلا انتاج الرادياتيرات بالكامل عند بدء صناعة سيارات الركوب محليا وتبلغ طاقة المشروع من انتاج حوالى ٥٠٠٠ سربنتينة سنويا .

٨ - مشروع انتاج علب الاغذية المحفوظة :

يهدف المشروع الى انتاج ١٦ مليون علبة من الاغذية المحفوظة من مقاسات مختلفة وللأغراض المختلفة التى تطلبها شركات حفظ المأكولات المحفوظة من مأكولات وأشماك وخضروات محفوظة وقد تم تركيب هذا المصنع وبدأ العمل خلال شهر يونيه ١٩٦٠ .

٩ - مشروعات تم تنفيذها وتم تدخل بعد مرحلة التشغيل :

تم توسيع مصنع للوفاء باحتياجات شركة الحديد والصلب ويهدف المشروع الى انتاج ١٠٠٠٠ طن من المسبوكات الزهر والصلب لسد احتياجات الشركة من قوالب الصب وقد تم التعاقد على هذا المشروع فى لواخر عام ١٩٥٨ وجارى تنفيذه حاليا وينتظر ان يظهر انتاجه فى أوائل عام ١٩٦٢

١٠ - سخانات البوتاجاز :

يهدف المشروع الى انتاج ١٠٠٠٠ سخان للبوتاجاز من الاحجام المختلفة وقد تم التعاقد على هذا المشروع في مارس سنة ١٩٦٠ ،
وينتظر أن تظهر باكورة انتاجه في أواخر عام ١٩٦٠ .

١١ - عدادات المياه :

يهدف المشروع الى انتاج ٣٠٠٠٠ عداد مياه من مقاسات مختلفة لسد احتياجات مرفق المياه والبلديات من هذه العدادات ، وقد تم التعاقد على هذا المشروع في أوائل عام ١٩٥٩ وينتظر ان تبدأ المرحلة الاولى وهي الخاصة بتجميع الاجزاء المفككة اعتبارا من يوليو ١٩٦٠ على أن يليها مرحلة تصنيع الاجزاء بالكامل محليا .

١٢ - معدات التليفون :

يهدف المشروع الى انتاج ٢٨٠٠٠ عدة تليفون ، ١٥٠٠٠ خط سنترال ، ٧٧٠ لوحة يدوية سنويا وذلك لسد احتياجات الهيئة العامة السلكية واللاسلكية وقد تمت الدراسة الخاصة لهذا المشروع وتم التعاقد في ديسمبر سنة ١٩٥٩ وجارى التنفيذ .

١٣ - مشروع انتاج عدد القطع :

ويهدف المشروع الى انتاج ٩٦ طن سنويا من عدد القطع لآلات الورش كالمثاقيب والبراغل وأسلحة المنشار وسكاكين الفريزة وذلك لسد احتياجات الصناعة للسوق المحلي ، وقد تم التعاقد على هذا المشروع وجارى تنفيذه حاليا وينتظر أن يبدأ التشغيل في أوائل عام ١٩٦٢ .

١٤ - مشروع انتاج آلات الجراحة والادوات المنزلية :

ويهدف هذا المشروع الى انتاج ٩٤ر٥ طن من آلات الجراحة كالمشارط والمقصات والغلايات وابر الحقن ، كما سينتج ايضا

السكاكين والمقصات والمطاوى للاستعمالات المنزلية ، وقد تم التعاقد على هذا المشروع ، وينتظر ان يبدأ الانتاج فى أوائل عام ١٩٦٢ .

١٥ - توسيع الخامات غير الحديدية :

يهدف المشروع الى مضاعفة الطاقة الانتاجية لمصنع انتاج قضبان وشرائح النحاس والالومنيوم لمقابلة الزيادة المضطردة فى احتياجات السوق المحلى والصناعات الجديدة بحيث تزيد الطاقة حوالى ٢٥٠٠ طن سنويا من القضبان ذات القطاعات المختلفة والشرائح بجانب انتاج الخامات اللازمة لكابلات الالومنيوم ومشروع انتاج الواح النحاس ورقائق الالومنيوم وقد تم التعاقد على هذا المشروع وينتظر أن يظهر انتاجه فى النصف الثانى من عام ١٩٦١

١٦ - مشروع ألواح ورقائق الالومنيوم :

يهدف الانتاج الى ١٨٠٠ طن ألواح نحاس والومنيوم مدرفلة وانتاج ٥٠٠ طن رقائق ألومنيوم وقد تم التعاقد على هذا المشروع وينتظر ان يظهر انتاجه فى أواخر عام ١٩٦٣ .

١٧ - مشروع انتاج كابلات الالومنيوم :

لانتاج ١٨٠٠ طن من كابلات الالومنيوم النقى والكابلات الالومنيوم المسلحة للخطوط الهوائية وذلك لسد احتياجات مشروعات الكهرباء بالجمهورية وتم التعاقد على المشروع وجارى تنفيذه، وينتظر أن يبدأ التشغيل فى النصف الثانى من عام ١٩٦١

١٨ - مشروع آلات الورش :

ويهدف المشروع الى انتاج ٧٢٠ آلة ورش سنويا من مخارط ومثاقب ومقاشط وفرايز على مراحل وذلك لاغراض تزويد المصانع الاهلية والمدارس الصناعية باحتياجاتها من آلات الورش .

وقد تم التعاقد على هذا المشروع وجارى تنفيذه حاليا ، وينتظر ان يبدأ ظهور انتاجه فى أوائل عام ١٩٦٢

هذا وقد اسند للمصانع الحربية اخيرا احد المشروعات الستى تعتبر من المشروعات الاساسية وهو مشروع انتاج ماكينات الديزل ويهدف المشروع فى المرحلة الاولى منه الى انتاج ٢٦٠٠ محرك ديزل من قوات مختلفة للاغراض التالية :

لطلميات المياه - للمكابس الهوائية - لمحركات اللنشات - للوارى - للجرارات - بخلاف الاغراض والاستعمالات الاخرى ، وقد تم التعاقد على هذا المشروع وجارى تنفيذه وينتظر ان يظهر انتاجه فى خلال عام ١٩٦١

وتدرجت قيمة الانتاج المدنى الذى حققته المصانع منذ بداية تنفيذ سياسة الانتاج المدنى من ٨٣٠٠٠ فى عام ٥٥ - ١٩٥٦ الى نحو ٣ر٤٠٠ر٠٠٠ عام ٥٩ - ١٩٦٠ وينتظر ان يصل الى ٥ر٥٠٠ر٠٠٠ عام ٦٠ - ١٩٦١

ومن المنتظر فى نهاية الخطة الخمسية الجارى تنفيذها ان يصل حجم الانتاج المدنى الى ١٥ر٥٠٠ر٠٠٠ جنيه .

الزراعة • • والاصلاح الزراعى

لم تكن حركة التصنيع الشامل ، وما حققته فى بلادنا من النهوض ، لتصرف الثورة عن النظر فى احداث التقدم فى المجال الزراعى التى تمثل أكبر قطاع فى مجتمعنا •

وكان هدف الثورة أن تحرر هذا القطاع الكبير من سيئات الماضى ، فتنتقله من عبودية الاقطاع ، الى حرية التملك • وتنتقل به من مراحل الجمود والتأخر إلى مرحلة النهوض والتوثب •

وكان حجر الزاوية فى أحداث النهضة الزراعية المرموقة هو : قانون الاصلاح الزراعى ، أول قانون حدد معالم مجتمعنا الجديد • • المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى •

ولم يكن تحديد الملكية الزراعية وحده الذى أحدث النهضة الزراعية فى مجتمعنا الريفى الكبير ، بل اتخذت الثورة من خطوات الاصلاح والانماء وبث روح التعاون ما سار بهذا المجتمع خطوات واسعة الى الامام •

الاصلاح الزراعى جزء من كيان مجتمعنا :

لقد أصبح الاصلاح الزراعى جزءا رئيسيا من كيان مجتمعنا الاشتراكى الديمقراطى التعاونى وما زال القاعدة الاساسية التى يرتكن اليها بنيتنا الزراعى •

الاصلاح الزراعى يمثل العدالة الاجتماعية فى أبسط وأعمق صورها وفيه تعتبر الارض مصدر الإنتاج ومصدر الرزق الاول لأكبر مجموعة من المواطنين وعن طريقه يتحول الاجراء الى ملاك لارض

يزرعونها ويتمتعون بفائض دخلها وتستقر أحوالهم وأمورهم المعيشية .

هذا وقد أرسى تطبيق قانون الاصلاح الزراعى على أسس من التعاون المشرف عليه والموجه لصالح الفلاح وللصالح العام .

فى الاقليم السورى :

تم الاستيلاء على مساحة ٢١٨٩٦٧ هكتارا منها ١٢٧٤٦ هكتارا اراضى سقى و ٢٠٦٢٢١ هكتارا اراضى بعلية ، وتم توزيع الاراضى على ٤١٦٧ أسرة أفرادها ٢٣٥٨٩ مواطنا فى ثمانين قرية من محافظات دمشق وحمص وحماء وحلب واللاذقية والحسكة على مساحة ٦٤١١٧ هكتارا ، وتضاف الى هذه المساحة الموزعة مساحات غير مستثمرة ومستبعدة عن التوزيع فى القرى التى وزعت فيها الاراضى ، تحقيقا للنفع العام ، وقد بلغت مساحتها ٣٣٧٦٥ هكتارا .

وانشئت ١١٤ جمعية تعاونية تضم ١٥١ قرية فى مختلف محافظات الاقليم ، وبلغت قيمة اعتمادات هذه الجمعيات للعام الزراعى ١٩٥٩-١٩٦٠ (٣٠٥ر٢٠٣ر٥) ليرة .

ولما كان من دعائم ، مجتمعنا الجديد ، المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى ، وهو المحور الذى يدور عليه نجاح الاصلاح الزراعى ، كانت الخطوط العامة لاهداف التعاون هى :

- ١ - حماية الدخل القومى ورفعته .
- ٢ - تحرير الفلاح من المرابى والوسيط ، وذلك بتمويل ارضه واقراضه عن طريق الجمعية التعاونية ، وتسويق محاصيله عن هذا الطريق بحيث يحصل على اكبر ايراد واحسن سعر ممكن .
- ٣ - زيادة موارد الدخل فى الجمعيات عن طريق اقامة صناعات ريفية ويدوية ملائمة لكل جمعية .

٤ - رفع المستوى الاجتماعي للمواطنين عن طريق تقديم الخدمات الاجتماعية والثقافية والصحية .

٥ - تمكين الدولة من وضع خطة شاملة :

الجمعيات التعاونية تمكن الدولة من رسم خطة شاملة للزراعة والاقتصاد الزراعي والتمويل ، وتوفير كل الاسباب المؤدية لضمان وصول خدمات الدولة الى كل فرد بشكل سليم ومعقول .

انشاء الجمعيات التعاونية :

١ - بعد توزيع الارض وتسليم كل فلاح أرضه تشكل مباشرة الجمعية التعاونية ، وتتخذ كافة الاجراءات المرسومة لتسجيلها واكتسابها الشخصية الاعتبارية .

٢ - يشترك كل عضو برأسمال في الجمعية التعاونية يتناسب مع مساحة الارض الموزعة عليه ، وبمعدل ١٠ ليرات سورية للسهم الواحد لكل ٣ هكتارات بعل أو هكتار سقى .

٣ - تتولى الجمعية أعمالها وفق نظامها الداخلي ، ويعين لها مشرف زراعي ، وهو مسئول عن الانتاج الزراعي أمام مؤسسة الاصلاح الزراعي .

٤ - لا يجوز أن يكون عضو مجلس الادارة قائما بعمل ينافس فيه الجمعية ، أو أن يكون متأخرا في تسديد ديون لها .

٥ - تقوم الجمعية بطريق المشرف بالاشراف على الانتاج الزراعي وتطبيق الدورة الزراعية ونظام الاستغلال على الوجه الذي يحقق الهدف المطلوب .

٦ - يتكون مجلس الادارة من خمسة أعضاء ينتخبون من قبل المنتفعين بالتوزيع في جمعية عامة ، ورياسة المجلس دورية . هذا

وقد تم تكوين ١١٤ جمعية تعاونية حتى مطلع سنة ١٩٦٠ تستخدم مساحات من الاراضي مقدارها ١٧٤ر٠٠٠ هكتار ، وبرامج تكوين الجمعيات التعاونية على ضوء المساحات الخاضعة للاستيلاء ، وأملكت الدولة المقرر توزيعها وفق البرنامج التالي هي :

السنة المالية	المساحة المقرر انشاؤها	الجمعيات التعاونية المقرر انشاؤها
١٩٦١-١٩٦٠	٧٨١ر٠٠٠	٢٠٠
١٩٦٢-١٩٦١	٦١١ر٠٠٠	١٨٠
١٩٦٣-١٩٦٢	٦١٣ر٠٠٠	١٨٠
١٩٦٤-١٩٦٣	٦٠٠ر٠٠٠	١٨٠
١٩٦٥-١٩٦٤	٣٠٠ر٠٠٠	٨٠
الجملة	٢٩٠٥ر٠٠٠	٨٢٠

التمويل التعاوني :

- ١ - الافراد : المزارعون أنفسهم بما يدخرونه من مال .
- ٢ - المؤسسات المصرفية والتجارية .
- ٣ - المصرف الزراعي .

التسويق التعاوني :

تزداد أهمية التسويق بالنسبة للبلاد الزراعية ، وبصورة خاصة بالنسبة للبلاد التي تعتمد في تجارتها على المنتجات الزراعية ، وذلك للأسباب منها :

١ - أن المنتجات الزراعية ذات وزن كبير يجعل نقلها من مكان لآخر عملية شاقة ، مرتفعة التكاليف .

٢ - أن للمنتجات الزراعية حجما كبيرا يجعل عملية تخزينها مرتفعة التكاليف .

٣ - أن المنتجات الزراعية سريعة العطب ، وهذا مما يجعل عملية حفظها فى حالة عدم استهلاكها مباشرة عملية أساسية جدا .

٤ - أن الانتاج الزراعى موسمى ، وتنتج عن ذلك الضرورة الاساسية لعملية التخزين وانتظاره لسعر السوق المناسب ، ومنع الوسطاء والتجار من استغلال الفلاح .

واستثناء لهذه المبررات وخلافها نصت المادة ٢٩ من قانون الاصلاح الزراعى على أن تقوم الجمعيات التعاونية ببيع المحصولات الرئيسية لحساب أعضائها . ولا شك أن نجاح الجمعية التعاونية فى تصريف محاصيل أعضائها بطريقة تعود عليهم بالفائدة وتزيد دخلهم عما لو باعوا محاصيلهم منفردين تجعل الجمعية التعاونية فى مركز يسمح لها بالقيام بجميع الخدمات التى يطلبها أعضاؤها .

ولنجاح عملية التسويق يجرى الآتى :

١ - توفير مستودع كاف لكل جمعية تعاونية لتخزين المحاصيل على أسس فنية وانتظار الوقت الملائم لبيعها .

٢ - انشاء قسم يسمى « مكتب البيع والتسويق » يكون تابعاً لمديرية الشؤون المالية . يتولى اصدار التعليمات اللازمة للفروع بخصوص المحاصيل ويتلقى منها البيانات الخاصة بالكميات التى تم جنيها وأنواعها ، بعد تقرير السعر الاساسى للبيع ، بناء على الاسعار المحلية والعالمية والعرض والطلب .

٣ - سيوضع نظام للتسويق التعاونى ينظم مراحل عمليات الانتاج فى جنى المحاصيل وتخزينها ، وجلسات المزاد ، وتسليم المحصول ، والمحاسبة والعمولات ، وسائر العمليات المتعلقة بهذا الموضوع .

وفى الاقليم المصرى :

قام الاصلاح الزراعى بتوزيع نحو نصف مليون فدان انتفع بتملكها ١٨٠ ألف أسرة وعدد أفرادهم نحو مليون فرد أصبحوا مالكين لها ملكية حرة توفر لهم الجمعيات التعاونية فى ملكياتهم امكانيات الاستغلال والتوجيه الفنى حتى يزرعوا أرضهم على أحسن مستوى وطبقا للأساليب الزراعية الحديثة .

هذه الجمعيات التعاونية هى أصل كل تنظيم ونهوض فى تلك الاراضى الموزعة وبلغ عددها حتى هذا التاريخ ٣٢٦ جمعية تؤدي خدماتها على الوجه الامثل وتحقق للفلاح انتاجا فى ملكيته الجديدة ونهوضا فى مستوى معيشته .

سارت هذه الجمعيات متدرجة فى خدماتها مع المساحات التى كانت توزع كل عام ومع التنظيم والقواعد التى وضعت لها ومظهر هذا التدرج يبدو واضحا فى خدماتها خلال السنوات الماضية وأمكن لنا خلال هذه السنوات انشاء ١٤٠٠ منزل للفلاحين - كما قامت بتقسيم أكثر من ٤٠٠ فدان لبناء مساكن فى القرى والمدن المزدحمة تقسطة اثمان هذه المساكن وهذه الاراضى على آجال طويلة - كما أنشأت شبكة من المراوى والمصارف والطرق فى مساحة تبلغ ٢١٩.٠٠٠ فدان من الاراضى المستولى عليها .

وفى ميدان النهوض بالانتاج الزراعى قامت هذه الجمعيات بتوفير الآلات الميكانيكية وأنشأت ٨٦ محطة ري إريزينة جديدة بلغت

تكاليفها ٣٠٠ ألف جنيه كما أنشأت ١٥٠ محطة ري بحارى بلغت تكاليفها ٤٦٠.٠٠٠ جنيه وبذلك أمكن تخفيض تكاليف ري الفدان فى الاراضى التى أنشئت بها هذه المحطات الى ما يقرب من ثلث القيمة كما قامت الجمعيات بشراء ١٠٦ جرار من مختلف الانواع للخدمة الزراعية ، ٢٥ آلة دراس كما أقامت محطات للتفريخ تزيد قدرتها الانتاجية على نصف مليون كتكوت سنويا .

ولما كان ضمن أغراض هذه الجمعيات تسويق محاصيل أعضائها تعاونيا فانها من هذه الناحية قامت بتسويق القطن تعاونيا وبدأت فى العام الاول لانشائها ومنذ كانت وليدة بتسويق ١٧٠٠ ر١٧ قنطار قيمتها ٤٠٨.٠٠٠ جنيه ارتفعت هذه الكمية سنة بعد أخرى الى أن وصلت ٣٩٨.٢٠٥ قنطار فى العام الماضى بيعت بمبلغ ٦٧٢.٢.٠٠٠ جنيه وكان متوسط ثمن القنطار الذى قامت الجمعية بتسويقه تعاونيا يزيد عن متوسط سعر السوق السائد فى القرية بمقدار عشر ريالات .

عن طريق هذه الخدمات وعن طريق الاشراف والتوجيه أصبح لهذه الجمعيات التعاونية موارد مالية ضخمة وأصبحت تساهم فى قطاعات الانتاج . فمثلا صار لها رصيد من الاسهم يبلغ ١٠٠ ألف جنيهه بشركة السكر التقطير ، ٢٠.٠٠٠ جنيهه بقرض الانتاج وأكثر من ربع مليون جنيهه بأسهم الشركة المصرية للاراضى والمباني .

وفى هذا العام بدأ الاصلاح الزراعى فى تنفيذ مشروع جديد وهو توزيع المواشى على الفلاحين الذين لم تتح لهم الفرص للملك من اراضى الاصلاح الزراعى ورصد لهذا المشروع مبلغ ٧٠٠.٠٠٠ جنيهه لتنفيذه وسيبدأ توزيع الدفعة الاولى منه وتعداد مواشيه ٢٠٠٠ رأس خلال عيد الثورة الحالى .

وكان من نتائج تطبيق قانون الاصلاح الزراعى آثار اقتصادية

واجتماعية شاملة في القطاع الزراعي وانعكست أيضا على قطاعات التنمية الاقتصادية في الدولة فعندما زادت القوة الشرائية للفلاحين نتيجة لتوزيع الارض عليهم ولوضع حد أعلى للقيم الايجارية التي يدفعها المستأجرين زادت قدرتهم على الاستهلاك مما نشأ عنه خلق وتنمية الصناعات المحلية لتغطية الطلب المتزايد في السوق على صناعاتنا المحلية كما أن زيادة الانتاج قد بلغت في الاراضي الموزعة نحو ٢٠ ٪ نشأ عنه زيادة في دخلنا القومي وزيادة مقدرتنا على الاستهلاك والتصدير وليس بخاف أنه من نتائج تطبيق هذا القانون زوال تحكم رأس المال وسيطرته على الحكم في الدولة والذي كان أحد المظاهر السائدة قبل الثورة كما أن الامور استقرت بين طبقات المجتمع بعد أن انخفضت حدة الفوارق بين الطبقات وأصبح اليوم للفلاح صوتا مسموعا ومشاركة ايجابية في المساهمة في تنظيم الدولة وتوجيه سياستها .

استصلاح الاراضي :

ان المشكلة الرئيسية التي تواجهنا في الوقت الحاضر هو رفع مستوى معيشة الفرد ، وهذا المستوى يتأثر بالنسبة للمشتغلين بالزراعة بمقدار ما يتاح لهم من دخل سنوي وهذا الدخل هو خصيلة زيادة الانتاج الزراعي ولهذه الزيادة وسيلتان اما عن طريق التوسع الرأسي واما عن طريق التوسع الافقي .

وتتضمن خطة التنمية للسنوات الخمس مشروعات لاستصلاح الاراضي لمساحة تبلغ ٥٨٥ ألف فدان تعتمد على مياه الري التي ستقوم وزارة الاشغال بتدبيرها قبل الاستفادة من مياه السد العالي الذي سيؤدي انشاؤه الى اضافة مساحة كبيرة من الاراضي الى الرقعة المنزرعة تبلغ نحو ٣٠٠٠ ر ١٣٠٠ فدان .

وسياسة الحكومة في استصلاح الاراضي الجديدة والتصرف فيها

يستند الى أصول نظامنا الاشتراكي التعاوني - حيث اتجهت الحكومة الى اسناد عمليات تنفيذ هذه المشروعات الى شركات ، وأن انتهاج هذه السياسة فضلا عن أنه يؤدي الى مساهمة القطاع الخاص في برامج التنمية الاقتصادية جنبا الى جنب مع القطاع العام ، فانه سيؤدي الى وفر واضح في تكاليف الاستصلاح . وهذا يعنى أن الاجهزة الحكومية لن تتولى تنفيذ مشروعات الاستصلاح بل ستقتصر مهمتها على التخطيط ومراقبة التنفيذ .

وتضمنت سياسة الحكومة قواعد على جانب كبير من الاهمية حيث أن برنامج الاستصلاح شمل اراضى موزعة على أنحاء الاقليم الجنوبي وذلك لتعم الفائدة أكبر عدد من المحافظات كما أن هذه المساحات اختيرت فى أنواع مختلفة من الاراضى لتنويع الحاصلات الزراعية وتركيز الاستغلال فى المنتجات القابلة للتصدير أو التى تدخل كمواد خام فى التصنيع مما يحقق دخولا مرتفعة لمزارعى هذه الاراضى - فمثلا ستخصص مناطق بذاتها لانتاج القصب وأخرى لانتاج المحاصيل الزيتية أو الفواكه .

أما بالنسبة لسياسة التوزيع فى الاراضى المستصلحة فانه من المقرر أن يتم التصرف فيها على صغار الزراع والمعدمين عملا بمبدأ رفع مستوى المعيشة للطبقات التى تفتقر الى مصادر الدخل والانتاج . وستوزع هذه الاراضى بمساحات فى حدود عشرة أفدنة وعلى أساس ضافى غلتها وبما يكفل مستوى معيشة مناسب للمالك الجديد .

ويراعى دائما أن يوفر لتلك المناطق المساكن اللازمة للفلاحين والمرافق العامة والخدمات الثقافية والصحية والاجتماعية وبما يهيئ للملاك الجدد ، حياة معيشية مستقرة ليتفرغوا للعمل والانتاج فى اراضيهم يحفزهم عامل التملك ورعاية الدولة على النهوض بمستواهم اقتصاديا واجتماعيا .

ستوفر مشروعات التوسع الأفقى فى السنوات الخمس القادمة عملا متصلا ومثمرا لنحو ٦٠٠ ألف عامل ، سيتم تشغيل هذا العدد مرتبطا بالمساحة التى ستدخل فى برنامج الاستصلاح كل سنة . وعند توزيع هذه الاراضى فانه سيتملك ما يقرب من ١٢٠٠٠ أسرة أى حوالى ٦٠٠٠٠ فرد حيث سيخص الفرد من التوزيع نحو فدان من الاراضى الجديدة . وهذا يعطى فكرة صادقة لاهمية مشروعات استصلاح الاراضى فى برنامج خطة التنمية الاقتصادية مما يؤدى الى امتصاص عدد كبير من العمال الزراعيين الزائدين والذين لا موارد زراعية ثابتة لهم لنقلهم الى تلك المناطق لتعميرها مع تحسين حالهم ورفع مستواهم .

وقد تم استصلاح ٤٦٩٠٦ فدان فى العام الماضى ١٩٦٠/٥٩ واذا علمنا أن متوسط المساحة التى كانت تستصلها الحكومة قبل الثورة فى الفترة من ١٩٣٢ الى ١٩٥٢ هو ٢٥٢٣ فدان فى العام لظهر لنا واضحا الجهد الذى بذلته وتبذله الحكومة فى تنفيذ هذه المشروعات الحيوية للنهوض بالدخل القومى - كما أنها عامل أساسى لتحويل الاجراء الى ملاك تحقيقا للسياسة العامة للدولة .

واذا كان الاصلاح الزراعى قد حقق فى مجتمعنا العدالة الاجتماعية فان الثورة بذلت جهدا عظيما لتوفير النمو لهذا القطاع الزراعى الذى يعتبر اوسع قطاعات مجتمعنا وأهمها وأكثرها شمولا وانتاجا .

ولذلك عملت الثورة على تطوير الزراعة بما يحقق لها النمو والازدهار .

الزراعة فى الاقليم السودانى :

بعد الوحدة بذلت وزارة الزراعة جهودها لاعتماد خطة التطوير الزراعى ، ورفع مستواه ومستوى العاملين فى الحقول .

وأحصيت امكانيات الاقليم الزراعية ، ووضعت الخطط التي تكفل استغلالها .

تطوير المحاصيل الزراعية الواسعة :

تعتبر المحاصيل الحقلية الواسعة البعلية والمروية من اهم موارد الزراعة في الاقليم ، كالقطن والشعير والبقول والخضار .

وبالرجوع الى توزيع مساحة الاراضى السورية البالغة ١٨ر٤ مليون هكتارا نجد أن التوزيع من ناحيتى الخصوبة ونوع الزراعة والامكانيات كالآتى :

٥ر٥ مليون هكتار من الاراضى الزراعية المستثمرة ، منها ٥٩٥ الف هكتار مروية .

١ر٤ مليون هكتار لا تصلح للزراعة بما فى ذلك الاراضى الصخرية والابنية والمرافق العامة .

— ٤ر٥ مليون هكتار من المروج والمراعى .

— ٩ر٢ مليون هكتار من الاراضى القابلة للاستثمار والتحريج .

فبالنسبة للاراضى الحالية المروية والبعلية يتركز البحث فى طبيعة الاراضى المشار اليها ، ونوع زراعتها ، وتنمية هذه الزراعة بالوسائل التالية :

١ — استثمار مساحات من المروج والمراعى فى الزراعة وحمايتها من الابداء الناشئة من زراعة بعض المحاصيل الزراعية فيها ، رغم قلة امطارها او مجرد حمايتها لتثبيت جذور المراعى وتقويتها ، وهذا يمثل توسعا رأسيا وتضييقا فى المساحة الأفقية للاراضى الزراعية .

٢ — تنمية الاستثمار الزراعى فى الاراضى المزروعة حالياً البعلية والمروية بحيث تتم زراعة المحاصيل البقولية والعلفية فى قسم الاراضى

البور التي تترك كل عام نتيجة لاستخدام الدورة الثنائية البالغة ٢ مليون هكتار .

٣ - انقاص مساحة الشعير بنسبة ٤٠٠.٠٠٠ هكتار تضاف الى مساحة المراعى وانقاص القمح ٤٠٠.٠٠٠ هكتار تضاف الى مساحة الشعير .

وقد وضعت خطة التنمية الزراعية فى الاقليم لتحقيق الاغراض التالية :

١ - زيادة معدل انتاج هكتار القمح من ٨٠٠ كيلو جرام فى الوقت الحاضر الى طن او ١١٠٠ كيلو جرام فيزيد الانتاج رغم نقص المساحة من مليون طن فى السنين العادية الى ١٤٠٠.٠٠٠ رطل

٢ - زيادة معدل انتاج الهكتار من الشعير من ٨٠٠ كيلو جرام فى الوقت الحاضر الى طن فيزيد الانتاج من ٧٠٠.٠٠٠ رطل الى ٨٦٠.٠٠٠ رطل

٣ - زيادة محاصيل الاعلاف فى الاراضى التى تبسور سنويا فى حدود ربع المساحة المبورة أى ٥٠٠ الف هكتار لتستطيع تحمل نصف مليون رأس من الغنم بعد تخفيفها عن كاهل البادية .

٤ - زراعة محاصيل الاعلاف فى الاراضى المروية بنسبة ثلث مساحتها أى بمساحة ٦٠.٠٠٠ هكتار لتستطيع تحمل (٦٠) الف رأس من الابقار الحلوب .

٥ - تحسين اساليب وبناد المحاصيل الزراعية الاخرى كالبقوليات والذرة والشوندر السكرى والسمن

٦ - تحسين انتاج الخضروات كمية ونوعا .

٧ - احكام وقاية المزروعات .

٨ - تنظيم تسويق الحاصلات الزراعية على اساس تعاونية لزيادة دخل المزارع .

٩ - تنظيم تسليف القطاع الزراعى ولا سيما التسليف العيلى وتوسيع مناطق الائتمان الزراعى .

وقد نفذ خلال عامى الوحدة برنامج زراعى حقق ما يأتى :

١ - الاكثار من البذور المنتقاة للقمح والشعير والقطن .

٢ - اقامة محطات ابحاث وتجارب للمحاصيل الزراعية فى القامشلى والرقه والحسكة .

٣ - اقامة عدد كبير من مراكز التجارب فى دمشق وحلب والزبدانى والقلمون وغيرها .

٤ - الاهتمام بعمليات التشجير وتربية دودة الحرير .

٥ - الاهتمام بعمليات التصنيع الزراعى الريفى

٦ - انشاء وحدات لمكافحة الآفات الزراعية ووقاية المزروعات .

٧ - انشاء مراكز لتربية الحيوان والدواجن .

٨ - قدمت خدمات زراعية للفلاحين ، مثل تلقيح الحيوانات، وتوزيع الشعير مجاناً على مربى الاغنام ، واعداد صهاريج المياه لتأمين نقلها لقطعان الاغنام .

التسليف الزراعى والمصرف الزراعى :

ان التسليف الزراعى ياخذ دوراً هاماً فى دعم العمل الزراعى واستثمار المشاريع الفردية ، ولقد نما الاقراض الزراعى فى المؤسسات الحكومية والخاصة خلال الاعوام الاخيرة الى درجة كبيرة ،

وبدخولنا في ثورة الاصلاح الزراعي وتوزيع الاراضي المستولى عليها
وأراضي أملاك الدولة بصورة نهائية لابد من التوسع في عمليات
الاقراض .

كما ان انشاء نظام الائتمان الزراعي والجمعيات التعاونية على مدى
الإقليم ، يمل التوسع في الاقراض ايضا .

وقد استطاع المصرف الزراعي ان يوفر مزيدا من الاقراض النقدي
والعيني للمزارعين كافة وللجمعيات التعاونية ولمناطق الائتمان الزراعي
خاصة .

١ - في حقل التسليف الفردي :

بلغ مجموع القروض التي منحها المصرف الزراعي للأفراد في عام
١٩٥٩ : ٢٣٥ مليون ليرة سورية منها (١٥٥) مليون ليرة سورية
قيمة بنور قروضا عينية للمزارعين ، وثلاثة ملايين قروضا نقدية ،
 وخمسة ملايين ليرة سورية قروضا متوسطة الاجل .

٢ - في حقل التسليف التعاوني :

تابع المصرف الزراعي نشاطه في دعم الجمعيات التعاونية في مناطق
الائتمان ، وبلغ مجموع القروض الممنوحة للجمعيات التعاونية
١٤٩٠٩ ليرات سورية من اصلها ٤١٩٠٩٥ كقروض موسمية
نقدية و ٩٢٩٢٦٢ ليرة سورية كقروض موسمية عينية و ١٣٢٧٦٢
ليرة سورية كقروض عينية متوسطة الاجل .

٣ - في الحقل الزراعي :

قام المصرف الزراعي باستيراد ٩٣٢ ألف جوال لتعبئة القطن من
الهند ٤٥ مكرر ، وزعها على المزارعين في موسم الجنى بأسعار
الكلفة نقدا او بالاقرض وشراء (٢٥٠) ألف كيس خام لتعبئة بذار

القطن ، وخمسين جرار اسفلت للمزارعين كقروض متوسطة الاجل و ٥٠٠٠ طن من سماد سلفات الامونياك بقيمة مليون ليرة سورية بيعت واقرضت للمزارعين و ٢٧٥٠ طنا من بذار البطاطا بيعت الى المزارعين بأسعار مخفضة بنسبة ٣٥٪ عن العام الماضى وبشروط افضل ، كما قام بتمويل مشروع اكثار بذار القطن وبذار الحبوب ، بالتعاون مع وزارة الزراعة ومكتب الحبوب .

تنظيم المصرف الزراعى ورفع مستوى جهازه :

تم تنظيم المصرف الزراعى بحيث يتجاوب مع حاجة القطاع الزراعى ، واهتم المصرف فى المرحلة الاولى باعادة تنظيم جهازه الفنى وزيادة عدد موظفيه وكفاءتهم ، وتم تعيين ٩٧ موظفا جديدا من ذوى الكفاءات تسلموا ادارة فروع المصرف كما تم استصدار عدد من الانظمة الغرض منها تنظيم العمل بين الفروع والادارة المركزية وضمان اموال المصرف من التسرب الى غير مستحقيها ، وتم انشاء ادارتين جديدتين احدهما للشئون الزراعية ، والثانية للشئون التعاونية دعمت بمهندسين اختصاصيين اشرفوا فيما بعد على تنظيم عمليات التسليف والمشروعات الزراعية التى تبناها المصرف مضافة الى تنفيذ نظام الائتمان الزراعى بالتعاون مع وزارة العمل والشئون الاجتماعية .

ميزانية وزارة الزراعة :

وقد تطورت ميزانية وزارة الزراعة خلال عامى الوحدة ، فارتفعت ارقامها لمواجهة التطور والنمو فى القطاع الزراعى .
- وباستعراض الميزانية العادية لكل من السنوات السابقة نجد ان هذه الميزانية تطورت من :

٨٠٠٠٠٠٠٠٠	١٩٥٥ مليون ليرة فى عام
٨٠٤٦٠٠٠٠	١٩٥٦ مليون ليرة فى عام

٦٠٠٠ر٥٤٥	مليون ليرة فى عام ١٩٥٧
٩٠٠٠ر٦٧	مليون ليرة فى عام ١٩٥٨ - ١٩٥٩
١١٠٠٠ر٧١	مليون ليرة فى عام ١٩٥٩ - ١٩٦٠
وتظهر هنا الارقام حقيقة التقدم الزراعى فى الاقليم السورى خلال عامى الوحدة .	

الزراعة فى الاقليم المصرى

تمثل الزراعة فى الاقليم المصرى أهم قطاعات الانتاج العام ، اذ هى العمود الفقرى للاقتصاد القومى ومجال الرزق للغالبية العظمى من سكان البلاد وتعتمد عليها أكثر الصناعات المحلية والتجارة الداخلية والخارجية .

لذا كان من أهم اهداف الثورة النهوض بالزراعة والارتقاء بجميع نواحيها ، فكان ان وضعت سياسة زراعية واضحة المعالم تقوم على أساس ثابت وخطة محددة الاهداف رسم فيها الطريق الى استغلال الموارد الزراعية بأقصى امكانياتها لتصل الى الطاقة الانتاجية الكاملة مع تنسيق شتى فروع الاستغلال الزراعى فى اطار موحسد يهدف الى زيادة الدخل الزراعى العام ، بحيث تمشى النهضة الزراعية جنبا الى جنب مع النهضة الصناعية .

وانتهجت الحكومة ازاء ذلك نهجين : أولهما العمل على زيادة الانتاج الزراعى للرقعة المزروعة والتخلص من العوامل التى تؤدي الى ضعفها ، وتوفير مقومات الانتاج العالى باستنباط السلالات الممتازة من النباتات والحيوانات وحمايتها من فتك الآفات والامراض ونشر أساليب الزراعة الحديثة الى جانب تنويع الانتاج وتوجيهه الى النواحي التى تحقق ربحا أكثر . . وهذا ما يعبر عنه بالتوسيع الرأسى .

وثانيهما استصلاح مساحات جديدة من الاراضى و اضافتها الى المساحات المزروعة حاليا وهذا ما يعبر عنه بالتوسع الافقى .

ووزارة الزراعة وهى المسئولة عن رفع مستوى الانتاج الزراعى والرقعة المزروعة تضمنت سياستها مشروعات عديدة شاملة لجميع نواحي النشاط الزراعى .

تحسين التربة

فى هذه المشروعات ما يختص بالتربة اذ انها احد العناصر الاساسية فهى المهد الذى يستقبل البذرة الصالحة فيساعد بها على الانبات والنمو والاكثر ، ولم تكن تلقى فى الماضى الاهتمام والرعاية الواجبة ، لذا كان من الضرورى بحث كل ما يتصل بها والعمل على المحافظة عليها وزيادة خصبها .

ومنذ عام ١٩٥٤ بدأت دراسة التربة المصرية وحصر تصنيف الاراضى الزراعية لتحديد خصوبة كل بقعة وما يلزم للضعيف منها من اصلاح .

وقد بلغت جملة المساحة التى تم حصرها وتصنيفها نحو ٢٢ مليون فدان منها نحو ٣٥٠ الف فدان من اراضى التوسع الزراعى على مياه السد العالى ، ونحو ١٨٥٠.٠٠٠ فدان بالرقعة المزروعة بمختلف مناطق الاقاليم .

وسيتم استكمال حصر ودراسة باقى الرقعة الزراعية ، علاوة على مليون فدان اخرى من الاراضى البور وذلك خلال السنوات الخمس القادمة وانشاء معامل مجهزة باحدث المعدات لخدمة الزراع وارشادهم الى الاحتياجات الحقيقية لاراضيهم من مختلف انواع الاسمدة والعناصر الغذائية مما يؤدى الى زيادة انتاجيتها وتحقيق أكبر غلة منها .

وقد بدأ ادخال النظم الالية الحديثة فى الزراعة واحلالها محل الآلات البدائية مما يترتب على ذلك من تحسين لخواص التربة وتوفير فى الوقت والجهد والنفقات فضلا على توفير جهد الحيوان الزراعى لانتاج اللبن واللحم .

لذلك تضمن البرنامج الزراعى انشاء خمس محطات للخدمة الالية فى مدى خمس سنوات بمديريات كفر الشيخ والدقهلية والبحيرة والمنيا واسيوط ومركزين للصيانة واصلاح الآلات بتكاليف معتدلة فى مديرتى كفر الشيخ والمنيا ، لتكون نموذجا تحتذى به الشركات والمؤسسات عند انشائها .

الانتاج النباتى

ووجهت عناية فائقة للنهوض بالحاصلات الزراعية عن طريق توفير البذرة الصالحة وهى احدى العناصر الهامة لزيادة الانتاج فى أسرع وقت ، فشملت سياستنا التوسع فى انتاج التقاوى التى تحمل صفات الانتاج العالى والمقاومة للأمراض واحلالها محل السلالات المتدهورة والاصناف المنخفضة الغلة ، وذلك بتجديد سلالاتها دوريا واكثارها على نطاق واسع بحيث يمكن تغطية جميع المساحة المزروعة من كل صنف بتقاوى نقية كل ثلاث سنوات فيما عدا القطن الذى ستغطى مساحته بتقاوى الاكثار سنويا .

وفى مقدمة برنامج النهوض بالحاصلات الزراعية مشروع تحسين اصناف القطن وتجديد سلالاته وانتاج تقاويه الاساسية وايقاف التدهور الذى انتاب بعض الاصناف ، وتنظيم عمليات الرقابة على المحالج وفحص بذرة التقاوى وحقول الاكثار .

ويهتم الزراع بانتاج بذرة الاكثار حتى وصلت المساحة فى الموسم الحالى الى مايقرب من ٤٥٠ الف فدان بينما كانت هذه المساحة لا

تتعدى ٨٢ ألف فدان عام ١٩٥٢ وخصصت منطقة لزراعة كل صنف بحيث لا يسمح بزراعة صنف آخر سواء داخلها ، كما خصصت محالج لحليج كل فنظمت الرقابة على انتاج البذرة التقاوى. وبذلك قضت الوزارة على مصادر تلوث الاقطان المصرية عن طريق التهجين الطبيعى فى الحقول أو الخلط الميكانيكى بالمحالج .

وفى عام ١٩٥٩ انشئ صندوق لتحسين الاقطان المصرية لتشجيع الزراع ومنتجى البذرة على انتاج تقاوى نقية ممتازة الصفات مع توفيرها فى وقت مبكر ، وبلغت جملة المكافآت للزرايع والتجار والحلاجين التى صرفت فى هذا الغرض نحو ٤٠٠ الف جنيه خلال هذا الموسم .

ومن أهم التطورات القطنية خلال سننى الثورة تعميم أربعة من الاصناف الجديدة وهى : المنوفى المحسن والدندرة وجيزه ٤٧ وجيزه ٤٥ التى بلغت مساحتها عام ١٩٥٩ حوالى نصف المساحة القطنية. فى حين لم تتعد مساحة هذه الاصناف ٣٪ من المساحة القطنية عام ١٩٥٥

وتم استنباط أصناف جديدة من القطن لا زالت فى مراحل الاكثار الاولى وتبشر بمستقبل باهر وتمكن البلاد من الاحتفاظ بمركزها العالمى فى الانتاج القطنى . هذه الاصناف هى جيزه ٥٩ وتيلته من طراز الكرنك ويتفوق عليه فى متانة الغزل والمحصول ، وجيزه ٦٨ وتيلته من طراز المنوفى القديم وجيزه ٦٧ ويتفوق على جيزه ٣٠ ، وجيزه ٦٦ ويتفوق على الاشمونى .

وبالنسبة للمحاصيل الغذائية استنبطت أصناف جديدة امتازت على الاصناف المحلية بزيادة غلتها وجودة صفاتها وارتفاع قيمتها الغذائية وفى مقدمتها أصناف القمح جيزه ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥٠

وسيكون لتعميم هذه الاصناف في جميع المساحة القمحية خلال السنوات الثلاث القادمة اثر واضح. في زيادة انتاج البلاد بما لا يقل عن ١٥ مليون اردب تقريبا تقدر قيمتها بحوالى ستسبة ملايين من الجنيهات بالاضافة الى توفير ما يزيد عن ربع مليون اردب نتيجة الوفرة في كميات التقاوى المستعملة في زراعة هذه الاصناف

وأصبح الارز محصول التصدير الثانى بعد القطن بعد ان عمت تقاوى الاصناف المنتخبة ، وفي مقدمتها الصنف نهضة وعجمى منتخب أو أرز « عربى » طويل الحبة في جميع مساحة الارز بينما كانت الكمية المزروعة من تلك التقاوى لا تكفى الا لزراعة ٢٠ ألف فدان عام ١٩٥٢

وعملا على زيادة انتاج محصول الذرة الشامية تم التوسع في انتاج تقاوى الذرة الهجين بعد أن ثبت تفوقها في المحصول ، فبلغت التقاوى المعدة للزراعة هذا الموسم ما يكفى لزراعة ربع مليون فدان بعد ان كانت لا تتجاوز ٥٠٠ فدان عام ١٩٥٢ وتضمنت الخطة الجديدة زيادة هذه المساحة الى ٣٢٠ ألف فدان عام ١٩٦١ ثم الى ٥١٢ ألف عام ١٩٦٢ وستصل باذن الله الى ٥٧٦ ألف فدان عام ١٩٦٣ وهو ما يوازي ثلث مساحة الذرة . وفي نفس الوقت وضع مشروع آخر لتعميم صنف أمريكانى بدرى بحيث تصل المساحة المزروعة منها ثلثى مساحة الذرة في نهاية خطة التنمية .

وهناك مشروع كبير للنهوض بمحصول الذرة باعتباره الغذاء الرئيسى للفلاح ووضعت الوسائل الكفيلة لزيادة غلاته ومقاومة آفاته .

هذا وقد امتد مشروع تحسين اصناف المحاصيل الى الحاصلات الاخرى وفي مقدمتها القصب والبصل والمحاصيل البقولية والزيتية ومحاصيل الالياف .

وتسير الوزارة الآن فى تنفيذ برنامج شمسامل لتحسين كافة الحاصلات الحقلية واستنباط اصناف جديدة متفوقة عليها وتعميمها والمحافظة على تقاويها وتجديدها بصفة دورية .

وفى قطاع المحاصيل البستانية تهدف سياستنا الى عدم الاعتماد على محصول واحد وذلك عن طريق التوسع فى انتاج بعض الحاصلات البستانية كالفاكهة والخضر والنباتات الطبية والعطرية ونباتات الزينة بما يفي بحاجة الاستهلاك المحلى طازجا او مصنعا وتصدير الفائض .

وقد كانت مساحة الفاكهة عام ١٩٥٢ نحو ٩٤٠٠٠ فدان فبلغت ١٢٦ الف فدان عام ١٩٥٩ أى بزيادة قدرها ٣٤٪ كما كانت مساحة الخضر ٢٦١٠٠٠ فدان عام ١٩٥٢ فوصلت الى ٤٧٧ الف فدان عام ١٩٥٩ بزيادة قدرها ٨٣٪ .

ولقد تم توزيع ما يزيد على ٣٥ مليون شتلة فاكهة فى الفترة من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٥٩ عشرة ملايين شتلة خضر عام ١٩٥٩ مقابل ٣ مليون شتلة فاكهة فى عام ١٩٥٢

وهناك برنامج التوسع فى مساحة الفاكهة الحالية بنحو ١٠٥ ألف فدان جديدة ، وبرنامج للنهوض بمحاصيل الخضر لسد حاجة الاستهلاك المحلى منها وتصدير الاصناف التى تجد رواجاً فى الاسواق الاجنبية بانتاج اصناف جديدة ممتازة وتعميم تقاويها المنتقاة .

ورغبة فى توفير الاخشاب اللازمة للصناعة المحلية تم التوسع فى اكثار الاشجار الخشبية بزراعتها على جسور الترع والمصارف وجوانب الطرق وفى السنوات القادمة سيتم انشاء المشاتل لانتاج الشتلات اللازمة لمشروعات التشجير الجديدة كما بدىء باقامة وحدة تصنيعية لاجراء الدراسات والبحوث على تجفيف الاخشاب الناتجة من تلك الاشجار بمزرعة الجبل الاصفر .

ونظرا لاختلاف الظروف البيئية والمناخية بالاقليم ولتعدد المشكلات التي يواجهها المربون لاختيار أكثر الاصناف ملاءمة للمناطق المختلفة اقيمت اثني عشر محطة لبحوث الحاصلات الحقلية والبستانية موزعة على مناطق الاقليم المصرى بحيث تمثل مختلف بيئياته وذلك فى الصبحية وسخا والجميزة والنوبارية ومديرية التحرير والقنطرة الخيرية والجبل الاصفر والفيوم وسرس البليان وملوى وشندويل والمطاعنة وقد بدىء فى العام الحالى بانشاء ثلاث منها فى كل من سخا وسرس والجميزة ويتم انشاء باقى المحطات خلال السنوات الخمس القادمة .

وقاية الانتاج النباتى

وقد بذلت العناية التامة لمكافحة الآفات بادخال مبيدات حديثة وتدريب احتياجات البلاد من الكيماويات وأدوات العلاج الحديثة فى الوقت المناسب ، فقامت بتوفير ٢٩ الف طن ومايزيد على مليون لتر من تلك المبيدات ، ١٧ الف رشاشة فى السنوات ما بين ١٩٥٦-١٩٥٩ وأعدت الحملات الجماعية المزودة بكافة الامكانيات لمقاومة الحشرات والامراض .

وفى عام ١٩٥٩ نشطت اعمال مكافحة الآفات فشكلت ٥٠٠ لجنة للمكافحة مزودة بالاجهزة والمعدات خصصت منها ٤٠٠ لجنة لمقاومة دودة القطن وديدان اللوزبالزراعات القطنية كما توفرت كل الامكانيات للزراع جميعا وخاصة صغارهم .

وقد عولج خلال عام ١٩٥٩ ما يزيد على مليونين من الافدنة من القطن والمحاصيل الحقلية ضد الآفات مقابل ٢٢ الف فدان عام ١٩٥٢ كما تم علاج نحو سبعة ملايين شجرة من المحاصيل البستانية ضد آفات البساتين وعولج أيضا ٢٣٥ مليون كيلو جرام من الواردات الزراعية وقاية للبلاد من خطر تسرب الآفات الزراعية الوافدة من الخارج .

لقد أخذت وزارة الزراعة تسير فى رسالتها داخل الاطار التعاونى الذى رسمته الحكومة حتى تحقق الهدف الكبير من خلق مجتمع اشتراكى ديمقراطى تعاونى بين الزراع فضمنت خطتها فى برنامج مكافحة الآفات تقسيم الاقليم الجنوبى الى مناطق فى حدود ٥٠٠٠ فدان ينشأ فى كل منها وحدة حكومية أو تعاونية لمكافحة جميع الآفات .

وقد تم هذا العام اقامة ٣٥ وحدة وسيصل عدد هذه الوحدات فى عام ١٩٦٨ الى ١٢٠٠ وحدة منها ٥٠٠ وحدة حكومية ، ٧٠٠ وحدة تعاونية ثم يبدأ فى تحويل الوحدات الحكومية الى وحدات تعاونية حتى تصبح جميع الوحدات تعاونية يقوم الزراع عن طريق جمعياتهم بعلاج الآفات بجميع المساحات المزروعة وبذلك يقتصر دور الوزارة على الاشراف والارشاد والتوجيه الى الطرق الحديثة لمكافحة الآفات بتحسين أساليب التخزين ومكافحة آفات الحبوب الغذائية وآفات الخضر والفاكهة وتعقب اسراب الجراد الصعراوى التى تغير على البلاد بين حين وآخر وتبيدها فى الخطوط الدفاعية التى اقامتها على حدود الاقليم المصرى وايفاد بعثات الى الدول العربية المجاورة للمساهمة فى اباداة ما قد يظهر من اسراب الجراد .

الثروة الحيوانية

نجحت مشروعات انتاج الطلائق الممتازة من الابقار والجاموس والاعنام والعمل على توفيرها لمختلف الهيئات والزرايع وزيادة الاستفادة من هذه الطلائق عن طريق التلقيح الصناعى ، وتربية السلالات الممتازة من الدواجن لرفع كفاءتها فى البيض واللحم وتوزيع انتاجها من البيض والكتاكيت على الهيئات والمربين والنهوض بصناعة التفريخ وتشجيعها .

ولقد تم فى هذا العام استيراد اعداد كبيرة من ابقار الفريزيان

وأغنام المرينو علاوة على التوسع فى تربية الجاموس والاغنام المحلية وبذلك ستتمكن الوزارة فى القريب العاجل من تحسين الانواع المحلية .

ان السنوات الخمس ستشهد علاوة على ذلك انشاء ثلاث مزارع جديدة لتربية الدواجن فى الوجه القبلى اذ لم يكن به سوى مزرعة واحدة فى سدس وستنشأ هذه المحطات الثلاث فى ملوى وشندويل والمطاعنة .

هذا بخلاف انشاء مزرعة للطيور المائية لتربية انواع البط على شاطئ بحيرة المنزلة للاستهلاك المحلى . وبالإضافة الى ذلك ستستكمل المحطات القديمة الاعداد الكبيرة من الماشية والدواجن التى تقرر تربيتها وكذلك ستنشأ وحدتان للتفريخ الصناعى احدهما بمديرية الفيوم والاخرى بالمنوفية لتكون كنماذج يحتذى بها عند التوسع فى انشاء هذه الوحدات لاحتلالها محل معامل التفريخ البلدية .

أما من ناحية توفير العناية الصحية للحيوان الزراعى فقد سارت فيها الوزارة خطوات واسعة لتنفيذ مشروع تعميم مكافحة امراض الحيوان الزراعى والطيور ووقاية الثروة الحيوانية للبلاد ورفع كفاءتها الانتاجية .

وقد بدى بهذا المشروع منذ عام ١٩٥٩ وهو يهدف الى انشاء ٣٢٩ وحدة بيطرية فى مدى سبع سنوات تخدم كل منها من ١٠-١٥ قرية وتؤدى خدماتها الطبية المجانية لنحو ٢٠ الف حيوان ، ٥٠ الف من الطيور والدواجن وتم حتى الآن تشغيل ٨٨ وحدة فى مديريات المنيا والفيوم والمنوفية والقليوبية ومركز كفر الشيخ ويفتح فى ٢٣ يوليو القادم ٦٠ وحدة أخرى بمديريات الشرقية والجيزة وبني سويف بين مباحج عيد ثورتنا الثامن .

وسيتم انشاء ٥٢ وحدة عام ١٩٦١ فى مديرتى الغربية وأسيوط
و ٥١ وحدة عام ١٩٦٢ فى البحيرة وسوهاج ، ٤٦ وحدة عام ١٩٦٣.
فى الدقهلية وقنا واخيرا ٣٢ وحدة فى مديرية اسوان ودمياط وباقى
مديرية كفر الشيخ والمحافظات والحدود عام ١٩٦٤

وهناك مشروعات اخرى جديدة لوقاية الثروة الحيوانية منها
اعداد جهاز خاص لتحصين المواشى كل ٥ سنوات بصفة دورية
ووقايتها من الاوبئة الوافدة مع الماشية من الخارج بالنهوض بالمحاجر
البيطرية والتوسع الكبير فى انتاج اللقاحات والامصال والمواد
المشخصة لتوفيرها لاقليمى الجمهورية العربية المتحدة لمواجهة
التوسع فى مكافحة امراض الحيوان والطلبات المتزايدة من الدول
العربية وانشاء معامل بيطرية اقليمية لتشخيص امراض الحيوان
بمديريات المنوفية والفيوم والدقهلية وقنا واسوان ومحافظات
السويس بخلاف المعامل التى أنشأتها الوزارة عام ١٩٥٦ بمديرتى
كفر الشيخ والمنيا ومحافظة الاسكندرية .

لقد تم وضع الاسس لتحضير اللقاحات الفيروسية والبكتيرية
وزيادة الانتاج عاما بعد عام تبعا لانشاء الوحدات البطرية الجديدة .

الثروة المائية

ولما كانت الثروة المائية من أهم مصادر الغذاء الطبيعية فقد
حدرست مناطق الصيد على أسس علمية وأجريت البحوث لتنميتها الى
أقصى حد فأمكن التعرف على مناطق تجمع السردين بخليج السويس
وادخال طرق حديثة لصيده مما أدى الى زيادة الكميات المصيدة منه ،
كما تم اكتشاف أفواج جديدة من اسماك التونة فى البحر الاحمر
وتجمعات للسردين تبشر بإمكان التوسع فى صيده على مدار السنة
وتصنيع الفائض منه .

وتجرى ابحاث عن مناطق صيد جديدة وأقلية الاسماك المستوردة واكثرها بالمزارع السمكية وتزويد البحيرات بصفة مستمرة بزريعة الاسماك المحلية والمستوردة المؤقلمة فنقلت نحو خمسة ملايين من تلك الزريعة الى بحيرات قارون ومريوط ومطار النزهة البحرى والمزارع الخاصة .

وعملا على زيادة الانتاج السمكى للمحطات المائية المعزولة فقد تم فى عام ١٩٥٦ توصيل بحيرة البردويل بالبحر الابيض مما أدى الى زيادة انتاجها وامتداد الفترة السنوية للصيد بها .

كما تضمنت الخطة تعميم مراكز البحوث بالبحيرات لرفع كفاءتها وتنظيم استغلالها .

الارشاد الزراعى

ومن أهم ما تهدف اليه الثورة تكوين وعى سليم بين الزراع بحيث تصل احدث نتائج بحوثها وتجاربها الى كل فرد منهم ، والارشاد الزراعى هو الاساس الذى يرتكز عليه فى تحقيق هذا الغرض وذلك عن طريق الاستفادة بكافة الوسائل السمعية والبصرية وتدريب الزراع على استخدام الاساليب الحديثة فى الزراعة والعمل على ايجاد ارتباط وثيق بين رجال الوزارة والزراع

ومن أجل ذلك قامت وزارة الزراعة بتدعيم وحداتها الزراعية بالاقاليم والبالغ عددها ٦٧ وحدة لتأدية الخدمات المحلية وتوسعت فى توزيع شتلات الخضر والفاكهة والاشجار الخشبية والتقاوى المنتقاة وبدأت فى تعميم انشاء معامل لتدريب لصناعة الالبان وتقدير النباتات العطرية والطبية واقامة المناحل وتوزيع شتلات الثوت مجانا لتربية دودة الحرير بالطرق الحديثة مما يساعد على تنويع الصناعات الزراعية وتنمية الدخل الريفى .

ويجد الزراع الممتازون التشجيع والرعاية لزيادة انتاجهم وبث روح المنافسة بينهم ٠٠ فوزعت فى عام ١٩٦٠ مكافآت مالية لصغار الزراع قدرها عشرون الفا من الجنيهاات وميداليات ذهبية وفضية وشهادات فخرية لكبارهم ٠

كما تعمل على دعم الصلة بين الزراع وبين رجال وزارة الزراعة ومن أجل ذلك اقيمت مجالس استشارية زراعية من مندوبين عن الزراع ليشتركوا مع موظفى الوحدات الزراعية فى ادارتها والبحث فى شئون الزراع والنهوض بانتاجهم وبذلك يشترك الجميع فى توجيه السياسة الزراعية العامة ونسير قدما فى بناء مجتمعنا الاشتراكى الديمقراطى التعاونى ٠

وتستهدف السياسة الجديدة تطوير نظام الارشاد الزراعى القائم بحيث تصل خدماته الى كافة الزراع ويصبح فى ارتباط وثيق مع النظام التعاونى متمشيا مع مجتمعنا الجديد ٠٠ ويتم فى السنوات الثلاث القادمة استكمال الوحدات الزراعية بالاقليم الجنوبى بانشاء ٥٨ وحدة زراعية جديدة ٠

الهيئة العامة للانتاج الزراعى

وحتى يتسنى مواجهة التوسع فى الخدمات والاعمال التى تضمنتها الخطة الجديدة انشئت عام ١٩٥٨ الهيئة العامة للانتاج الزراعى لتوفير كافة الامكانيات لاستغلال مزارع الوزارة الحقلية والبستانية ومحطات الانتاج الحيوانى التى يتم فيها اجراء التجارب والبحوث الزراعية وانتاج الشتلات والاكثر الاولى للتقاوى المنتقاة للنهوض بالانتاج النباتى وانتاج الطلائق الممتازة لرفع مستوى الانتاج الحيوانى ٠

نتائج مشروعات التنمية الزراعية فى عهد الثورة

كان من نتيجة المشروعات الزراعية ان زادت غلة الفدان من المحاصيل الحقلية خلال الثمان سنوات الاخيرة ما بين عامي ١٩٥٢ ، ١٩٥٩ زيادة كبيرة فارتفع ناتج الفدان فى القطن بنسبة ١٤٪ وفى القمح ٢٦٪ وفى الشعير ١٧٪ والارز ٥٣٪ والذرة الرفيعة ١٢٪ والقصب ٧٪

كما ترتب على ذلك زيادة جملة الانتاج من المحاصيل الغذائية فارتفع الناتج فى الحبوب الغذائية من ٤١ مليون طن الى ٥٣ مليون طن بزيادة قدرها ٢٩٪ وفى الحبوب الزيتية من ٨ مليون الى ٩ مليون طن بزيادة قدرها ١٣٪ وفى المحاصيل السكرية من ٢٧ مليون طن الى ٤٢ مليون طن بزيادة قدرها ٥٦٪ وفى الخضر والفاكهة من ٣ مليون طن الى ٤٨ مليون طن بزيادة قدرها ١٦٪

ولقد ادت زيادة الانتاج الزراعى وتحسينه الى رفع مستوى التغذية بين افراد الشعب رغم الزيادة المطردة فى عدد السكان .

كما كان من نتيجة زيادة الانتاج وتنويعه ان زادت الصادرات من المحاصيل الزراعية بصفة عامة مما ادى الى توافر نقد اجنبى استخدمت حصيلته فى استيراد السلع الانتاجية اللازمة للتنمية الاقتصادية .

ولقد سجلت بيانات وزارة الخارجية زيادة واضحة فى الصادرات الزراعية فى عام ١٩٥٨ اذ بلغت ١٤٨ مليوناً من الجنيهات مقابل ١٣٥ مليوناً فى عام ١٩٥٢ بزيادة قدرها ١٣ مليون جنيه بينما نقصت الواردات الزراعية اذ بلغت ٤٢ مليوناً من الجنيهات مقابل ٥٩ مليوناً عام ١٩٥٢

وانعكس اثر ما بذل من جهود فى تنمية الانتاج الزراعى على صافى

الدخل الزراعى الاهلى فارتفع من ٢٥٢ مليون جنيه عام ١٩٥٢ الى ٤٠٠ مليون جنيه عام ١٩٥٩ أى بزيادة قدرها ١٤٨ مليون جنيهات .

أهدافنا فى الخطة الزراعية الجديدة

لقد رسمت الخطة الزراعية للتوسع الرأسى والافقى معا على أساس الارتفاع بمستوى الدخل الزراعى الحقيقى من ٤٠٠ مليون جنيه الى ٥١٢ مليوناً من الجنيئات عام ١٩٦٥ أى بزيادة ١١٢ مليوناً من الجنيئات فى آخر سنوات الخطة الخمس الاولى يساهم فيها التوسع الرأسى بما قيمته ٧٩ مليوناً من الجنيئات والتوسع الافقى بما قيمته ٣٣ مليوناً من الجنيئات .

زراعة الصحراء

اهتمت الثورة بمشروعات زراعة الصحراء وحتى نهاية سنة ١٩٥٩ - ١٩٦٠ تم ما يلى :

اولا - فى منطقة الواحات الداخلة والخارجة بالوادي الجديد .
الابحاث :

أعدت الخرائط الطبوغرافية للواحات الداخلة والخارجة بواسطة المساحة العسكرية وقد تم عمل خرائط للمليون فدان فى الواحات الخارجة وكذلك خرائط المساحة الجيولوجية السطحية لما يقارب من هذه المساحة بواسطة وزارة الصناعة والمساحة الجيوفيزيكية بواسطة شركة عالمية .

كما قام جهاز الهيئة العامة لتعمير الصحراء بعمل تصنيف التربة لحوالى مائة ألف فدان وقد أنشأت الهيئة لهذا الغرض معملات خاصة لابعاث تصنيف التربة بالواحات تم تجهيزه بالآلات الفنية الحديثة

وبدأت الهيئة دق أولى الآبار الاختبارية فى سهل الزيأت والعمل جار لاتمام التعاقد مع احدى الشركات العالمية لعمل المساحات المغنطيسية الجوية .

الزراعة :

تم استغلال مساحة تبلغ حوالى ٦٥٠٠ فدان بمنطقة الواحات زرع معظمها وجرى تحضير الباقي منها للزراعة ، وقد حققت الاراضى المتزرعة بالواحات مستوى من الانتاج يزيد على ما كان متوقعا منها .

المياه الجوفية :

وقد بدأت الهيئة فى حفر آبار جوفية انتاجية عميقة ينتظر ان يبلغ تصرف البئر الواحد منها ١٠ر٠٠٠ متر مكعب يوميا فى المتوسط اى ما يكفى لزراعة خمسمائة فدان وتتراوح اعماق هذه الآبار بين ٦٠٠ مترا و ١٠٠٠ متر ، ويتكلف البئر ما بين ٢٠ ، ٣٠ الف جنيه .

المباني :

تم تخطيط مدينة الخارجة وانشئت بها مباني المركز الرئيسى للمنطقة كما قامت بانشاء مساكن واستراحة للموظفين ومعمل لابعاث التربة ومخازن رئيسية وورشة ميكانيكية للمعدات والسيارات . . والعمل جار فى انشاء باقى المباني الادارية ومباني الخدمات اللازمة للمنطقة .

والعمل جار كذلك فى انشاء القرى اللازمة لاسكان المزارعين الذين سيتم تملكهم اراضى بالمنطقة موزعة باعتبار كل ثلاث آبار (١٥٠٠) قرية كاملة .

تربية الحيوان :

وقد اتخذت الهيئة عدة لانشاء محطات تربية الحيوان والدواجن لتوزيعها على المزارعين فور توزيع الاراضى عليهم تنفيذ لبرنامجها فى هذا المجال .

التصنيع الزراعي :

وقد اتخذت التدابئة اللازمة لانشاء مصنع لتجفيف وتعبئة البلح على احدث النظم بالواحات الخارجة كما قامت بتعزيز المصانع الصغيرة الموجودة حاليا بالصهارى لتجفيف البلح وعصر الزيتون وخلافه .

ثانيا - منطقة سينا :

تم حفر ابار سطحية ومتوسطة العمق بمنطقة العريش ورفسح تتراوح أعماقها بين ٢٠ ، ٨٠ مترا مع تركيب مراوح هوائية وطمبات لرفع مياه هذه الابار وتقدر المساحة التى تنتفع بهذه الابار بحوالى ٦٠٠ فدان .

كما قامت الهيئة بتوزيع شتلات الزيتون على الاهالى لزراعتها تحت اشراف الفنيين تنفيذاً للبرنامج الذى سبق وضعه لنشر زراعة البساتين فى هذه المنطقة والعمل جار لتوفير وسائل عصر الخروع والتوسع فى زراعته .

ثالثا - منطقة الساحل الشمالى الغربى :

تقوم الهيئة باستغلال مياه الامطار التى تسربت الى مياه طبقات الارض السطحية بحفر ابار تركيب عليها مراوح هوائية لرفع المياه .

وقد تم حفر مائتى بئر فى هذه المنطقة يجرى الان استغلال بعضها فى الزراعة وتركيب مراوح عليها وتقدر المساحة التى تنتفع بهذه الابار بحوالى اربعمائة فدان .

رابعا - التمليك فى الصحارى :

صدر القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ للتمليك فى الصحارى وقد قامت الهيئة بعد تشكيلها بوضع لائحته التنفيذية وتكوين اللجان التنفيذية المنصوص عليها وعملت الترتيبات لبدء عملية التمليك فى السنة المالية ١٩٦٠ - ١٩٦١ وسيكون لذلك اكبر الاثر على الاستقرار .

العلم والثقافة

– كانت سياسة التعليم فى الماضى تخضع لعوامل الارتجال والحزبية وسوء الادارة والرغبات الشخصية دون تخطيط أو تحديد لمعالم الطريق ودون برامج واضحة للتنفيذ أو أهداف مرموقة للبلوغ

– ومنذ أن قامت الثورة رسمت سياستنا فى التربية والتعليم على المبادئ التالية •

١ – الجمع بين التربية والتعليم فى مزاج يشكل المواطن تشكيلا سليما من النواحي البدنية والعقلية والروحية والسلوكية •

٢ – تكافؤ الفرص بالنسبة لابناء المواطنين وبناتهم على السواء فى الحصول على نصيب أساسى من التربية والتعليم وعلى أنصبة متفاوتة تتناسب مع قدراتهم واستعدادهم ومهارتهم بعد ذلك •

٣ – التفاعل مع البيئة والولاء لها والمشاركة فى خدمة المجتمع الديموقراطى الاشتراكى التعاونى مشاركة فعالة •

٤ – احترام العمل اليدوى فى جميع مراحل التعليم والزيادة المطردة فى التعليم الفنى والمهنى باعتباره دعامة الانتاج والتنمية الاقتصادية للبلاد •

٥ – تدعيم التعليم الفنى العالى للوفاء بحاجة البلاد الى الفنيين الذين يتولون تنفيذ المشروعات وكذلك تطوير التعليم الجامعى لتخريج القادة والرواد فى مختلف المجالات •

٦ – الاعتزاز بالوطن العربى باعتبار جمهوريتنا جزءا منه والايمان بالقومية العربية وتأكيد مفاهيمها •

٧ - المشاركة فى التطور العالمى الذى تناول العلوم والفنون والآداب والاستفادة من كل ما بلغته الدول المتقدمة فى مضمارها .

٨ - التعاون الثقافى مع دول الوطن العربى والدول الافريقية والاسيوية والدول الاخرى الصديقة تعاوننا مثمرا فى سبيل التفاهم الدولى والسلام العالمى .

وفى ضوء هذه المبادئ أصبحت سياسة التربية والتعليم تجرى فى طريق معلوم لتبلغ غايات وتحقق أهدافا .

اولا : بالنسبة للتعليم الابتدائى :

- ولأن هذا التعليم هو بمثابة تذكرة المرور الاولى فى طريق الاشتراكية والفرص المتكافئة فى الحياة حرصت التشريعات التعليمية فى اقليمى الجمهورية على القضاء على الازدواج الذى كان قائما فى مرحلة التعليم الابتدائى حيث كان هناك ألوان من هذا التعليم منها التعليم الاولى ومنها المدارس والكتاتيب ومنها المدرسة الابتدائية القديمة ذات الاربع سنوات فأصبحت الدراسة الابتدائية موحدة وفتحت أبوابها لابناء الامة جميعا دون تفريق بعد أن كانت قاصرة على فئة دون أخرى وحددت مدة الالزام بست سنوات ما بين سن السادسة والثانية عشرة مع انشاء فصول للاطفال غير الأسوياء حتى تتوفر فيهم فرص التعليم بهذه المرحلة .

وتبين الارقام التالية حقيقة النهوض العلمى فى جمهوريتنا :

- فى عام ١٩٥٢/٥١ كان عدد التلاميذ بالاقليمين ١٠٠٠ر٧٨٨٨
كالاتى :

بالاقليم الشمالى ٢٩٧ر٠٠٠ تلميذا وتلميذة
بالاقليم الجنوبى ١ر٤٩١ر٠٠٠ تلميذا وتلميذة .

- فى عام ١٩٦٠/٥٩ كان عدد التلاميذ بالاقليمين ٢٠٠٠ر٩٢٤
كالآتى :

بالاقليم الشمالى ٤٧٢ر٠٠٠ تلميذا وتلميذة

بالاقليم الجنوبى ٢٠٠٠ر٤٥٢ » »

- واستتبع ذلك التوسع فى انشاء المدارس لمقابلة الاعداد المتزايدة من الاطفال عاما بعد عام وقد بلغنا فى قبول الملزمين الآن ٧٧ ٪ منهم خلال الاعوام الثمانية منذ قامت الثورة ثم وضعت الحطة التى تكفل اطراد النمو فى هذه المرحلة حتى تستنفذ ١٠٠ ٪ من الملزمين خلال العشر سنوات المقبلة كما وضع المشروع نفسه للاقليم الشمالى .

- ووضعت مناهج هذه المرحلة بحيث تتناول الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية والصحية التى تتصل اتصالا وثيقا بالبيئات المختلفة والتى تتمشى مع خصائص نموهم وروعى فيها أن تربط بين الطفل وبيئته برباط وثيق من الولاء والمحبة .

- وبعد أن كان انشاء المدارس قبل الثورة لا يتجاوز ثلاث فى العام أصبح ما يبنى سنويا يتراوح بين ١٣٠ ، ٢٥٠ مدرسة .

- وكان اعداد المعلم لهذه المرحلة من أهم ما عثت به الثورة فما زالت جاهدة فى سبيل استبدال معلمى الضرورة فى الاقليم الجنوبى والوكلاء فى الاقليم الشمالى واحلال خريجي وخريجات دور المعلمين مكانهم كما اتجهت الى احلال المعلمات محل المعلمين فى مدارس المرحلة الابتدائية كلما أمكن - وعلى الاخص فى مدارس البنات والصفوف الاربعة الاولى فى مدارس البنين .

- وانتهت الى زيادة سنة على مدة الدراسة بدور المعلمين فأصبحت أربع سنوات بدلا من ثلاث مع تنويع شعب التخصص فيها لتخريج المعلمين المؤهلين تأهيلا كافيا متكاملًا .

ثانيا : بالنسبة للتعليم الاعدادى العام :

- وضعت سياسة وزارة التربية والتعليم على اعتبار المرحلة الاعدادية العامة مرحلة قائمة بذاتها تهدف الى تهيئة الوسائل التى تكشف عن مواهب التلميذ العلمية وميوله الخاصة وتعمل على تنميتها واستغلالها وقد نظمت التشريعات شئون القبول بهذه المرحلة ووحدت بينها فى شطرى الجمهورية على أساس اجراء مسابقة بمعرفة المناطق التعليمية للتلاميذ المنتهين من المرحلة الابتدائية لاتاحة الفرصة لذوى الاستعدادات والمواهب مع أخذ السن والمستوى التحصيلي فى الاعتبار لتحديد الاعداد التى ستقبل فى المرحلة الاعدادية فى حدود نسبة قدرها ٢٠ ٪ من المنتهين من المرحلة الابتدائية . وتأمل الوزارة أن تتاح الامكانيات المالية سواء من القطاع الحكومى أو القطاع الخاص حتى يصبح التعليم فى هذه المرحلة استمرارا للمرحلة الابتدائية .

ثالثا : بالنسبة للتعليم الثانوى العام :

- حددت سياسة التربية والتعليم أهداف هذه المرحلة بالعمل على تنمية قدرات التلميذ واستعداداته فى النواحي الجسمية والعقلية والخلقية والوجدانية وتوجيهها توجيها صحيحا لاعدادهم للمواطنة السلمية على مستوى أعلى من مستوى خريج المرحلة الاعدادية - هذا الى جانب الوصول بالتلميذ فى هذه المرحلة الى درجة من الكفاية العلمية بحيث يستطيع مواصلة تعليمه العالى اذا أتاح له مبدأ تكافؤ الفرص - وتنمية عادة البحث والاطلاع فى التلميذ .

- فى ضوء هذه الاهداف نظمت التشريعات شئون القبول بالمدارس الثانوية العامة على أساس افساح المجال لذوى المواهب والاستعدادات لمن أكملوا الدراسة بالمرحلة الاعدادية العامة وتحددت مدة الدراسة بثلاث سنوات أيضا يقضى الطالب السنة الاولى منها فى دراسة عامة ثم يتخصص ابتداء من الصف الثانى وتتجه سياسة التربية والتعليم

في تخطيطها للمستقبل الى اتاحة الدراسة في هذه المرحلة للطلبة الممتازين ممن أنهوا المرحلة الاعدادية والى التوسع التدريجى فى التخصص العلمى فى توفير القوى البشرية اللازمة لمواجهة حركة التطور العلمى والاقتصادى للبلاد - أخذت فى ادخال الدراسات العملاقة فى هذا النوع من التعليم رغبة فى اعداد الطلبة الذين لا تمكنهم قدراتهم العلمية من مواصلة التعليم فيما بعد المرحلة الثانوية اعدادا عمليا يشقون به طريقهم فى الحياة .

- كان عدد تلاميذ هاتين المرحلتين من التعليم فى عام ١٩٥٢/٥١ لم يكن يتجاوز ٣٠٠٠٠٠ فى الاقليمين اذ كان :

٤٢٥٠٠ بالاقليم الشمالى

١٥١٥٠٠ ، بالاقليم الجنوبى

فأصبح هذا العدد فى عام ١٩٦٠/٥٩ - ٤٥٠٠٠٠ منهم :

٦٩٠٠٠ بالاقليم الشمالى

٣٧١٠٠٠ ، بالاقليم الجنوبى

وابعا : بالنسبة للتعليم الفنى :

ترمى السياسة التعليمية فى هذا النوع من التعليم بمستوياته المختلفة الى سد حاجات البلاد فى نهضتها الشاملة فى ميادين الصناعة والزراعة والتجارة بأقليمى الجمهورية الى طبقة من الفنيين يستطيعون النهوض بمطالب مشروعاتها الانتاجية المختلفة وقد جعل هذا التعليم على مرحلتين .

أ - المرحلة الاعدادية الفنية ويقبل بها الطلبة المنتهون من المرحلة الابتدائية لاعداد فئة على درجة من الثقافة الفنية والمهارة اليدوية تمكنهم من المشاركة والاسهام بدرجة معينة فى انتاج الشركات والمؤسسات الصناعية والزراعية والتجارية .

ب - المرحلة الثانوية الفنية ويقبل بها الطلبة المنتهون من المرحلة الإعدادية والفنية بقصد تكوين فئة تجمع الى الثقافة العامة ثقافة فنية على درجة متقدمة من التخصص تؤهلها للنهوض بالاعمال الفنية التنفيذية في الشركات والهيئات والمؤسسات .

- وقد وضعت السياسة التعليمية لهذا النوع من التعليم بحيث يشترك رجال الاعمال وأرباب الصناعة والزراعة في وضع خططه ورغبة في توجيه طلبته توجيهها يساير الاحتياجات الفعلية للسوق المحلية .
- أما السياسة المستقبلية فتستهدف زيادة مدارس وطلبته زيادة مطردة تتناسب مع خطط التنمية الاقتصادية والانتاج القومي مع اعطاء الأولوية للمدارس الصناعية في المرحلتين .

- وقد كان عدد الطلبة للتعليم الفني قبل الثورة ٣٣٧٦٢ فبلغ في العام الدراسي ١٩٦٠/٥٩ - ١٠٠٦٠٠ في الاقليمين .

خامسا : بالنسبة للتعليم العالي والجامعي :

- لقد توسعت الوزارة في انشاء المعاهد الفنية العليا متوخية توزيعها على مناطق الانتاج والمحافظات المختلفة توزيعا عادلا روعى فيه التنسيق بين نوع المعهد والظروف البيئية المحيطة به وتحقيقا لهذا أنشئ معهد للتدريب بحلب هذا العام ومعهد تجاري عال بها وآخر زراعي وكلية للفنون الجميلة في دمشق ومن الجدول التالي نتبين عدد المعاهد العالية وعدد طلابها من عام ١٩٥٤/٥٣ الى ١٩٥٨/٥٧ .

السنة الدراسية	عدد المعاهد	عدد الطلاب
١٩٥٤/٥٣	١٤	٥٢٨٥
١٩٥٥/٥٤	١٥	٦٥٢٢
١٩٥٦/٥٥	٢٢	٧٠٥٩

٧٣٧١	٢٢	١٩٥٧/٥٦
٩٧٤٦	٢٣	١٩٥٨/٥٧

— وقد بلغ عدد المعاهد العالية والكليات هذا العام بالاقليمين ٤٢ معهدا منها اربع بالاقليم الشمالى .

— وكان للتعليم الجامعى نصيبه الملائم مع أهمية رسالته فحددت هذه الرسالة تحديدا يحقق الاهداف القومية والغايات العلمية والفكرية والثقافية لهذا التعليم مع توحيد أسسه وأهدافه فى اقليمى الجمهورية واستصدرت التشريعات اللازمة لتطويره والتوسع فى امكانياته حتى يتهيأ للبلاد فى خريجه ماتحتاج اليه من قادة المستقبل ورواد النهضة الجديدة .

— ثم أنشئت جامعة جديدة بالاقليم الشمالى هى جامعة حلب وبالاقليمين استحدثت كليات جديدة منها كلية الهندسة بدمشق وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بالقاهرة وكلية الزراعة بحلب .

— الجدول التالى يبين عدد الطلبة فى الجامعات بالاقليمين : —
الجامعة السنة الدراسية

١٩٦٠/٥٩	٩٥٨/٥٧	٩٥٣/٥٢	
٣٤٩٠٢	٣٢٢٨٤	٢٠١٨٢	جامعة القاهرة
٢٠٣٢٥	١٦٨٤٠	٧٨٥٣	جامعة الاسكندرية
١٩٣٧	٥٠٠		جامعة عين شمس
			جامعة أسيوط
٢٤٧٦٢	٢٢٩١٢	١٤٤٥٩	
٨١٩٢٦	٧٢٥٣٦	٤٢٤٩٤	المجموع بالاقليم الجنوبي
١٠١٢٦	٧٨٩٢	٢٥٨١	جامعة دمشق
٩٢٠٥٢	٨٠٤٢٨	٤٥٠٧٥	الاجمالى بالاقليمين

- كما كانت ميزانيات الجامعات بالاقليم الجنوبي :
في السنة الدراسية ١٩٥٣/٥٢ ٣٥٤١٤٠٠ ر
فأصبحت في السنة الدراسية ١٩٦٠/٥٩ ٨٣٨٥٠٠ ر
- كما كانت ميزانية الجامعات بالاقليم الشمالى قبل الوحدة
في السنة الدراسية ١٩٥٨/٥٧ ٨٠٧٥٠٠ ر ليرة
فأصبحت في السنة الدراسية ١٩٦٠/٥٩ ٨٣٦٠٠٠ ر ليرة
سادسا : بالنسبة لاعداد المعلمين والمعلمات وتدريبهم :

- كان من نتيجة رسم سياسة واضحة المعالم تحدد أهداف مراحل
التعليم المختلفة إعادة النظر فى مستويات المعلم ونظم اعداده وتدريبه
حتى تظفر بالمعلم القادر على تحقيق هذه الاهداف ومن ثم وضعت
خطة شاملة لاعداد المعلمين بحيث يتلائم عدد خريجى دور المعلمين
والمعلمات وكلياتهم فى كل سنة مع العدد اللازم لمدارس كل المرحلة
مع الارتفاع بمستوى المعلم ثقافيا ومهنيا واعداده من الناحيتين
القومية والاجتماعية .

- وروعى تزويد مدارس المرحلة الاولى بالمعلمات وخاصة فى
الصفوف الاولى كما أسلفنا لان المعلمات أقدر بطبيعتهن على رعاية
الاطفال واحاطتهم بجو الامومة والحنان الذى يحتاجون اليه فى هذه
الفترة من أعمارهم وتتجه سياستنا التعليمية الى توفير حاجة مدارس
البنات من المعلمات فى المراحل التعليمية الاخرى . ولا تقتصر عناية
الوزارة على الاعداد وانما الى الارتفاع بمستوى المعلمين المشتغلين حاليا
ثقافيا ومهنيا عن طريق ما تنظمه من برامج تدريبية لتجديد معلوماتهم
وتأهيلهم لمراحل أعلى أو مراكز أرقى .

- وكان عدد المعلمين فى عام ١٩٥٢/٥١ -

٦٣٠٠٠ معلما بالاقليم الجنوبى

٨٥٦٣ " " الشمالى

فأصبح الآن : -

١٠٠٠٠ معلمين بالاقليم الجنوبي
١٣٣١٠ " " " الشمالى

سابعاً : بالنسبة للخطط والمناهج والكتب : -

- تستهدف سياسة التربية والتعليم توحيد المناهج الدراسية والخطط والكتب المدرسية بمدارس الجمهورية فى مختلف المراحل وقد قطعت بالفعل شوطاً كبيراً فى تحقيق ذلك - واشترك الفنيون من الاقليمين فى اعداد المناهج والخطط الموحدة وتم التوحيد فعلاً بالنسبة للمرحلتين الابتدائية والاعدادية، وسيبدأ استكمال التوحيد فى المراحل التالية اعتباراً من السنة الدراسية ١٩٦١/٦٠ .

- وأعدت الخطة الموحدة للتعليمين الصناعى والتجارى الثانوى - أما خطة التعليم الزراعى فهى تعد الآن مستهدفة الاستجابة لحاجات الاقليمين فى مشروعات اصلاح الاراضى والتصنيع الزراعى وما اليها . - واقتضت سياسة التوحيد بالنسبة للكتب مراجعة المقرر منها حالياً فى جميع المراحل لتنقيته من شوائب الماضى وتقرير مبلغ صلاحه وملاءمته للمناهج الموحدة - وأعلن عن تأليف كتب جديدة عن طريق المسابقة من أبناء الاقليمين وقامت لجان متخصصة بتوحيد المصطلحات العلمية فى أكثر المواد .

التربية الدينية والفتوة :-

وأولينا التربية الدينية عناية خاصة فى وضع الخطط والمناهج والكتب وفى اعداد المعلم لاعتقادنا بأنها حجر الزاوية فى بناء شخصية التلميذ لينشأ على الايمان بالله والمثل الانسانية والحلقة العليا .

- كما جعلت مادة الفتوة مادة أساسية حتى ينشأ أبناءنا رجالاً فى ميدان المعرفة ورجالاً فى ميدانى التضحية والفداء .

التغذية : -

- تولى الوزارة تغذية تلاميذها أهمية كبرى تحقيقاً لمبدأ الاشتراكية وتؤمن أن الصحة العقلية والنفسية والجسمانية تتأثر جميعاً بالغذاء الذى يتناوله التلميذ وأنه من الضرورى مد التلميذ باحتياجاته الغذائية لسد النقص الذى يعانيه فى التغذية المنزلية .

- وأمام تعذر تدبير المبالغ اللازمة لتعميم نظام التغذية وتبلغ ٩ مليون جنيه وحتى يمكن الوصول إلى طريقة تمويل تنفيذ هذه السياسة رأت الوزارة الاستفادة من مبلغ ١٧٧٠٠٠ ر ١٧٧٠ ج المدرجة فى الميزانية فى تغذية الفئات الأكثر احتياجاً ويبلغ عدد تلاميذها ٨٠٠ ر ١٢٠ تلميذاً فى الأقسام الداخلية ومعاهد المعلمين والمعلمات والمدارس الفنية والمرحلة الابتدائية بالمناطق النائية بجانب المساهمة فى تدبير الحبز وهو الأساس فى الوجبة لتلاميذ مدارس المرحلتين الابتدائية والاعدادية البالغ عددهم ٢٥٠٠ ر ٢٠٠٠ تلميذ .

- وتبذل الوزارة فى الوقت الحاضر الجهد للوصول إلى تنفيذ نظام تغذية شامل عن طريق مساهمتها بجزء من تكاليف الوجبة وتحمل الهيئات الأخرى فى القرية والمركز والمحافظة باقى التكاليف .

ثامناً : بالنسبة للبعثات العلمية والعملية : -

- كان أول ما عنيته الوزارة بالنسبة لسياسة إيفاد البعثات العلمية إلى الخارج توحيد اللوائح بالاقليمين فى قانون موحد نظم شؤون البعثات على نسق واحد فى الوقت الذى قامت فيه بالاشتراك مع مجلس العلوم والفنون والآداب بمسح كامل لتبين أوجه النقص فى كل قطاع وتقدير العدد اللازم من البعثات لاستكمال هذا النقص ووضع خطة شاملة فى مشروع السنوات الخمس أطردت بمقتضاها الزيادة فى عدد المبعوثين وفى أنواع البعثات وتخصصاتها وفى البلاد

التي يوفد اليها المبعوثون بعد أن كانت قاصرة على بلاد معينة قبل الثورة وقبل الوحدة ، وقد بلغ عدد أعضاء البعثات الحكومية هذا العام ٩٦٧ طالبا من الاقليم المصري

٤٣٣ » » » السوري
والذين تحت
الاشراف

٣٤٥٦ طالبا من المصري

٢٧٥٤ » » السوري

أى أصبح من فى الخارج من الاقليمين ٨٠٥٧ طالبا .

تاسعا : العلاقات الثقافية الخارجية : -

- لقد برزت صورة الجمهورية العربية المتحدة أمام أنظار العالم مشرقة وضاءة اذ قامت علاقاتنا الثقافية على أسس من التعاون المتبادل والعمل على خدمة السلام والمشاركة فى التقدم العالمى للعلوم والآداب والفنون .

المساهمات :

- واذا كان قد تم قبل الوحدة عقد ١٧ اتفاقية ثقافية بيننا وبين دول مختلفة وكذلك ست إتفاقيات بين الاقليم الشمالى وبعض الدول فقد تم بعد الوحدة عقد ١٦ اتفاقية كما ستنتم ١٨ اتفاقية أخرى فى خلال الخمس سنوات المقبلة .

الشعبة القومية لليونسكو : -

- كما اعتمد تشكيل الشعبة القومية لليونسكو بعد الوحدة على نحو يحقق لها النهوض برسالتها كما يحقق للجمهورية المعونة الفنية طبقا لبرنامجين رئيسيين من برامج اليونسكو وهما البرنامج الموسع والبرنامج العادى .

المركز الدولي للتربية الأساسية : -

- وقد تم الاتفاق على أن يكون المركز الدولي للتربية الأساسية
بمركز الليان مركزا للتربية والتدريب من أجل النهوض زراعيا
وصناعيا وتربويا واقتصاديا وفنيا .

المكاتب والمراكز الثقافية : -

- رغبة في تدعيم روابط الثقافة بين الجمهورية العربية المتحدة
والشقيقات العربيات وبعض الدول الاخرى اهتمت الدولة بالمراكز
والمكاتب الثقافية حتى صار لنا الآن ٢٨ مكتبا ثقافيا ، ١٣ مركزا
ثقافيا بلغت ميزانيتها في السنة المالية ١٩٦٠/٥٩ - ٣٧٠.٠٠٠
جنيه قد وضعت الوزارة سياستها المستقبلية على أساس انشاء
مركزين ثقافيين في كل عام .

المؤتمرات : -

- كما قفز عدد المؤتمرات التي اشتركت فيها الوزارة والجامعات
من ١٤ مؤتمرا سنة ١٩٥٣ الى ٥٩ مؤتمرا في عام ١٩٥٩ .

المعارض :

- ثم نظمت الوزارة الكثير من المعارض الثقافية خارج البلاد
وعززتها بكل المطبوعات والكتب والافلام والمواد الثقافية ولم تشترك
البلاد قبل الثورة الا في معرضين اثنين ثم ارتفع هذا العدد الى ٧
معارض قبل الوحدة والى ١٢ معرضا عام ١٩٥٨ .

الاعمال :

- ولأن الجمهورية العربية المتحدة تؤمن ايمانا عميقا بما يجب عليها
لنشر ثقافتها الحاملة وبخاصة بين الشعوب الاسلامية والآسيوية
والافريقية اوفدت اليها الكثيرين من المعلمين والمعلمات ، وان جهد
الوزارة في هذا الخط العريض يتبين من أنه لم يوفد في العام الذي

سبق قيام ثورتنا سوى ٢٨٠ معلما ومعلمة ثم بلغ هذا العدد في عام ١٩٥٨/٥٧ - ٢٤٧٥ معلما ومعلمة ثم قفز بعد الوحدة الى ٣٤٠٠ معلما ومعلمة بخلاف العقود الشخصية التي بلغت ١٧٠٠ .

المنح الدراسية : -

- لم يكن نظام المنح موجودا قبل الثورة ونتيجة لسياستنا في توطيد العلاقات الثقافية مع كثير من الدول قدم للاقليم الجنوبي عام ١٩٥٤ منحتان ثم ارتفع هذا العدد الى ١٢٩ منحة عام ١٩٥٧ ، ثم بلغت هذه المنح بعد الوحدة ٦٢٠ منحة وقد منحت الجمهورية بعض الدول في الشرق والغرب هذا العام ٢٢٥٩ منحة بلغت ميزانيتها ١٩٧ر٢٦٥ ج وستصل ان شاء الله عام ١٩٦٥/٦٤ الى ٣٣٩ر٩٧٥ ج .
عاشرا : الرعاية العلمية والادبية والشباب : -

المجلس الاعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية : -

- لقد شجع المجلس الاعلى حركة التأليف والترجمة والنشر فنشر دواوين بعض الشعراء الاقدمين والمحدثين ثم قام بترجمة نماذج من أدبنا الى اللغات المختلفة وأشرف على الجانب الثقافى من مشروع الالف كتاب ، كما عمل على جمع التراث الادبى وفهرسته والمحافظة عليه وكذلك الكشف عن المواهب الفنية وتعهدها بالرعاية وتنفيذها لهذا عقدت المسابقات ومنحت الجوائز وكرم العلماء واحتفل بذكرى الفنانين والمفكرين احياء لامجادنا القومية والبطولات العربية .

المجلس الاعلى للعلوم : -

- لقد وجه هذا المجلس نشاطه الى وضع خطة علمية تشمل أوجه النشاط العلمى ثم الربط بين هذا النشاط واحتياجات التطور الاقتصادى فى ميادين الصناعة والزراعة والخدمات والتقدم العلمى وقد اشترك فى وضع هذه الخطة أكثر من ثلاثة آلاف خبير عربى . كما ألفت بالمجلس لجنة توجيهية لتعمير شبه جزيرة سيناء ثم قام باصدار دليل الافراد العلميين ، وقد بدأ فى انشاء متحف للعلوم .

المركز القومي للبحوث :-

- لقد وجهت اليه الثورة كل عنايتها اذ لم يكن عدد الموظفين به قبل الثورة يزيد عن ١٠٨ موظفا وفى هذا العام بلغوا نيفا وألف موظف من بينهم ٤٧٢ من الفنيين والباحثين كما رؤى أن يشمل نشاطه البحوث الاساسية والتطبيقية والمجالات الكيميائية والفيزيائية الهندسية وقد أسهم المجلس فى حل كثير من المشاكل الفنية ومنها احلال الحامات المحلية محل الحامات فى كثير من الصناعات بأقليمى الجمهورية نذكر منها صناعة الزجاج والحراريات والخزف والجلود والورق والعقاقير والاغذية .

الطاقة الذرية :-

- لقد امتد نشاط هذه المؤسسة الى الاقليم السودانى وبذلك توحدت جهود الفنيين والعلماء فى ارساء قواعد النهضة الذرية فى بلادنا وقد تم فى انشاص الآن اعداد معمل الطبيعة النووية ويجرى الآن العمل فى انشاء الفرن الذرى وقد تم انشاء مركز النظائر المشعة ومعمل الكترونى يقوم بصناعة الاجهزة النووية كالعدادات ومعدات الكشف الاشعاعى والادوات الميكانيكية وصناعة الاجهزة العلمية ، ولقد اهتمت المؤسسة بأعمال التنقيب والكشف عن الحامات الذرية وفعلا وفقت الى اكتشاف بعضها .

المجلس الاعلى لرعاية الشباب :-

- لقد وجهت الدولة عنايتها للشباب اذ هم أملها المرتقب فامتد نشاط هذا المجلس بعد الوحدة الى الاقليم الشمالى فأنشئت له هيئتان فرعيتان بالاقليمين للمعاونة فى التخطيط والتنفيذ ، وان أهداف هذا المجلس تقوم على تربية الشباب وتوجيههم فى كافة مراحل النمو وفى جميع النطاقات ولذا فقد أنشأ المسابح والساحات وشجع المتفوقين رياضيا واجتماعيا كما نظم اشتراك الشباب فى كثير من المؤتمرات كمؤتمر الشباب الافريقى والاسيوى ومشروع المجتمع

المدرسى واتحاد طلاب المدارس والمعاهد والاتحاد العام ثم وضع خطة شاملة لتعميم المعسكرات حتى أصبح عددها ٢٣ معسكرا دائما في الجمهورية .

المجمع اللغوى : -

- فى طليعة ماوجه اليه المجلس عنايته دراسة مصطلحات العلوم والفنون حتى أصبحت اللغة العربية صالحة لان تدرس بها علوم الكيمياء والميكانيكا والرياضة والطب وغيرها ثم عمل على تشجيع الانتاج الادبى كما أعان على تحقيق المخطوطات ونشرها وقد أفرد المجمع جانبا من جهوده لتأليف المعجمات اللغوية وبين يديه الآن ثلاثة منها هى المعجم فى الفاظ القرآن الكريم والمعجمان الكبير والوسيط وقد صدر أخيرا قرار جمهورى بإنشاء مجمع اللغة العربية بالجمهورية العربية المتحدة ويضم فرعين أحدهما فى القاهرة والثانى فى دمشق .

العلاقات الداخلية : -

- لقد قامت بتنقية الكتب المدرسية من كل شائبة تؤثر فى عقائد التلاميذ أو سلوكهم وكذلك بمساعدة كل طالب يحتاج لمساعدة أو رعاية ثم منحت الجوائز لاعداد كثيرة من أوائل الطلبة فى فرق النقل والشهادات ولكل مبرز ومجتهد من المعلمين والموظفين فى أقليمى الجمهورية وقد بلغت قيمة هذه الجوائز هذا العام : ٣٦٠٠٠ جنيه، ثم قررت الوزارة فى العام الماضى منح رواتب شهرية للمتفوقين من الطلاب بشرط أن يحافظ الطالب على سلوكه وتفوقه .

عيد العلم : -

- لقد فكرت الوزارة لأول مرة فى تاريخ العلم فى بلادنا فى أن تجعل للعلم عيدا تحتفل به فى كل عام وفيه يكرم الممتازون من أبناء الامة سواء أكانوا طلابا أم رجالا مبرزين فى ميادين العلم والبحث

والفن وقد نفذت هذه الفكرة في مجال محسود في عام ١٩٥٥ ثم أخذت تنمو وتتطور حتى ارتفعت قيمة الجوائز من ثلاثة آلاف جنيه الى ٢٤ ألف جنيه .

الثقافة :

وفي مجال الثقافة انشئت وزارة الثقافة والارشاد القومي بالاقليم الشمالي في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٨ مستهدفة تعميم المعرفة والثقافة بين الجماهير .

وقد تقرر انشاء دار كتب بدمشق يتكلف بناؤها حوالى اربعة ملايين ليرة سورية ونشطت حركة احياء التراث القديم ، والتأليف والترجمة والنشر وعقد المحاضرات والندوات والمؤتمرات ، ومكافحة الامية واقامة المراكز الثقافية فافتتحت معاهد للثقافة الشعبية في دمشق وحلب وفي محافظات الاقليم الشمالي زادت مراكز الثقافة من ٥ مراكز الى عشرين مركزا مزودة بأجهزة السينما والراديو والتسجيل .

وقد انشئت ٥٥ شعبة لمكافحة الامية في جميع محافظات الاقليم اشتريت سيارتان جهزتا بأجهزة وآلة عرض سينمائي لتجوبا القرى اطلق عليها اسم الوحدة الثقافية المتنقلة .

وتعزم وزارة الثقافة بناء مقر للمركز الثقافي بدمشق تقدر تكاليفه بحوالى ٢٠٠.٠٠٠ ليرة سورية بالاضافة الى بناء عشرة مراكز صغيرة في مدن دمشق تقدر تكاليفها بحوالى مليون ليرة سورية . كما تعمل على انشاء خمسة وثلاثين مركزا خلال السنوات الخمس المقبلة تقدر تكاليفها بحوالى ٦٠٠.٠٠٠ ليرة سورية .

الفنون التشكيلية والتطبيقية :

انشئت مراكز للفنون التشكيلية في دمشق وحلب وحماه ،

كما أنشئ متحف للفنان توفيق طارق بدمشق ومتحف للفنان
المرحوم فتحي محمد بحلب .

• هذا ويجرى العمل لانشاء نصب تذكاري في مدينة السويداء
تخليدا لشهداء الثورة السورية الكبرى ، وانشاء نصب
تذكاري يرمز الى بطولة مجاهدة مدينة حماه ولسكب تمثال
نصفي من البرونز للشاعر العربي أبي العلاء المعري .

• اقامة نصب تذكاري لاول حروف أبجدية عرفت البشرية وهي
الابجدية السورية التي اكتشفت في أوغاريت .

♦ الموسيقى والغناء :

• أعد نظام لتأليف فرقة موسيقية وجوقة غنائية (كورال)
وفرقتين للرقص الشعبي . هذا وتضم الفرقة الموسيقية
(أوركسترا سيمفونية) حوالي ٥٢ عازفا .

• العمل على انشاء دار للأوبرا في دمشق تقدر تكاليفها بحوالي
مليونين ونصف مليون ليرة سورية .

♦ الفنون الشعبية :

♦ يجري العمل لتسجيل التراث الشعبي وجمعه .

♦ انشاء فرقة للرقص الشعبي .

♦ انشاء مسرح للعرائس - وقد شرع في بناء مسرح للعرائس في
دمشق .

♦ التصوير السينمائي :

• لم تكن في الاقليم السوري قبل قيام الوحدة أية مؤسسة أو
ادارة حكومية تهتم بتنظيم العمل السينمائي

• تم وضع برنامج لانتاج الافلام القصيرة وشراء الاجهزة التصويرية اللازمة •

• وضع مخطط لتأسيس مكتبة سينمائية •

• انشاء وتجهيز استديو كامل لشئون السينما •

♦ المتاحف والآثار :

• ضمت المديرية العامة للآثار والمتاحف الى وزارة الثقافة والارشاد بعد ان كانت تابعة لوزارة التربية والتعليم •

• اجريت توسيعات وتحسينات هامة على المتحف الوطني بدمشق :

• تحويل قصر العظم الاثرى فى حماه الى متحف خاص بمحافظة حماه •

• انجزت ترميمات معبد طرطوس الاثرى

• العمل على انشاء متحف دمشق الحربى •

• اتمام ترميم الابنية الاثرية فى يعرى وتدمر وقلعتى دمشق وحلب وسمعان •

• انجز القسم الاكبر من بناء متحف تدمر •

وقد اتخذت خطوات ايجابية لانشاء متحف حلب الجديد وتجهيز المعامل فى المتحف الوطنى بالاجهزة الحديثة الخاصة للتصوير والمخبر الكيماوى والتحليل •

وفى الاقليم الجنوبى :

• وضعت الخطط التى تهدف الى ما يلى :

أولاً : المحافظة على التراث الثقافى والحضارى . . وقد تضمنت خطة التنمية فى هذا السبيل العمل على انشاء المتاحف الآتية
المتحف المصرى - متحف الاسكندرية - متحف بور سعيد
متحف النيل - متحف مركب الشمس - متحف سقارة -
متحف الاقصر - متحف المثل مختار .

وكذلك العمل على انقاذ آثار النوبة ، وتحسين واضاءة
المراكز الاثرية ، وعرض الاثار الكبرى بمؤثرات الصوت
والضوء ، وانشاء مدينة الفسطاط السياحية .

وقد بلغت جملة الاستثمار فى السنوات الخمس
١٩٦١/٦٠ ١١٠ر٠٠٠ جنيه وجملة المطلوب صرفه عام ١٩٦١/٦٠
٥٤٠ر٠٠٠ جنيها

ثانياً : العمل على النهوض بالاجهزة الثقافية والفنية لتحقيق
اشتراكية الثقافة . فتقرر انشاء دار جديدة للاوبرا . دار
جديدة للكتب - انشاء مطبعة ودار للنشر - اعداد واستكمال
المسارح - انشاء مراكز جديدة للثقافة الحرة - تكوين وحدات
ثقافية متنقلة - انشاء مراكز للحرف الفنية بالريف - انشاء
دار لعرض وبيع انتاج الفنانين - انشاء مدينة الملاهى - انشاء
سيرك المسرح العائم - قومي - شراء ما يلزم المسرح من
ديكورات وخلافه - استكمال المتاحف الاقليمية .

بلغت جملة الاستثمار فى السنوات الخمس ٣٤٦٥ر٠٠٠
جنيها - وجملة المطلوب صرفه عام ١٩٦١/٦٠ ١٥٠ر٠٠٠
جنيها .

ثالثاً : العمل على وضع نهضتنا الفنية والثقافية على أسس علمية
ومن أجل تحقيق هذا الغرض قررت الوزارة انشاء مدينة

الثقافة والفنون متضمنة - المعهد العالى للسينما واستديوهات
- المعهد العالى للفنون المسرحية - المعهد القومى العالى للموسيقى
مدرسة الباليه - معهد الفنون الشعبية - معهد صيانة وترميم
الآثار - مصنع الاسطوانات الموسيقية واشرة التسجيل -
المطبعة الموسيقية - المطبعة البيروغريفية .

هذا وتبلغ تكاليف هذه المنشآت ٨٥٠.٠٠٠ جنيها

وجريا وراء تعميم الخدمات الثقافية على اوسع نطاق ، فقد وزعت
على جميع محافظات الاقليم الجنـوبى وكذلك الواحات والصحراء
الشرقية والغربية .

التوجيه القومى

لما كان بناء الفرد هو الاساس الاول لرقى الجماعة ، والمعالـم
البارزة فى المجتمع الديمقراطى الاشتراكى التعاونى - فقد كان لزاما
على الدولة ان تهتم بجميع الوسائل التى تنهض بالتوجيه القومى .
الصحافة - صدر قرار رئيس الاتحاد القومى بأن تكون الصحافة
ملكا للاتحاد القومى هو مالكا وموجهها - لا سلطان لاحد عليها الا
الشعب .

الاذاعة - زاد عدد محطات الاذاعة بجميع اللغات الاجنبية الى
انحاء العالم فزادت هذه القوة اكثر من ضعفى ما كانت عليه قسوة
منذ انشائها أى منذ ٢٥ عاما .

- تقدم الجمهورية العربية المتحدة ثمانية اذاعات باللغة العربية
وحدها هى اذاعة القاهرة ودمشق وصوت العرب ومع الشعب
ومع الجمهور والبرنامج الثانى واذاغت اسكندرية وحلب .
- تقوية المحطات الناطقة باللغة العربية بحيث تسمع محطة

الاسكندرية. في القامشلي كما تسمع محطة حلب في منطقـ
السد العالي .

• تعمل اذاعة القاهرة على اذاعة برنامج موجه الى القارة الافريقية
بلغتها ولهجاتها المحلية المختلفة .

• تبلغ عدد اللغات التي تذيع بها اذاعة الجمهورية العربية المتحدة
٢١ لغة .

• بلغت ساعات ارسال اذاعة القاهرة ودمشق وحدها في اليوم
الواحد أكثر من مائة ساعة .

• تعد اذاعة الجمهورية العربية المتحدة ثاني اذاعة في العالم
وأول اذاعة في الشرق الاوسط وهكذا أشار مؤتمر اذاعات
افريقيا .

• تم تنسيق البرامج بين اذاعتى الجمهورية العربية المتحدة في
الاقليمين .

• تقرر تطعيم لجان الاذاعة في الاقليم السوري بأعضاء من الاتحاد
القومى

التليفزيون :

• تفتتح محطات التليفزيون فى اقليمى الجمهورية العربية المتحدة
يوم ٢١ يوليو سنة ١٩٦٠

• تغطى شبكة التليفزيون جميع انحاء الجمهورية المتحدة
باقليمها .

• العمل على توفير اجهزة التليفزيون لجميع المواطنين .

• اتخذت جميع الاجراءات مع المختصين فى وزارة الصناعة على
ان يكون سعر جهاز التليفزيون ارخص جهاز فى العالم - كما
وضعت سياسة لتصديره .

- تجسرى دراسات تمهيدية لمشروع معو الامية عن طريق التليفزيون •

الاستعلامات :

- تعمل مصلحة الاستعلامات على دعوة الصحفيين الاجانب ليروا معالم نهضتنا ومسايرة المشروعات الكبرى
- انشأت مصلحة الاستعلامات عددا كبيرا من المكاتب الصحفية فى جميع انحاء العالم لعرض حقائقنا على مختلف الشعوب •
- تقوم المصلحة بطبع النشرات والكتيبات واعداد الافلام عن مختلف مشروعات البلاد ، كما توزع الكتيبات والنشرات التى تشرح وجهتنا •

بناء المجتمع الجديد

من أهم الاهداف التي حققتها الثورة في مجال بناء المجتمع الجديد مبادئ الاشتراكية التي تهدف الى رفع المستوى المادى والمعنوى للمواطن ، وتقضى على سيطرة فرد على فرد . فبذلت الجهود الموفقة لبناء المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى .

وكان من مظاهر ذلك العناية بالعمل والعمال ، وتشجيع الحركة التعاونية ورعاية المصنع والمحل داخل اطار التعاون الاشتراكى .

العمل

ففى ميدان العمل :

فى ديسمبر عام ١٩٥٧ بدىء فى تعديل قوانين العمل فصدر قانون عقد العمل الفردى وقانون التوفيق والتحكيم فى منازعات العمل وقانون النقابات ، تحقيقا للعدالة الاجتماعية واستقرار دعائم التقدم الاقتصادى وارسائها على اسس ثابتة مؤداها تساند عنصرى الانتاج وهما العمل ورأس المال .

وقد عدلت هذه القوانين بما يتمشى مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية وبما يساهم فى تحقيق أرقى مستويات العدالة الاجتماعية ورفع مستوى المعيشة . .

وفى عام ١٩٥٣ اضيف الى قانون عقد العمل الفردى مبدأ جديدا لحماية العامل الذى يفصل بلا مبرر .

وبمقتضى هذه التشريعات امتد نطاق التشريع ليشمل لأول مرة فى تاريخ البلاد عمال الزراعة فأصبح من حقهم عرض شكاواهم على مكتب العمل .

كما نظمت اجراءات التوفيق والتحكيم فى منازعات العمل بما يكفل تبسيط الاجراءات وتشكيل لجان دائمة للتحكيم بما يفسكل سرعة فض هذه المنازعات .

كذلك أصبح من حق عمال الزراعة بموجب هذه التشريعات تكوين النقابات والاتحادات كما كلفت بموجبها الحرية النقابية بالغناء التسجيل الادارى للنقابات .

واتجهت الثورة الى تنظيم القوى العاملة فأصدرت القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٥٣ تيسيرا لمبدأ تكافؤ الفرص أمام المتعطلين ولجمع المعلومات والاحصاءات عن الوظائف الخالية لدراستها فى ضوء السياسة العامة للدولة واحتياجات الانتاج .

ولما كانت دراسة حالات العمال والبطالة من الاهمية بمكان ، اذ يمكن عن طريقها استغلال القوى العاملة الاستغلال الامثل . فقد اجرى حصر للقوى العاملة موزعا على المهن وابواب النشاط الاقتصادى المختلفة ، وذلك على دورات منتظمة بدأت منذ عام ١٩٥٦

واهتمت الثورة بتدريب العمال مهنيا ورفع مستوى كفايتهم فانشىء فى عام ١٩٥٥ - بالاتفاق مع مكتب العمل الدولى - مركز للتدريب المهنى والكفاية الانتاجية أخذ ينمو ويتسع وتفرغت عنه مراكز منتشرة فى سائر أنحاء الجمهورية .

ونظرا لاهمية الثقافة العمالية ، وخاصة عقب انتعاش الحركة النقابية بعد قيام الثورة واتساع نطاق التصنيع فقد انشىء فى اواخر سنة ١٩٥٣ مركز للتدريب النقابى بالقاهرة ، وتلتته فى الاعوام التالية مراكز مماثلة فى كل من القاهرة والاسكندرية ، والسويس وشجعت عقد الحلقات الدراسية العمالية ، وتبادل الزيارات والخبرات مع المنظمات العمالية فى الخارج .

وفى عام ١٩٥٨ صدر القانون رقم ٤٦ بتنظيم تشغيل العمال

في المناجم والمحاجر عندما رؤى ان احكام قوانين العمل المشار اليها لا تحقق العدالة بالنسبة الى العمال الذين يشتغلون في هذه الصناعة واذا كان هذا القانون قد اختص عمال المناجم والمحاجر ببعض الاحكام فهي جعلتها محصورة في ناحية انسانية خالصة القصد منها المحافظة على صحة العمال وسلامتهم وخاصة في صناعة تعتبر من الدعامات الاساسية للاقتصاد القومي .

وعلى اثر اعلان الوحدة بين سورية ومصر في فبراير ١٩٥٨ كان من الطبيعي أن يتم توحيد التشريعات في الاقليمين ، وفعلا صدر قانون العمل الموحد رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . وكان من المبادئ الاساسية في اعداد التشريعات الموحدة تحقيق المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص بين أبناء الوطن الواحد ، فسوى قانون العمل بين عمال الاقليمين في الحقوق والمزايا مع المحافظة على الحقوق المكتسبة التي كفلتها تشريعات العمل السابقة لعمال كل من الاقليمين ، كما سوى بين التزامات اصحاب الاعمال في الاقليمين حتى لا يتحمل صاحب عمل في أحد الاقليمين بالتزامات تزيد على ما يتحمله في الاقليم الآخر والا أحدث هذا أثرا في الاستثمار وحركة رؤوس الاموال .

« عملا بالمبادئ الديمقراطية السليمة حرصت الثورة على أن تسوى في المعاملة بين مختلف فئات العمال دون تفرقة بين عمال الشهرية وغيرهم من العمال الآخرين .

كما أخذت الدولة تحقيقا لمبادئ الاشتراكية الديمقراطية بالتعاون التي يقوم عليها مجتمعنا الثوري ، بإنشاء أجهزة تقوم على تأسيس ديمقراطية سليمة ، وبهذا هيات هذه الأجهزة فرص المشاركة والتعاون بين اصحاب الاعمال والعمال في المسئوليات والتبعات . وهذه الأجهزة هي : المجالس المشتركة في مستوى الصناعة واللجان المشتركة في مستوى المؤسسة . وهذه المجالس واللجان المشتركة

تساعد وتعمل على استقرار العلاقات الصناعية وتقييمها على قواعد ثابتة من الديمقراطية السليمة والصالح العام .

هذا بجانب اللجان الاستشارية التي أجاز القانون الموحد لوزير الشئون الاجتماعية والعمل تشكيلها لمساونة مكاتب التوظيف والتخديم في أداء رسالتها ، وكذلك اللجان الثلاثية لتحديد الاجور ولاعداد برامج التدريب المهني والرعاية الاجتماعية .

'ولا يفوتنا أن نذكر أنه بجانب هذه الاجهزة الديمقراطية التي تعمل على استقرار العلاقات الصناعية بين طرفي الانتاج - أصحاب الاعمال والعمال - فقد أبقي القانون الموحد على مبدأ حماية العامل من الفصل التعسفي وجعل سريانه يمتد من الاقليم الشمالي ، فبهذا اطمأنت القوة العاملة على مستقبلها ، كما احتفظ القانون الموحد بمبدأ التحكيم الالزامي في منازعات العمل مع تبسيط الاجراءات .

كما توسع قانون العمل الموحد في الامتيازات والخدمات للعمال فزيدت مدة الاجازة المرضية للعمال المرضى ورفع نسبة الاجر الذي يتقاضاه العمال أثناء المرض .

كما حمى القانون الموحد الامومة في شخص المرأة العادلة أثناء الوضع وبعد الوضع وحمى أيضا الطفولة باعتبارها مدخر الدولة من القوى العاملة فرفع سن التشغيل للاحداث وحدد ساعات عملهم بست ساعات يوميا مع منع تشغيلهم ليلا .

وقد أخذ القانون الموحد بمبدأ تكافؤ الفرص بين العمال المتعطلين بما نص عليه من وجوب التعيين حسب أولوية القيد بمكاتب القوى العاملة ، وسوف تتحدد الاسبقية في التوظيف والتخديم بين العمال الذين وصلوا الى درجة واحدة أو متكافئة من الكفاية ، وسوف تعد المعايير اللازمة لهذا الغرض عن طريق تصنيف وتوصيف المهن ونظام اختيار العمال وتقدير درجة كفايتهم .

ولكى تتسع فرص العمل أمام العمال الذين يتزايد عددهم تباعا أخذت الدولة بمبدأ تحديد ساعات العمل والراحة الأسبوعية على أساس ٤٨ ساعة فى الأسبوع ، وذلك تمشيا مع الهدف المتقدم من ناحية ، وحماية للعمال من اصابات العمل التى تحدث نتيجة اجهادهم بتشغيلهم ساعات طويلة من ناحية أخرى . وفى ذلك أيضا حماية للقوى العاملة وحافزا للعمال على اجادة عملهم ورفع مستوى انتاجهم كما ونوعا ، ورعاية لعائلاتهم مما يعود بالنفع المباشر على الانتاج .

وأخذت الدولة باحكام تنظيم عمل الاجانب المعمول به فى الاقليم الشمالى ، وبذلك لا يجوز للاجانب أن يزاولوا عملا الا بعد الحصول على ترخيص فى ذلك من وزارة الشئون الاجتماعية والعمل .

وقد كفل القانون الموحد الحرية النقابية وشجع على تكوين النقابات العامة للصناعة أو المهن على أساس مساهمتها فى مسئوليات التخطيط ورفع مستوى الانتاج ، فاستبعد نظام التسجيل الذى كان معمولا به فى الاقليم الشمالى وأخذ بنظام الايداع ، الذى يتمشى مع الحرية النقابية دون تمييز نوع معين من النقابات على الانواع الأخرى .

وحرصا من الدولة على أموال النقابات وضع القانون عقوبات على تبديد أو اختلاس أموالها بما يماثل العقوبات المقررة بالنسبة الى اختلاس الاموال العامة .

وأوضح القانون الاسس التنظيمية فى تشكيل النقابات العامة بما يؤدى الى تكوينها من القاعدة الى القمة .

وعلى هذا أصبح هيكل الحرية النقابية بالجمهورية مكونا على أساس لجان نقابية بالمصانع ترعى شئون العمال ، ثم نقابة فرعية على مستوى المحافظة تعمل على تقديم الخدمات الاجتماعية والثقافية والصحية للعمال ، ثم النقابة العامة للصناعة أو المهنة الواحدة ،

فالاتحاد الاقليمي لكل من الاقليم السوري والاقليم المصري ، وأخيرا الاتحاد العام للجمهورية .

كل هذه الأجهزة تعمل جادة على خدمة الحركة العمالية لرفع مستوى القوة العاملة بما تقدمه من خدمات مختلفة .

وتمشيا مع سياسة تدعيم الحركة النقابية وخلق القادة من بين العمال ليأخذوا دورهم في بناء الوطن وتدعيم الانتاج أعيد النظر في تنظيم البرامج الثقافية العمالية بما يتماشى مع هذه الاهداف . والدولة في سبيل انشاء مؤسسة الثقافة العمالية يتبعها مراكز الثقافة القائمة فعلا في أهم المراكز الصناعية في البلاد .

ولقد وسعت الدولة نشاطها في ميادين العمل الدولية ، ولم يقتصر هذا النشاط على اتصالاتها بهيئة العمل الدولية وحضور مؤتمراته ولجانه المختلفة ، بل امتد أيضا الى مختلف الميادين الدولية الاخرى المتصلة بشئون العمل والعمال مثل المؤتمرات والدراسات الدولية الخاصة بالصحة المهنية واحصاءات العمل والتأمينات الاجتماعية وغيرها من مختلف النواحي العمالية . وقد صدقت الجمهورية العربية المتحدة حتى الآن على ٢١ اتفاقية دولية للعمل ، ومن بين هذه الاتفاقيات الهامة ما يتعلق منها بحقوق الانسان والحرية النقابية وتحريم السخرة . ويعتبر تصديق الجمهورية على هذه الاتفاقيات الدولية ايمانا منها بحقوق الانسان وحرية واحتراما للمبادئ الدولية ودستور هيئة العمل الدولية .

وتمشيا مع سياسة الجمهورية العربية المتحدة القائمة على الحياد الايجابي والتعايش السلمي واحترام الحريات العامة ، تصدرت في مؤتمر العمل الدولي الحملة ضد التفرقة العنصرية بصفة خاصة والاستعمار بصفة عامة ، واستطاع وفدها أن يثير قضية الحريات النقابية في الجزائر ويكسب عطف الرأي العام العالمي على الشعب الجزائري المناضل .

وأخذاً بمبدأ تبادل الخبرات مع الدول الأخرى فى المسائل
العمالية والاجتماعية عززت الوزارة جهاز المستشارين والملحقين
العماليين بحيث يحقق تمثيل الجمهورية على نطاق أوسع فى أنحاء
العالم الخارجى .

كما أعيد تشكيل المجلس الاستشارى الاعلى للعمل على مستوى
الجمهورية .

هذه هى الخطوط الرئيسية لما تم فى ميدان العمل والعمال .
أما عن مشروعات السنوات الخمس القادمة بمشيئة الله ، فقد
وجهت الدولة اهتماما خاصا الى تنظيم القوى العاملة مستهدفة بهذا
التنظيم تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد البشرية وضمان حق
العمل المستقر المجزى لكل مواطن عن طريق سياسة الاستخدام
الكامل . كما عملت الدولة على رسم هذه السياسات وتطبيقها
بنجاح لاستكمال شبكة مكاتب الترخيم ورفع مستوى حصر القوى
العاملة والاهتمام بتصنيف المهن وتوصيفها . كما عملت على توافر
التنسيق الواجب بين سياسة الاستخدام وبين سياسات التعليم
والتدريب عن طريق إنشاء مجلس قومى للتدريب المهنى والكفاية
الانتاجية .

التأمينات الاجتماعية

كانت التأمينات الاجتماعية هى الميدان الجديد الذى حرصت
الثورة منذ قيامها على العمل فيه تحقيقا لمبدأ إقامة العدالة الاجتماعية
وما تضمنه الدستور من مبادئ فى هذا الشأن وذلك على أساس من
التعميم والالزام بحيث تشمل التأمينات الاجتماعية جميع المواطنين
فى القطاعين العام والخاص .

ففى القطاع العام بدى بإنشاء صناديق للتأمين والادخار
لموظفى وعمال الحكومة والمؤسسات العامة تحولت الى نظام التأمين

والمعاشات وذلك بمقتضى القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ بالنسبة
للموظفين والقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ بالنسبة للمستخدمين
والعمال الدائمين .

ويبلغ عدد الموظفين الذين يستفيدون من أحكام القانون ٢٤٠٠٠
موظف يعولون في المتوسط ١٢٠٠٠٠ فردا وعدد من يستفيدون
من أحكام القانون الثانى ٣٨٠٠٠٠ عامل ومستخدم يعولون في
المتوسط ١٩٠٠٠٠ فردا .

أى أن مجموع من تم تأمينهم على حياتهم من أفراد عائلات موظفى
ومستخدمى وعمال الدولة يبلغ ٣١٠٠٠٠ فردا .

وفى نفس الاتجاه سارت نظم التأمين الاجتماعى فى القطاع الخاص
اذ صدر سنة ١٩٥٥ القانون رقم ٤١٩ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر
للادخار للعمال الخاضعين لأحكام قانون عقد العمل الفردى وبموجبه
انشئت مؤسسة التأمين والادخار للعمال .

ثم تتابعت مراحل خطة التأمين الاجتماعى بعد ذلك . وفى عام
١٩٥٨ صدر القانون رقم ٢٠٢ فى شأن التعويض والتأمين عن اصابات
العمل . وقد بنى على مبدأ تحقيق العدالة والمساواة والتوسع فى مجال
التطبيق بحيث يشمل كل من يشتغل لدى الغير ، بعد أن كان ذلك
قاصرا على عمال الصناعة والتجارة . كما أخذ بمبدأ تحويل نظام
التعويض النقدي الى نظام المعاش فى حالة الوفاة أو العجز المستديم .
وفى أوائل سنة ١٩٥٩ صدر القانون رقم ١٤ فى شأن التأمين
المهنى للعاجزين عن العمل بما يوفر انشاء وتنظيم الهيئات والمعاهد
اللازمة لذلك ، وبما يمكن العاجز من استعادة قدرته على العمل وفتح
مجال العمل أمامه .

وعلى أثر قيام الجمهورية العربية المتحدة وضرورة توحيد القوانين
المعمول بها فى الاقليمين المصرى والسورى صدر فى ابريل سنة
١٩٥٩ القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون التأمينات

الاجتماعية ، ليغطي تأمين اصابات العمل والشيخوخة والعجز والوفاة
وفي هذا القانون ارتبطت الدولة بتنفيذ مرحلتين رئيسيتين من مراحل
خطة التأمينات ، اذ نص على تنفيذ مشروع التأمين الصحي اعتبارا من
شهر أغسطس القادم ، وتنفيذ مشروع التأمين ضد البطالة اعتبارا من
أغسطس سنة ١٩٦٢ .

وقد روعي في هذا القانون أن ينسق الاحكام الواردة في قوانين
العمل والتأمينات في اقليمي الجمهورية وينظمها ، على أساس اجتماعي
صرف يعود به ربح استثمار أموال التأمين الى العمال أنفسهم وهو
ما يميز التأمينات الاجتماعية عن التأمينات التجارية . ولذلك ألقي
القانون مسئولية توفير المزايا للمستفيدين به على عاتق مؤسسة
التأمينات الاجتماعية التي انشئت بموجب القانون وحلت محل
مؤسسة التأمين والادخار . ورفع هذا العبء عن كاهل أصحاب
الاعمال نظير اشتراكات زهيدة . كما أخذ القانون بنظام المعاشات
في تأمينات اصابات العمل والعجز والوفاة . وأدخل مبدأ الدفع
الشهرية في نظام تأمين الشيخوخة تمهيدا لوضع نظام لمعاشات التقاعد
لعمال القطاع الاهلي .

وحرص القانون على صالح أصحاب الاعمال وذلك بعدم فرض اعباء
جديدة عليهم ، بل لقد خفف عنهم فيما يختص بتأمين اصابات العمل
اذ كانت الاشتراكات الخاصة بهذا التأمين تصل الى ١٥ ٪ من أجور
العمال في بعض الاحيان ، فلم تزد في القانون الجديد عن ٣ ٪ من
هذه الأجور .

وبموجب القانون التزمت مؤسسة التأمينات الاجتماعية تأدية المزايا
المقررة فيه قبل العمال الذين لم يقد صاحب العمل بالاشتراك عنهم
في التأمين وذلك على أساس الحد الأدنى للأجور على أن يقتضى العامل
حقه كاملا على أساس الأجر الفعلي عند ما تستوفى المؤسسة حقها من
صاحب العمل . .

وبذلك يشارك نظام التأمينات الاجتماعية في تيسير حصول الناس على حقوقهم ، بغير اللجوء الى المنازعات والقضايا التي تستغرق وقتا طويلا وتستنفد جهدا أولى أن يصرف في غير وجوه النزاع .

وقد بدأ في تنفيذ القانون من أول أغسطس سنة ١٩٥٩ وجعل تطبيقه تدريجيا وترك المجال مفتوحا لمدة سريان أحكامه مستقبلا على فئات أخرى غير التي نص عليها ، بحيث يشمل في النهاية جميع العمال في مختلف القطاعات .

وبلغ عدد العمال الذين يغطيهم القانون في اقليمى الجمهورية ٣١٨ر١١٥ عاملا منهم ٤٩ر١٠٢ عاملا في الاقليم السوري ، وذلك حتى آخر ديسمبر ١٩٥٩ .

وبلغت جملة اشتراكات التأمين في عام ١٩٥٩ منذ بدء تطبيق القانون في أغسطس حتى آخر ديسمبر ٤٨٤ر٨٦٨ر٣ جنيه في الاقليم المصرى و ٩٥٩ر١٤٩ر٤ ليرة في الاقليم السوري .

كما بلغت جملة التعويضات والمعاشات التي دفعت للعاملين أو المستخدمين عنهم خلال تلك السنة ٩٩٥ر٠٠٠ جنيه في الاقليمين شملت ٢٢١٣٣ عاملا في الاقليم المصرى ، ١٣٢٩ عاملا في الاقليم السوري .

وبلغت قيمة موجودات المؤسسة في الاقليم المصرى حتى آخر ديسمبر نحو ٨٣١١ر٣٤٦ جنيه موزعة على النحو التالى :

• الاستثمارات ٦٤٣٥ر٨٢٧

• المبالغ المتداولة ١٢ر٦٨٥ر٠

• الأصول الثابتة ١٩٠ر٥٠٧

ومما يجدر بالذكر أن المصاريف الادارية للمؤسسة بلغت نسبتها ١٢٤ر١٪ من مجموع المبالغ المستحقة للمؤسسة و ٧٣ر١٪ من الاشتراكات المحصلة ومن هذا يتضح أن المصاريف الادارية للمؤسسة

لم تبلغ النسبة المقررة في القانون وهي ٥ ٪ ، مما يؤكد نجاح المؤسسة من الناحية الادارية .

التأمين الصحي :

وضع قانون العمل بعض الالتزامات ، فيما يتعلق بالرعاية الطبية للعمال على أصحاب الاعمال ، على أساس الزامهم متى كانوا يستخدمون مائة عامل فأكثر بتوفير الرعاية الطبية العامة لعمالهم أما اذا كانوا يستخدمون خمسمائة عامل فأكثر ، فقد ألزمهم القانون بتوفير الرعاية الطبية الشاملة ، بما في ذلك خدمات الاطباء الاختصاصيين وتوفير العلاج بالمستشفيات .

ومؤدى هذا ان نحو ٩٣٥.٠٠٠ عامل وهم الذين يشتغلون في مؤسسات تستخدم أقل من مائة عامل ، قد حرروا من التزام أصحاب الاعمال بالرعاية الطبية ، وليس امامهم الا رعاية الدولة الطبية التي توفرها في مستشفياتها بالمجان ، تلك الرعاية التي تتحمل أعباءها الميزانية العامة وهي تحتاج الى مزيد من الرعاية والدعم ليتمكنوا الوفاء بهذا الالتزام فضلا عن عدم توافرها في معظم الاحوال في مناطق تجمعات العمال .

وهذا هو ما يغطيه مشروع التأمين الصحي ، الذي يدخل دور التنفيذ الفعلي اعتبارا من أول أغسطس القادم ، ويوفر الرعاية الطبية للعمال المؤمن عليهم ، ويدخل في هذه الرعاية خدمات الاطباء والاختصاصيين والزيارات الطبية المنزلية عند الاقتضاء ، والعلاج والاقامة بالمستشفى والعمليات الجراحية وأنواع العلاج الأخرى ، وصور الأشعة والبحوث الطبية المعملية وصرف الادوية اللازمة في جميع ما تقدم .

وسوف تقدم هذه الرعاية عن طريق العيادات والمستشفيات الخاصة أو العامة بالتعاقد معها ، كذلك بإنشاء مستشفيات خاصة ، لعلاج العمال ويبلغ عدد الاسرة اللازمة لتنفيذ المشروع ٤٦٨٠ سريرا ،

يوجد منها ٦٥٠ سريرا بالمستشفيات العمالية القائمة و ٢٠٣٠ سريرا يمكن استئجارها وانشاء العدد الباقي منها في أماكن تجمعات العمال. وتقدر تكاليفها بنحو ٢٠٠٠ ر ٤٠٠ ر ٢٠٠٠ جنيه .

ويقرر المشروع للعامل الذى يثبت مرضه الحق فى معونة تعادل ٧٠ ٪ من أجره عن التسعين يوما الاولى ، تزداد بعدها الى ٨٠ ٪ عن التسعين يوما التالية ، وذلك خلال سنة واحدة .

وستتولى مؤسسة التأمينات الاجتماعية تأدية هذه المزايا للعمال ، دون تمييز بين العمل فى مؤسسة والعمل فى مؤسسة أخرى ، وبذلك يتحقق جانب آخر من الاشتراكية التعاونية فى مجال التأمينات .

وعلى الرغم من أن جميع الدول تفصل بين التأمين الصحى وتأمين اصابات العمل ، فإن النظام الذى يطبق فى الجمهورية العربية المتحدة لا يفصل بينهما ، حيث ان الاصابات تعتبر مدخلا للتأمين الصحى . ولذلك تقرر أن يكون التأمين الصحى وتأمين اصابات العمل وحدة واحدة من حيث الايرادات والمصروفات حتى يمكن اختصار النفقات الادارية بمنع التكرار والازدواج بما يمكن من تغطية تكاليف التأمين الصحى بأقل اشتراكات ممكنة مع مساهمة الدولة بإعانة سنوية تحدد على أساس الفرق بين التكاليف الفعلية لهذا التأمين وحصيلة اشتراكات أصحاب الأعمال والعمال .

وكأجراء طبيعى رضى التدرج فى تنفيذه ، فكلما استكملت الاستعدادات فى منطقة من مناطق تجمعات العمل ، أدخل نظام التأمين الصحى فيها ، على أن تتم التغطية الشاملة للمشروع فى مدة أقصاها خمس سنوات .

ان نظم التأمينات الاجتماعية ، وهى عنصر أساسى من عناصر الرعاية الاجتماعية وعامل أساسى فى الوقاية الاجتماعية من حيث انها تعمل على مكافحة مشاكل البطالة والتسول والجرام ، تعتبر كذلك عاملا فعلا فى التنمية الاقتصادية ومن أفضل الوسائل الى تكوين

المدخرات وزيادة الاستثمارات المتاحة التي تساهم في الحياة الاقتصادية عن طريق مساهمة مؤسسة التأمينات في الشركات العامة وفي حركة الانتاج والتصنيع . وينتظر أن تبلغ حصيلة اشتراكات التأمينات الاجتماعية في القطاعين الاهلي والحكومي بما في ذلك التأمين الصحي وباستثناء تأمين البطالة ١٩٣٠٠٠٠ ر. ١٩٣٠٠٠٠ جنية سنويا .

وكما تساهم نظم التأمينات في خطة التنمية الاقتصادية فانها تساهم كذلك في اعادة توزيع الدخل القومي ، وذلك بتنظيم توزيع الدخل بين طوائف المؤمن عليهم ، حيث تكفل لهم موردا مناسباً يتيح لهم حياة حرة كريمة عند ما ينقطع عنهم دخلهم من العمل نتيجة لاجدى الطوارئ التي يغطيها التأمين مما يودي الى زيادة القوة الشرائية لدى افراد الشعب ونشر حالة الرواج التي تعود بالنفع على اصحاب الاعمال والمواطنين ، كما انها الوسيلة الوحيدة لوقاية الفرد من شروخ العوز والحاجة والمرضى . وتعاون الدولة معاونة عملية فعالة في مكافحة الآفات الاجتماعية التي يشكو منها المجتمع وفي رفع مستوى المعيشة للفرد حيث يصبح كل شخص مسئولا عن نفسه وعن يعولهم من افراد عائلته اعالة مباشرة وهم زوجته وأولاده ، ويمثل المصروف في حالات الطوارئ المؤمن ضدها نسبيا لا بأس بها من الدخل القومي وهي تعادل في الوقت الحالي ٢ ٪ وسوف تتضاعف عند ما يتم استكمال حلقات التأمين الاجتماعى في الجمهورية .

المساعدات العامة :

ولما كان هناك افراد من المجتمع لا تسعفهم ظروفهم للاشتراك في نظم التأمينات الاجتماعية لسبب أو لآخر خارج عن ارادتهم فان الدولة قد بادرت فشملتهم بنظم المساعدات الاجتماعية ، وسوف يتناقص عدد هؤلاء الافراد بمرور الزمن كلما زادت فرص العمل المنظم وكلما زادت قوة العمل التي تضيف حصيلة جديدة الى مدخرات التأمينات

الاجتماعية وهذه تساهم بدورها فى مشروعات التنمية الاقتصادية.
التي تضيف فرصا جديدة للعمل وهكذا .

وبذلك ينتهى العمل بنظام المساعدات ويستبدل به نظم التأمينات .

التأهيل المهني :

يعتبر التأهيل المهني استطرادا واستكمالا لعمليات التأمينات الاجتماعية حتى يطمئن العامل فى حالة عجزه عن العمل الى استعادة لياقته للعمل من جديد ويكون عضوا عاملا نافعا فى المجتمع .

لذلك كان التأهيل من المسئوليات الرئيسية للتأمينات الاجتماعية فلم يقتصر تأمين العجز على صرف معاشات وتعويضات للمصابين ، وانما تعدى ذلك الى ضرورة تأهيل العاجزين مهنيًا حتى يعيدهم الى العمل المنتج والحياة الايجابية الكريمة . والتأهيل المهني ليس مجرد التدريب وانما هو اعادة القدرة على العمل للعامل الذى فقد قدرته نتيجة اصابة او عاهة عن طريق اجراء بحوث كاملة عنه من النواحي النفسية والاجتماعية والمهنية والبيئية واختيار المهنة الملائمة لقدراته ومواهبه ، والمناسبة لسوق العمل فى بيئته ثم تدريبه عليها، وتزويده بالاطراف الصناعية أو الاجهزة التعويضية لعجزه اذا اقتضى الأمر ثم تخديمه فى العمل المناسب .

وبذلك تتضح أهمية توفير اجراءات وقاية العمال من أخطار العمل داخل المصانع ، على اعتبار ان اصابة العامل المدرب كما تؤثر على العامل نفسه تؤثر كذلك على القوى العاملة فى الدولة ، وعلى قدرة رب العمل على تعويض من يحل محل العامل المصاب . ولذلك جعل القانون من مسئولية الدولة ومؤسسة التأمينات وأصحاب الاعمال توفير هذه الوسائل .

وقد توفرت مكاتب التأهيل المهني والمعاهد الخاصة لهذا الغرض فى المناطق الصناعية الرئيسية وسوف يستكمل نشر هذه المكاتب

والمعاهد تدريجيا بحيث يتم تعميمها في أنحاء الجمهورية خلال السنوات الثلاث القادمة وتقوم مكاتب التأهيل باستقبال المصابين وتوجيههم وتدريبهم في سوق العمل وتدريبهم . أما مؤسسات التأهيل فتقوم الى جانب التأهيل المهني بتوفير خدمات التأهيل الطبي الى تشمل العلاج الطبيعي وصرف الاطراف والاجهزة الصناعية وتدريب المصاب على استخدامها .

وعلاوة على ذلك انشئ في عام ١٩٥٣ مركز نموذجي لتأهيل المكفوفين يمتد نشاطه الى جميع الدول العربية ، وهو يعرض صورة نموذجية عملية لوسائل توجيه وتدريب المكفوفين ، ومن مهامه الاساسية اعداد وتدريب الفنيين المشتغلين في ميدان رعاية المكفوفين من مبعوثي تلك الدول وكذلك طبع الكتب والمجلات بالطريقة الخاصة بالمكفوفين وتوزيعها على المعاهد والهيئات الافراد بالدول العربية .

كما انشئ في عام ١٩٥٦ بالاتفاق مع جمعية المحاربين القدماء وضحايا الحرب مركز لتأهيل المحاربين القدماء طبيا ومهنيا ومصنع للاطراف الصناعية ويقوم كل من المركز والمصنع بخدمة المدنيين الى جانب مصابي الحرب . .

وفي عام ١٩٥٩ صدر قانون العمل متضمنا رعاية ذوى العاهات في اقليمى الجمهورية فأعطاهم حق التأهيل المهني في المعاهد والمؤسسات التى أنشأتها الدولة لهذا الغرض وقضى باعطاء العاجز عند اتمام تأهيله شهادة من هذه المعاهد تدل على صلاحيته لاتقان الوظيفة أو المهنة التى تم تدريبه عليها . وبناء على هذه الشهادة يلحق بالعمل بمعرفة مكاتب الترخيم والتوظيف التى تتبع الوزارة ، وذلك فى حدود ٢ ٪ من مجموع عدد العمال كما نص القانون على تعيين هؤلاء بالوظائف الحكومية التى يصلحون لها مع اعفائهم من اللياقة الطبية بالنسبة للعاهة التى لا تتعارض مع واجبات الوظيفة ، مع اعطائهم الاولوية فى هذا التعيين .

واهتمت الثورة بتأمين المواطنين في حالات الكوارث والنكبات العامة فنظمت اعمال الاغاثة ووضعت اسس المساعدات والتعويضات عن الخسائر في النفس والمال في حالات الفيضان والسيول والحريق والحسب وغيرها بما يكفل سرعة علاج المصابين وايواء المشردين واغاثة المنكوبين حتى تستقر بهم الحياة من جديد .

وقد ساهمت الدولة مساهمة فعالة في اغاثة منكوبي كوارث متعددة وامتدت رعايتها للمواطنين في بعض الحالات نحو اعادة بناء مدنها وقراهم التي اتت عليها السيول أو الحرائق وتقاضوا من الدولة التعويضات المناسبة .

وكان العدوان الثلاثي على بور سعيد تجربة كبيرة ومثالا على تضافر جهود أجهزة الدولة وهيئاتها ، حيث أمكن تنظيم الهجرة من منطقة القنال فتم ايواء نحو ١٢٥٠٠٠ مواطن في مناطق بعيدة عن العدوان ، قامت الوزارة برعايتهم ثم نظمت اعاتهم وأمكن اعادة الحياة في هذه المنطقة الى أحسن مما كانت عليه بعد القضاء على آثار العدوان . وقد بلغ عدد الاسر التي صرفت لها تعويضات عن الذسائر ٢٩١١٧ اسرة وبلغت قيمتها ٨ مليون جنيه .

وتحقيقا لمبدأ التكافل والتضامن الاجتماعي بين الشعوب العربية لم تتوان الجمهورية في غوث شقيقاتها فيما اصابها من كوارث عامة بتقديم المعونة المالية والعينية وايفاد البعثات الطبية ، وامتاز مظهر هذا التضامن بتكاتف الحكومة والهيئات الاهلية وافراد الشعب جميعا في سبيل تخفيف وطأة تلك الكوارث على الشعوب الشقيقة .

ومن امثلة ذلك ايفاد البعثات الطبية وتقديم المعونات المالية والغذائية لمنكوبي العدوان في اليمن ، واغاثة منكوبي الزلازل ، في مدينة أغادير ومعاونة الجزائر واعانة منكوبي الفيضان والسيول في جاده ودرنه بليبيا ، ومنكوبي الغرق في قرية ديباميللا جوبا باسبانيا واعصار البحرين وزلزال ايران ، ولاجى العراق بالاقليم الشمالى

ومصابى التسمم فى المغرب ومنكوبى المجاعة فى الصومال .
وهكذا أصبح التضامن بين الشعوب العربية والافريقية حقيقة
واقعة يخفون لنجدتنا ونخف لنجدتهم :

التعاون

أصبح التعاون أحد الاسس التى يركز عليها المجتمع الديمقراطى
الاشتراكى التعاونى فى الجمهورية العربية المتحدة ولذلك أخذت
الدولة على عاتقها العمل على النهوض بالحركة التعاونية وتدعيمها
بشتى الوسائل فأصدرت القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ المنظم
للحركة التعاونية من قاعدتها فى الجمعية المحلية ثم فى الجمعيات
المشتركة والعامة فى الاتحادات النوعية أو الاقليمية وأخيرا فى اطار
الاتحاد العام على أن يقوم بالتمويل بنك تعاونى الى جانب الجمعية
العامة للاتجار بالجملة والجمعية العامة لتسويق المحاصيل .

١ - فوضعت الدولة السياسة القريبة والبعيدة لتنفيذ أهداف
التعاون وأصبح قانون التعامل يسرى على اقليمى الجمهورية .
وقد تبنت الدولة التعاون كوسيلة لبناء مجتمع افضل اذ
ان الحركة التعاونية فى جوهرها حركة شعبية منبعثة من رغبة
الشعب ومعتمدة على نفسها فى الارادة والاشراف والتمويل عن
طريق اتحاداتها والجمعيات المشتركة والعامة التى تكونها
الجمعيات التعاونية على اختلاف انواعها .

٢ - وسياستنا التعاونية هى سياسة انتاجية تعمل على دعم تمويل
الانتاج وتسويقه وبيعه للمستهلكين كما انها تعتمد على سياسة
تخليص صغار المزارعين من ربقة الوسطاء والمستغلين وتعتمد
الدولة فى هذا الشأن على نظام الائتمان الزراعى التعاونى
التي أخذت به اعتبارا من سنة ١٩٥٧

ومشروع الائتمان يخدم ٤٠٠ قرية فى نهاية المدة المحددة

لتنفيذه وتبلغ الاموال المستثمرة فيه ٤٤ مليون جنيه كسلف قصيرة ومتوسطة الاجل وسوف يتم عن طريق هذا النظام انشاء ١٥٠ محطة بترولية تعاونية في الريف ، ٤٥ جمعية تعاونية مشتركة لمقاومة الآفات في بداية تنفيذ هذا النظام وكان من نتائج هذا المشروع ان زادت قيمة القروض المنصرفة لصغار المزارعين وزاد عدد المتعاملين وزادت المساحة المخدومة

وقد تم تنفيذ هذا النظام في الاقليم السوري على اساس التوسع فيه بحيث يكون نافذا في عام ١٩٦٢ في ٣٥ قضاء ٣ - ولم تقف جهود الدولة في ميدان التعاون عند هذا الحد بل شملت مشروعات الاسكان لذوي الدخل المحدود والمتوسط ، فشجعت قيام الجمعيات التعاونية لبناء المساكن ودبرت تمويلها عن طريق بنك الائتمان العقاري ويسرت للجمعيات الحصول على الاراضى المملوكة للحكومة وبيعها لها بالسعر الاساسى ومنحت وزارة الاوقاف الجمعيات التعاونية لبناء المساكن الاراضى اللازمة لها كما توسطت الحكومة لدى شركات الاراضى فمنحت تلك الجمعيات تخفيضا يتراوح بين ١٠ ، ٢٥٪ من قيمة الاراضى المعدة للبناء .

وأعفت الحكومة هذه الجمعيات ومساكن أعضائها من رسوم الشهر والتسجيل التى تبلغ فى المتوسط ٨٪ من قيمة المسكن واكتفت باخضاعها لرسم شامل قدره خمسة جنيهات مهما كانت قيمة المسكن . وقد صدر اخيرا القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥٩ باقراض الجمعيات التعاونية لبناء المساكن فى اقليمى الجمهورية على أسس جديدة تكفل استخدام أنواع حديثة من التمليك - كتمليك الطوابق والشقق كما أخذت بمبدأ تجزئة الضمان للعضو واجازة تحمل الحكومة فرق سعر الفائدة فيما يزيد على ٣٪ ووضع أسس نجاح هذه الجمعيات بتعليق

أقراضها على تملكها للأراضي وتوزيعها على الأعضاء وإيداعهم المبالغ الأولية التي يلتزمون إداها كما حدد نسبة القروض التي تحصل عليها الجمعيات بما لا يدع مجالاً لبناء فيلات فاخرة أفساحاً للمجال أمام ذوي الدخل المتوسطة دون إصراف فجعل الحد الأقصى للقرض في حدود ٧٠٪ من قيمة المباني بحد أعلى قدره ١٥٠٠ جنيه .

٤ - كما صدر القانون رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء صندوق للتأمين على الماشية لتعويض أعضائه عن ماشيتهم في حالة نفوقها أو إعدامها أو ذبحها اضطرارياً تعويضاً فعالاً يوازي ٧٥٪ من قيمتها مقابل قسط سنوي ضئيل وذلك بالإضافة إلى الرعاية البيطرية لمواشي الأعضاء . ويستهدف هذا القانون حماية الثروة الحيوانية في البلاد التي تقدر بحوالي ١٥٠ مليون جنيه من الثروة القومية .

٥ - ووجه نصيب زافر من حصيلة مخصصات الخدمات الاجتماعية المقتطعة من أرباح الجمعيات التعاونية ومن عائد معاملات غير أعضائها ومن قيمة فوائدهم عائد المتخلفين من أعضائها عن تنفيذ برامجها السنوية أو حضور جمعياتها العمومية ووجهت الوزارة كافة هذه الحصيلة إلى حالات الرعاية الاجتماعية في الريف وبهذه الحصيلة تؤدي الجمعيات التعاونية الجانب الاجتماعي في الحركة التعاونية .

٦ - اهتمت وزارة الشؤون الاجتماعية اهتماماً كبيراً بـبناحية التمويل التعاوني باعتباره دعامة الحركة التعاونية فأعادت تنظيم بنك التسليف الزراعي والتعاوني على أسس تحقق الاشتراكية من حيث تمويله وإدارته ووظائفه وعلاقته بالمزارعين وتطوير الخدمات بالإكثفاء بضمان المحصول .

٧ - دعمت الوزارة الاتحادات التعاونية بالخبرات الفنية والإدارية والتمويل كما دعمت الجمعية التعاونية للتجارة بالجملة حيث اختصتها بتوزيع الكسب على الجمعيات التعاونية - كما أولت جمعية البترول اهتمامها في مجال الحفر والتنقيب والتوزيع .

٨ - واهتمت الوزارة بالمؤتمرات التعاونية فأوفدت التعاونيين البارزين من رجال الاتحادات إلى روسيا وألمانيا ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا والمجر لحضور هذه المؤتمرات كما عقد مؤتمر تعاوني لدول الشرق الأدنى في أكتوبر سنة ١٩٥٩ بالقاهرة وتناول بالدراسة مختلف فنون التعاون .

٩ - وتتولى الوزارة في الوقت الحالى الاضطلاع بمشروعات تعاونية كبرى وهى الائتمان الزراعى التعاونى - الاسكان - تربية الماشية وتجارة علف الحيوان - نشر التعاون الصناعى - العناية بالثروة السمكية تعاونيا - إعادة بنى التعاون الاستهلاكى - دعم الجمعية التعاونية للتجارة بالجملة - التطور بالخدمات الاجتماعية فى الريف .

النشاط الاجتماعي الاهلي

١ - عنيت الدولة بوضع أسس قانونية محددة للهيئات والمؤسسات الاجتماعية تضمن لها الاستقرار لتصبح جهازا قادرا على تحمل مسئوليتها وعنصرا فعالا في توفير الخدمات الاجتماعية للمواطنين . فأصدرت القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ منظما للهيئات والمؤسسات ومحددا لعلاقتها بالدولة وقد أصبح هذا القانون ساريا على اقليمي الجمهورية بمقتضى القرار الجمهوري رقم ٩٣ لسنة ١٩٥٨ وأنشأت نظاما جديدة تسمح بمنح الهيئات الاجتماعية الناضجة كجمعيات النفع العام اختصاصات السلطة العامة لتكفل قيام خدماتها على أسس ثابتة - كما قامت الدولة بتسليم بعض هذه الهيئات والمؤسسات الاجتماعية التي كانت قد أنشأها من قبل لرعاية الاطفال والمسنين لتديرها نيابة عنها ووفرت لها الاعتمادات المالية اللازمة .

٢ - وشمل التخطيط رسم سياسة الرعاية الاجتماعية ووضع برامجها وتنظيم وتوجيه الخدمات الاجتماعية بما يتضمن تقصى مشاكل المجتمع اجتياجات المواطنين وتنسيق جهود الهيئات العاملة في هذا الميدان .

٣ - وقد صدرت عدة تشريعات موحدة في ميدان النشاط الاهلي بغرض تحقيق ما تهدف اليه المؤسسات التي تعمل على مستوى الجمهورية .

فصدر من هذا القبيل القرار الجمهوري رقم ٤٧٣ لسنة ١٩٥٩ في شأن جمعية الهلال الاحمر للجمهورية العربية المتحدة حيث أدمجت بها جمعية الهلال الاحمر السوري وأسبغت عليها تكوينها الجديد صفة النفع العام وهي تقوم في

سبيل تحقيق أهدافها بالاستعداد والعمل في زمن السلم والحرب بصفتها مساعدة للإدارات الطبية في القوات المسلحة لصالح جميع ضحايا الحرب المدنيين والعسكريين والعنسية بالأسرى وتوفير الاسعافات الطبية والاجتماعية لضحايا الحوادث والكوارث والنكبات العامة والاشتراك في محاربة الاوبئة ونشر الثقافة الصحية والمساهمة في الخدمات الاجتماعية والانسانية

وقد استطاعت الجمعية في تنظيمها الاخير أن تساهم بمجهوداتها في كثير من المناسبات التي اقتضت تقديم خدماتها فبلغ مجموع ما تبرعت به لمنكوبي السيول في شمال الاقليم السوري ومنكوبي الزلزال في ايران وأغادير وغيرها نحو ٥٠ ألف جنيه فضلا عن مساهمتها في البعثات الطبية والتبرعات العينية .

٤ - وقد كان لسريان القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ على الاقليم الشمالي أثره في تسوية أوضاع الجمعيات الخيرية والثقافية والاندية الرياضية المختلفة ، كما توحدت جهة الاشراف عليها في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بالاقليم الشمالي بعد أن كان اختصاصها يتوزع بين عدة وزارات . كما استحدث دور رعاية العجزة والايتام والمكفوفين واصلاح الاحداث الجانحين وقد تم انشاء هذه الدور عن طريق الجمعيات الخيرية التي تهدف الى تحقيق هذه الاعمال .

رعاية الشباب

١ - تولى الدولة اهتماما خاصا بالشباب وخلق واعداد المواطن الصالح فهم مستقبل الامة ودعامة المجتمع الجديد . فانشأت المجلس الاعلى لرعاية الشباب لتنسيق الجهود التي تقوم بها الهيئات العاملة في هذا الميدان ووضع السياسة العامة الموحدة

التي تستهدف تحقيق أسباب القوة والرعاية للشباب بما يعود عليه وعلى الوطن بالنفع . وقد اهتمت الدولة بتعميم الساحات الشعبية والاندية الريفية والمعسكرات التي يستفيد منها مختلف طوائف الشعب وتوسّعت في منح الاعانات الانشائية لتشجيع الهيئات الاهلية العاملة على انشاء الملاعب واقامة المنشآت الترويحية ، وأصدرت القوانين والقرارات المنظمة لشؤون رعاية الشباب في الاتحادات والجمعيات والمنظمات العاملة في هذا الميدان بما يضمن تحقيق الاهداف الموضوعية لها مع اتاحة الامكانيات للاهالي لانشاء وإدارة الاتحادات والمنظمات على أن يقتصر دور الحكومة على الاشراف والتوجيه الفني فقط .

٢ - قد اعادت الوزارة تنظيم اللجنة الاولمبية للجمهورية العربية المتحدة لرعايه الحركة الرياضية في الجمهورية وتنظيم الدورات الاولمبية والاقليمية والاشراف على اعداد الفرق التي تقرر اللجنة اشتراكها لتمثيل الجمهورية في هذه الدورات ولتساعد اتحادات اللعبات الرياضية المختلفة في أداء رسالتها وذلك بتنسيق العمل بينها وتقديم النصح والمشورة لها وتسوية ما قد ينشأ بينها من خلاف .

وتقوم اللجنة في الوقت الحالى تحت اشراف الوزارة ومعاونتها باعداد الفرق الرياضية التي ستمثل الجمهورية في الدورة الاولمبية السابعة عشرة والتي ستقام في مدينة روما صيف هذا العام .

٣ - كذلك هئيت الوزارة بالحركة الكشفية وحركة المرشدات لما لهما من أثر فعال في اعداد الشباب اعدادا قويا ، وفي سبيل دعم هاتين الحركتين استصدرت الوزارة القوانين اللازمة والتي أنشئ بمقتضاها المجلس الاعلى للكشافة وجمعية المرشدات .

للاشراف على تنظيم الحركتين وذلك بتوجيه الوزارة ومعاونتها والوزارة الآن بصدد اتخاذ الاجراءات اللازمة لتشكيل المجلس الاعلى للكشافة للجمهورية العربية المتحدة وكذلك جمعية المرشدين العامة للجمهورية .

٤ - وقد أعدت الوزارة خطة تمويل مبادرات النشاط الاهلى بشكل ثابت مستقر يضمن استمرارها فى اداء خدماتها عن طريقين :

الاول :

توحيد التشريعات القائمة حاليا التى تقضى بفرض رسوم للاعمال الاجتماعية وتخصيص حصيلتها لهذا الغرض مع مراعاة تخصيص ما يجمع من كل اقليم للاقليم نفسه ، وعدم التوسع فى فرض رسوم جديدة ، وتنسيق وتوحيد التشريعات القائمة فى الاقليمين ، والقضاء على أسباب الشكوى والصعوبات الناتجة عن تطبيق التشريعات الحالية .

والطريق الثانى :

اعفاء جمعيات النفع العام من بعض الضرائب والرسوم ، والحكمة فى ذلك أن المصلحة العامة تقضى بتخصيص كافة مبالغ البر التى تجمع من الجمهور لخدمة أكبر عدد ممكن من المحتاجين دون انتقاص أى مبلغ منها نظرا لبعض الضرائب والرسوم التى تحرص الدولة على اعفاء ذوى الدخول المحدودة من أعبائها .

٥ ٥ وتقوم المسئوليات فى ميدان النشاط الاهلى على دعائم رئيسية هى الدولة والاتحاد القومى والادارة المحلية .

فالدولة عليها أن تضع البرامج الرئيسية وتتولى الادارة المحلية الخدمات المتعلقة بالمدن والاحياء كمشاكل المواصلات والنظافة والانارة والمياه والمجارى والمطافئ ، والاسعاف ،

وتبقى بعد ذلك نواحي ومشاكل أخرى ليس لها جهاز يتولاها وهذه المشاكل هي التي يمكن أن تكون لها جمعيات تغطي الخدمات التي تحتاج إليها .

وقد حملت الوزارة هذا العبء في الماضي ، أما وقد تمت تنظيمات الاتحاد القومي والادارة المحلية ، فسوف تؤول المسؤولية اليهما في المستقبل من حيث المعاونة في توجيه وتنظيم النشاط الاهلي . أما مسؤولية الوزارة فسوف تكون في حدود رسم الحطة الشاملة وتقديم الخبرة والمساعدة والمساهمة في التمويل .

الوحدات المجمع والمراكز الاجتماعية

تعتبر الوحدات المجمع في الاقليم الجنوبي والمراكز الاجتماعية في الاقليم الشمالي مركز انطلاق وتنظيم للمجتمع المحلي الذي تخدمه حيث تتلاقى لديها برامج مختلف الوزارات والهيئات علاوة على توافر التكامل بين أقسامها وشمول مسؤولياتها عن منطقة بذاتها وقيامها على فلسفة اشتراك الاهالي بأنفسهم في تنفيذ مشروعاتها الى جانب ان الدولة توفر لها الامكانيات المناسبة لتحقيق أهدافها .

ولما كانت مشروعات الانعاش في مقدمة أعمال هذه الوحدات وتتخذ مجالا خاصا قائما على تصنيع خامات الريف وزيادة دخل سكانه عن طريق ما تنشئه الوحدات من هذه المشروعات كنماذج أو كمشروعات برؤوس أموال حكومية أو عن طريق الجمعيات التعاونية أو المراكز الاجتماعية الواقعة في دائرة عمل المركز كما تتولى الوحدات أعمالا يدوية عديدة في مناطق عملها .

لذلك فقد أدرج في مشروع السنوات الخمس المبالغ اللازمة لتعميم هذه الوحدات كما أدرجت المبالغ اللازمة للنهوض بمشروعاتها التي بدأت تأخذ مكانها في التجارة المحلية وتكون جزءا هاما من صادرات البلاد .

ويبلغ عدد الوحدات المجهزة حاليا ٢٥٠ وحدة منتشرة في ريف
الاقليم الجنوبي تخدم حوالى ١٤٠٠ قرية. وقد روعى فى انشائها
أفضلية المناطق النائية المحرومة من الخدمات .

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنايئة

يعتبر المركز فى طليعة الهيئات التى تعنى بالبحث العلمى ،
والتعرف على المشكلات المختلفة فى مجال الجريمة والمسائل الاجتماعية
المتصلة بسائر مقومات المجتمع العربى . وقد أنشئ المركز فى عام
١٩٥٥ ، وحدد اختصاصه فى البحوث الجنائية ، وقد امتد هذا
النشاط بمقتضى القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٩ الى البحوث
الاجتماعية ، وقد أخذ منذ انشائه فى دراسة الاتجاهات وانماط
السلوك التى لا يرتضيها المجتمع أو يضار منها وأتم فى خلال هذه
المدة عدة بحوث ميدانية هامة فى الميدان الاجتماعى والجنايئ فضلا
عن عدد من البحوث المكتبية المتصلة بالجريمة والعقاب .
كما أنشأ المركز عيادة جنائية ومختبرا جنائيا بدأ العمل فيهما
اعتبارا من سبتمبر سنة ١٩٥٩ وهما يشتملان على أحدث الاجهزة
العلمية التى يستعان بها فى ميدان مكافحة الجريمة بحيث يكونان
بمثابة حقل علمى لدراسات المركز المستمدة من واقع البيئة وأوضاعها
الحضارية بما يحقق دعم السلام الاجتماعى وتوفير أسباب الامن العام

الوحدات المجهزة

اعتمد مشروع الوحدات المجهزة فى ٧ ابريل سنة ١٩٥٤ ضمن
برنامج ضخيم للرعاية الاجتماعية أعدده المجلس الدائم للخدمات العامة
ويقضى المشروع بأن يقسم الريف فى الاقليم الجنوبي من الجمهورية
العربية المتحدة الى مناطق تضم كل منطقة حوالى ١٥٠٠٠ من السكان
تقوم بخدمتها وحدة مجهزة وقد بلغ عدد الوحدات اللازمة لخدمة
الاقليم كله ٨٦٣ وحدة منها ٢٦١ منطقة مجهزة ومجموعات صحية

ومراكز اجتماعية والخطة الموضوعية لتعميم المشرع تتضمن انشاء ٦٠٠ وحدة مجمعة ثم استكمال المراكز الاجتماعية والمجموعات الصحية لتحويلها الى وحدات مجمعة .

وقد تم انشاء ٢٥٠ وحدة مجمعة جديدة في المناطق المحرومة من الخدمات موزعة على مختلف أنحاء الاقليم الجنوبي تقوم بخدمة حوالي ٤ مليون نسمة يعيشون في ١٠٢٦ قرية وقد ساعد على انشاء هذه الوحدات ما قرره حكومة الثورة من أن تخصص الاموال المصادرة من ثروات أفراد الاسرة المائكة السابقة لتمويل مشروعات الخدمات وبذلك ترد الى الشعب أمواله التي سبق أن سلبت منه .

بانشاء الوحدات المجمعية خُطت برامج التوسع في الخدمات الريفية في عهد الثورة خطوات واسعة اذ أصبحت الخدمات متوفرة في مناطق تبلغ ٤٣٪ من الريف في مصر .

ما حققته الوحدات :

قام السيد الرئيس جمال عبد الناصر بافتتاح أول وحدة مجمعة في ١٣ يوليو سنة ١٩٥٥ ثم توالى اتمام وتشغيل الوحدات تدريجيا حتى بلغ عددها في الوقت الحاضر ٢٥٠ وحدة ويمكن أن نلخص النشاط الذي تقوم به فيما يلي :

١٠ - في المجال الصحي

يبلغ متوسط عدد المترددين على العيادة الخارجية بكل وحدة حوالي الخمسين شخصا وتقوم الوحدات بجميع أنواع العلاج ورعاية الطفولة والامومة والرعاية الاهلية بالمستشفى والعمليات الصغيرة مجانا كما تقوم بصرف الدواء مقابل رسم رمزي قدره ٤٠ مليما يعفى منه غير القادرين ويسير العمل في برامج تحسين البيئة بنجاح مستخدما مختلف الوسائل كالمحاضرات والتوجيه والارشاد والزيارات المنزلية وتأليف اللجان المحلية لردم البرك وانشاء المراحيض وازالة القمامة

ومراعاة قواعد النظافة ومكافحة الحشرات وغير ذلك من وسائل
الوقاية ..

وتبين الاحصائية التالية الاعمال العلاجية بالوحدات خلال النصف
الاول من عام ١٩٥٩ :

٧٩٥٦٥٨	عدد المرضى بالعيادة الخارجية والاستقبال
١٤٧٩٠	عدد المرضى الذين عولجوا بالقسم الداخلى
٣٩٣٩٠	عدد من تم علاجهم من البلهارسيا بالبولية والمعوية
٣٧٥٥٧	عدد من تم علاجهم من الطفيليات المعوية الاخرى

كما تبين الاحصائية التالية اعمال رعاية الطفولة والامومة بالوحدات
خلال المدة المذكورة :

٩٧٠٦٦	مجموع عدد الحوامل الجدد والمترددات
٢٣٥٠٥	مجموع الولادات التى تمت بمعرفة الوحدات
٢٣٤٩	مجموع الولادات التى تمت بالقسم الداخلى
١٢٠٢	عدد من تم علاجهن من ايجابى الزهرى
١٧١٨٦٦	عدد الاطفال
٦٤٤٣٨	عدد الزيارات للام والاطفال

وقد قامت الوحدات بنشاط كبير فى المجال الصحى رغم حداثة
البعض منها ورغم الصعوبات التى تلاقيها فى تدبير العدد اللازم من
الاطباء والحكيمات ..

٢ - فى المجال التربوى

يبلغ عدد المدارس بالوحدات ٢٥٠ مدرسة يتلقى العلم فيها
١٠٤٢٠٦ من التلاميذ والتلميذات وقد أدخلت تعديلات على أساليب
التدريس والمناهج فى هذه المدارس لكى تلائم الاقليمية ولكى تزود
التلاميذ بمعلومات ومهارات تتصل اتصالا مباشرا بأساليب الزراعة
الحديثة والصناعات الزراعية والريفية القائمة بها حتى يتحقق الهدف

من تكوين المواطن الريفي الصالح لدى يعرف ماله من حقوق ومأعليه
من واجبات تجاه مجتمعه .

كما بدأت بعض الوحدات برامج لمحو الامية وتثقيف الكبار ويبلغ
عدد الدارسين بها ٤٦٧٦

٣ - في المجال الاجتماعي

قامت الوحدات بأنواع النشاط الآتي :

- ١ - اجراء الدراسة الاجتماعية الشاملة لقرى الوحدات
- ٢ - تكوين اللجان المختلفة من الاهالي والعمل على مساهمتهم في
وضع برامج النشاط المختلفة للمشروعات الاقتصادية والاجتماعية
والقوانين الاجتماعية الاخرى .
- ٣ - تنفيذ قوانين المساعدات الاجتماعية والقوانين الاجتماعية
الاخرى .
- ٤ - تشغيل دور حضانة الاطفال بكثير من الوحدات .
- ٥ - تكوين اندية ريفية لرعاية شباب القرى وتزويد الساحات
الشعبية الموجودة بالوحدات والادوات اللازمة .
- ٦ - نشر الثقافة العامة عن طريق :
 - أ - تزويد المكتبة بالكتب اللازمة وتشجيع الاهالي على الانتفاع بها
 - ب - عقد الاجتماعات والندوات بصالة الاجتماعات بالوحدة .
 - ج - اقامة عروض سينمائية ومسرحية بالوحدات .
 - د - اقامة معارض ارشادية تضم نماذج صحية وزراعية وتعليمية .
- ٧ - تنشيط التعاون عن طريق توجيه الجمعيات القائمة وتكوين
جمعيات جديدة .

٤ - فى مجال الصناعات الريفية

- ١ - تقوم الوحدات بحصر صناعى فى مناطقها لمعرفة الحسامات المقررة والايدي العاملة والصناعات القائمة .
- ٢ - أنشئ مركز للتدريب الصناعى فى وحدة بلفاس لتدريب العمال فى الصناعات الريفية المختلفة واجراء تجارب على الحامات المحلية لاستغلالها للتصنيع الريفى .
- ٣ - زودت كثير من الوحدات بورش للنجارة والحسادة لتعليم الراغبين من أهل القرية وتدريب تلاميذ المدرسة .
- ٤ - تقوم كثير من الوحدات بمشروعات النسيج وصناعة الكليم والسجاد .
- ٥ - يتم تنفيذ مشروع لتحسين صناعة الصوف بقرية الوفائية .
- ٦ - يتم تنفيذ مشروعين لتحسين صناعة الفخار بقريتى القناوية بقنا وجريس بالمنوفية .

٥ - فى المجال الزراعى

- ١ - تقوم الوحدات بإدارة مزرعة صغيرة لامداد الاهالى بالخضر والشبثات والفاكهة وتحتوى على صوبة لمد الاهالى بالشجيرات الخشبية .
- ٢ - تقوم الوحدات بمكافحة الآفات الحشرية والنباتية وقد زودت بالرشاشات والعفارات والمواد الكيماوية اللازمة .
- ٣ - زودت الوحدات بفحول طلائق الجاموس والابقار الفريزيان لتحسين سلالة الجاموس والبقر المصرى كما تقوم الوحدات بمشاركة الاهالى فى تربية عجلات منتخبة يسدد ثمنها على ثلاث سنوات لتشجيعهم على تربية الماشية وايجاد مورد دخل لهم .

٤ - تحسين انتاج الدواجن عن طريق توزيع الكتاكيت المتسازة من الاصناف الاجنبية على اهالى قرى الوحدات المجمعة المختلفة وتربية الارانب الاجنبية وتوزيع انتاجها على الاهالى .

٥ - تقوم الوحدات بالارشاد الزراعى فى مناطقها لتحسين الاساليب المستخدمة فى الزراعة وزيادة غلة الفدان .

مشروعات الانعاش الاقتصادى

علاوة على المشروعات الزراعية المحلية التى تقوم بها الوحدات قد قام المجلس الاعلى للوحدات الجمعية بتنفيذ مشروعات لتحسين الانتاج الزراعى الغرض منها تزويد الوحدات بخاجتها فى هذه الميادين ومساعدتها فى القيام بمشروعاتها الزراعية ويمكن تلخيصها فيما يلى :

١ - مشروع انتاج الطلائق الفريزيان :

الغرض منه توفير الطلائق الفريزيان اللازمة لمناطق الوحدات المجمعة لتحسين سلالات الابقاز المحلية وزيادة كفاءتها الانتاجية فى اللبن واللحم وقد وضع لذلك المشروع على اساس ١١ مركزا رئيسيا لانتاج الطلائق الفريزيان باستيراد ٢٢٠٠ عجلة اصيلة وبدء بانشاء اول مركز بالقناطر الخيرية واستورد لها قطيعا من ٢٤٠ عجلة حامل ، ٣٧ ذكر .

وقد انتجت هذه القطع المستوردة منذ ذلك الحين ٣٥٤ رأسا منها ١٩١ أنثى و ١٦٣ ذكرا يجرى توزيعها كطلائق على الوحدات المجمعة هذا العام وقد بلغت تكاليف انشاء هذا المركز حتى الآن ١٤٩٠٠٠ جنيه لكنه حقق فى الوقت نفسه من الانتاج والالبان والاسمدة ما يقدر بمبلغ ١٢٣٠٠٠ جنيه .

٢ - التلقيح الصناعي :

يهدف المشروع الى زيادة الاستفادة بالطلائق الممتازة وخفض تكاليف التلقيح وتجنب انتشار كثير من الامراض كما وأن يستغنى مستقبلا عن استيراد الطلائق والاكتفاء باستيراد السائل من الخارج لذلك فقد بدىء بإنشاء عشرة مراكز للتلقيح الصناعي بالوحدات المجمعة و قدجهزت بالادوات اللازمة والطلائق الفريزيان والجاموس ويمكن للمركز أن يقوم بتلقيح ٥٠٠٠ طلوقة فى السنة .

٣ - مراكز تجميع وتبريد الالبان :

يهدف المشروع الى حسن استغلال الالبان التى ينتجها مزارعو الوحدات بما يكفل زيادة دخلهم وتوفير لبن نظيف للمستهلك وقد بنى المشروع على أساس اقامة مراكز لتجميع وتبريد الالبان فى المناطق المحيطة بالقاهرة والمدن الكبرى لمصانع البسترة والتعبئة التى يجرى انشاؤها حاليا بها، وقد بدىء باقامة ١١ مركزا يبلغ القوّة الإنتاجية لكل منها ١٥ طن يوميا وستقوم هذه المراكز على أساس تعاونى وتعمل على وقف غش الالبان واستغلال التجار والوسطاء والمنتجين .

٤ - وحدة تصنيع العلف وتجفيف البرسيم :

لما كان توفير العلائق المتزنة الرخيصة لتغذية الحيوان والدواجن هو من أهم عوامل نجاح التوسع فى الانتاج الحيوانى لتوفير اللبن واللحم والبيض بتكاليف اقتصادية لهذا أنشئت بالقناطر الخيرية وحدة لتصنيع الاعلاف وقدرتها الانتاجية حوالى ٣ طن من العلف المضغوط فى الساعة كما أنشئت وحدة خاصة لتجفيف البرسيم ومحاصيل العلف الاخضر ومخلفات الخضروات تحويلها الى علف مضغوط وتبلغ قدرتها الانتاجية ٣ طن فى الساعة .

٥ - مشروعات انتاج الدواجن :

ويهدف هذا المشروع الى توزيع السلالات العالية الانتاج من الدواجن على المزارعين بمناطق الوحدات المجمعية وذلك عن طريق اقلية الانواع الاجنبية العالية الانتاج وتحسين السلالات المحلية وذلك بزيادة انتاج البيض واللحم لزيادة دخل الفرد ومد حاجته السكان المتزايدة ونشر الوعي بين المزارع للاهتمام بتربية الدواجن

وقد تم انشاء محطتان لانتاج الدواجن وتبلغ قوتهما الانتاجية مليون كتكوت في الموسم وسيبدأ في انشاء ثلاث وحدات لانتاج الفراخ البدارى ستكون نواة لانشاء مزارع تعاونية لتربية الدواجن

٦ - مشروع انشاء المناحل الحديثة :

يهدف مشروع النحل الى العمل على زيادة دخل المزارعين وبالتالي الى زيادة الدخل القومى عن طريق استغلال هذه الحشرة النسافعة سواء عن طريق انتاج العسل أو الشمع لزيادة انتاج المحاصيل المختلفة التى يقوم النحل بنقل حبوب لقاحها والعمل على ارتفاع نسبة العقد فيها هذا علاوة على قيام صناعات جديدة متعلقة بهذا اللون الجديد من الانتاج مثل تشغيل الخلايا أو ادوان النحالة المختلفة وكذا شمع الاساس .

ويقوم المشروع على أساس انشاء مناحل بالوحدات المجمعية بالمشاركة مع الاهالى ولكى تكون هذه المناحل مركزا لتعليم الاهالى نظم النحالة الحديثة ولكى تضمن تزويد الوحدات بالطرود والنويات اللازمة تم انشاء مناحل مجمعة يكون الهدف الرئيسى منها انتاج النويات وتربية الملكات .

والجدول الآتى يوضح التوسع المستمر فى المشروع :

السنة	عدد المناحل المجمعة	عدد المناحل الفرعية والمشتركة	عدد انتاج الطوائف العمل	متوسط انتاج الخلية بالرطل	عدد المستاهمين من اهالى الوحدات
١٩٥٧	٥	٤٢	١٦٠٠	٤٦٥٤٥	٣٢٢
١٩٥٨	٩	٦٥	٢٤٠٠	١٥٠٢٢١	٦٢٥
١٩٥٩	١٢	٧٢	٣٤٨٠	١٧٤٣١٥	٥٠

وقد أنشئ بوحدة الجعافرة (قليوبية) مصنع لعمل شمع
الاساس النقى حتى يمكن مد الوحدات والاهالى المشتغلين بتربية
النحل بشمع الاساس وينتج ٦٠ كيلو فى الساعة .

٧ - مشروعات الخضر والفاكهة :

مشروع الخضر :

تعتبر الخضر من المحاصيل ذات القيمة الغذائية المتنوعة الاغراض
لاحتوائها على النشا والسكر والمعادن والفيتامينات ولذلك رؤى
العمل على نشر زراعتها بالطرق الآتية :

١ - توفير الشتلات والخضر الممتازة للمزارعين من مصادر
موثوق بها .

٢ - زراعة حقول ارشادية للخضر فى مناطق لا تتوفر للمزارعين
فيها الخبرة الفنية .

٣ - نشر الاصناف ذات الصفات الانتاجية او الصالحة للتصدير
وبدا تنفيذ المشرع فى ٢٢ وحدة فى سنة ١٩٥٦ وصلت الى
٤٠ وحدة سنة ١٩٥٩ وأهم الاصناف الجديدة التى تم نشرها هى

الطماطم والبيراهاير القابلة للتصدير. وصنف البطاطا ٢٧/٨ ذات القيمة الغذائية العالية .

مشتل الفاكهة :

يهدف المشروع الى توفير الشتلات اللازمة للتوسيع في زراعة بساتين الفاكهة .

١ - تم تنفيذ المشروع في ١٤ وحدة مجمعة في مساحة قدرها ٤٣ فدان بمديريات الوجهين البحرى والقبلى .

٢ - تم زراعة أمهات منتخبة للموالح وعددها ٨٣٨ شجرة في ١٦ وحدة مجمعة وينتظر زيادة هذا العدد الى ٣٩٣٤ شجرة أمهات في مارس سنة ١٩٦٠ بحيث تمثل الاصناف المختلفة من الموالح .

٨ - مشروع الصناعات الزراعية :

وقد بدى بالصناعات الآتية :

(أ) صناعة تجفيف وتعبئة البلح

(ب) صناعة الشراب والمربى والمخللات

(ج) صناعة الزيوت العطرية والطبية

وقد تم انشاء مصنعين لتجفيف البلح بوحدتى برنشت وأم خنان (جيزة) وهى مناطق تركيز النخيل بمديرية الجيزة .

وسيقام مصنعان آخران بوحدتى بيهمو (الفيوم) ووحدة الصوالح (الشرقية) وتبلغ القوة الانتاجية لكل مصنع ١٥٠ طن فى مرحلة التشغيل الكاملة وقد أنتج المصنعان ٥٠ طن بلح سنة ١٩٥٨ ، ١٠٠ طن سنة ١٩٥٩ ويعمل بكل مصنع ٣٠ عامل يوميا وتدار المصانع بواسطة جمعية تعاونية متخصصة تضم منتجى البلح فى المنطقتين

مشروعات السنوات الخمس المقبلة

١ - استكمال انشاء مراكز الطلائق لابقار الفريزيان :

انشاء ١٠ مراكز جديدة لانتاج الطلائق موزعة على المحافظات بها ٢٢٠٠ عجلة مستوردة فريزيان أصيلة حامل بالإضافة الى انشاء ١١ مركز فرعى قوة ٥٠ عجلة من النتاج المحلى بجوار مراكز تجميع وتبريد الالبان ويهدف المشروع الى توزيع ١٠٠٠ طلوقة فى نهاية مدة الخمس سنوات المقررة مما يكسب نتاج الماشية المحلية صفات وراثية عالية تزيد من انتاج اللبن واللحم بنسبة ٥٠ ٪ .

مطلوب للانشاء خلال الخمس سنوات ٦٥٠ر٠٠٠ جنيه
مطلوب للتشغيل ٩٨٥ر٠٠٠ جنيه
ويقدر العائد من المشروع خلال الخمس سنوات ٤٨١ر٠٠٠ جنيه

٢ - انشاء مراكز انتاج الاغنام المرينو :

انشاء ثلاث مراكز قوة كل منها ٢٠٠ رأس فى محافظات البحيرة والدقهلية والفيوم ويهدف المشروع الى توفير كباش من الاغنام المرينو لتوزيعها على مناطق الوحدات المجمع لانتاج خليط ذى كفاءة انتاجية عالية .

مطلوب للانشاء خلال الخمس سنوات ٣٧ر٠٠٠
وللتشغيل ٣٨ر٠٠٠
ويقدر العائد من المشروع خلال الخمس سنوات ٢٦ر٠٠٠

٣ - انشاء مراكز انتاج الماعز الانجلونوبيان :

انشاء ثلاث مراكز قوة كل منها ٢٠٠ رأس فى محافظات بنى سويف وسوهاج وأسيوط ويهدف المشروع الى التوسع فى تربية الماعز الانجلونوبيان وتوزيع ٢٥٠ ذكر على الوحدات المجمع لتلقيح الماعز المحلى لرفع كفاءته الانتاجية من اللبن واللحم .

مطلوب للانشاء خلال الخمس سنوات ٥١ر٠٠٠
وللتشغيل ٤٠ر٠٠٠
ويقدر العائد من المشروع خلال الخمس سنوات ١٥ر٠٠٠

٤ - استكمال مراكز التلقيح الصناعي :

انشاء ستة مراكز جديدة لتغطية باقى المحسافات وتزويدها
بطلائق الفريزيان والجاموس

مطلوب للانشاء ١٤٤ر٠٠٠
وللتشغيل ٣٨ر٠٠٠

٥ - استكمال مراكز تجميع وتبريد الالبان :

انشاء ٦٠ مركزا جديدا لتجميع وتبريد الالبان بالوحدات موزعة
على المحافظات

مطلوب للانشاء ١٠٦٣ر٠٠٠
وللتشغيل ١٥٣ر٠٠٠
ويقدر العائد ٣٢٩ر٠٠٠

٦ - تشغيل وحدة تصنيع العلف وتجفيف الاعلاف الخضراء :

تشغيل المصنع الذى تم انشائه بالقناطر الخيرية

مطلوب للتشغيل ٥٤٧ر٠٠٠
ويقدر العائد ١٩٣ر٠٠٠

٧ - استكمال مراكز انتاج الدواجن :

استكمال محطتى الدواجن بقها وباروط بما فى ذلك انشاء المذبح
بالاضافة الى انشاء ثلاث مراكز جديدة بشرق وغرب الدلتا والوجه
القبلى .

٢٥٤ر٠٠٠

مطلوب للانشاء

٩٢١ر٠٠٠

وللتشغيل

ويقوم العائد بما سيعود على الدخل القومى من تحسين الدجاج

٨ - انشاء مراكز تفريخ بالوحدات :

انشاء ٢٥ مركزا لتلقيح الدواجن بالوحدات موزعة على المحافظات بحيث تكفى الوحدة لتفريخ البيض الناتج من عشر وحدات ومجموعة وتشتمل على مفرخين منعة كل منهما ١١ر٠٠٠ بيضة وحجرة تبريد لحفظ البيض بحيث تفرخ كل وحدة ٨ دفعات فى الموسم وبذلك تنتج هذه الوحدات ٣١٠ر٠٠٠ كتكوت سنويا لتوزيعها على المربين من أهالى الوحدات المجمعة

٢٧٥ر٠٠٠

مطلوب للانشاء

٢٢١ر٠٠٠

وللتشغيل

٤٢ر٠٠٠

ويقدر العائد

٩ - انشاء مراكز انتاج البدارى للمائدة :

انشاء ٢٥ مركزا لانتاج بدارى المائدة فى الوحدات موزعة على المحافظات ملحقه بمراكز التفريخ ويمكن أن تدر تعاونيا وتكون نواة لمراكز أخرى تنشأ بواسطة الجمعيات التعاونية فى مناطق الوحدات

٣٨٤ر٠٠٠

مطلوب للانشاء

١٦٠ر٠٠٠

وللتشغيل

٣٢٥ر٠٠٠

ويقدر العائد

١٠ - استكمال مشروع نشر وتربية نحل العسل :

الوصول بعدد خلايا النحل الى ٣٥٠٠٠ خلية فى ٢٠٠ منحسل موزعة على المحافظات مع انتاج ملكات النحل الكريولى فى وحدة كفر سعد (دمياط)

٦٩٠ز٠٠٠	مطلوب للانشاء
٢٥٥ر٠٠٠	وللتشغيل
١٧٠ر٠٠٠	ويقدر العائد

١١ - استكمال وضع الاساسات الشمعية :

استكمال مصنع الاساسات الشمعية بوحدة الجعافرة - قليوبية	
٥٠٠	مطلوب للانشاء
١١٣ر٠٠٠	وللتشغيل
٤٢ر٠٠٠	ويقدر العائد

١٢ - استكمال وحدات تجفيف البلح وتعبئته :

انشاء ٨ مصانع جديدة لتجفيف وتعبئة البلح موزعة على المحافظات	
٥٧ر٠٠٠	مطلوب للانشاء
٩٢ر٠٠٠	وللتشغيل
٥٦ر٠٠٠	ويقدر العائد

١٣ - انشاء وحدات لتقطير النباتات الطبية والعطرية :

انشاء ٧ وحدات للتقطير موزعة على المحافظات التي تنجح فيها زراعة هذه النباتات والقدرة الانتاجية لكل وحدة من النباتات كل ٣ ساعات	
٢٨ر٠٠٠	مطلوب للانشاء
٣٤ر٠٠٠	وللتشغيل
١٩ر٠٠٠	ويقدر العائد

١٤ - استكمال مزارع الخضر النموذجية :

انشاء ٦٠ مزرعة نموذجية ملحقه بالوحدات وموزعة على المحافظات	
--	--

مطلوب للانشاء
وللتشغيل
٢٣ر٠٠٠
٢٤٤ر٠٠٠

١٥ - استكمال مشاتل الفاكه والاشجار الخشبية :

استكمال زراعة مشاتل الفاكه بمديريات المنوفية والشرقية
والقليوبية وبني سنوف وأسيوط والمنيا

مطلوب للانشاء
وللتشغيل
ويقدر العائد
١٧ر٠٠٠
٦٠ر٠٠٠
١١ر٠٠٠

١٦ - استكمال وحدات مقاومة الآفات الزراعية :

استكمال انشاء وحدات مقاومة الآفات الزراعية لجميع الوحدات
المجمعة وتوفير المبيدات الكيماويات اللازمة لها .

مطلوب للانشاء
وللتشغيل
ويقدر العائد
١٦٢ر٠٠٠
١ر٣٣٩ر٠٠٠
٢٢٦ر٠٠٠

١٧ - مشروعات الصناعات الريفية :

انشاء ٦٠ مركزا للصناعات الريفية بقرى الوحدات المجمعة موزعة
على المديريات تكون بمثابة وحدات انتاجية نموذجية لتحسين
الصناعات والارشاد الفنى وتدريب عمال القرية على استعمال
المستحدث من الادوات ووسائل الانتاج والعمل على تكوين جمعيات
تعاونية صناعية تضم عمال القرية ومن أتموا تدريبهم بهذه المراكز
للعمل على النهوض بالصناعات القائمة .

وتبلغ جملة تكاليف انشاء هذه المراكز ١٢٥ر٠٠٠ جنيه

الرعاية الصحية

ان مهمة الدولة فى المجتمع الاشتراكى ، تقوم على تحقيق تكافؤ الفرص بين المواطنين فى مختلف مجالات الحياة ، وعلى ضمان العدالة الاجتماعية وتأمين وسائل الحماية والوقاية لكافة المواطنين على حد سواء ، كما تقوم على منع الاستغلال بمختلف أنواعه ، وعلى درء المخاطر . فان هذه المبادئ والاهداف تلزمنا هنا أيضا ، وفى سبيل الوقاية من الامراض والابوثة ، وأن نوفر لهم وسائل مكافحة المرض وعلاجه ، أن نهيم كل ما بمقدور الدولة تهيئته من ظروف ووسائل لينعم المواطنون بالصحة والسلامة .

فى الاقليم السودانى :

بذلت الدولة عنايتها لتوسيع نطاق الخدمات الصحية ، لتدخل بها مجالات جديدة ، فزادت من اهتمامها بشئون الصحة الوقائية ، صحة البيئة والمجتمع خاصة . كما أولت اهتمامها العناية بصحة المواطنين فى الريف والاماكن النائية من الاقليم .

فبينما كانت ميزانية وزارة الصحة فى عام ١٩٥٦ تبلغ ١١٦٠٣٠٠ ليرة ، وعام ١٩٥٧ ١٢٢١١٠٠٠ ليرة ، فانها ارتفعت عام ١٩٥٨ - ١٩٥٩ الى ١٣٤٣٤٤٨٧ ليرة ، وفى عام ١٩٥٩ - ١٩٦٠ الى ١٤٦٢٧٠٠٠ ليرة .

تأمين الخدمات الصحية :

ان خدمات الاسعاف الطبى فى الحالات المستعجلة لكافة المواطنين تؤدى على حد سواء ، وكذلك الامر بالنسبة للخدمات التى تتعلق بشئون الصحة العامة . فالخدمات الصحية الوقائية تقدم لجميع المواطنين ، كما تقدم لهم مجانا أيضا : خدمات تشخيص ومعالجة

الامراض السارية ، وخدمات مكافحة الاوبئة والامراض المستوطنة ،
وخدمات رعاية الطفولة والامومة .

أما اليوم فان كافة الخدمات الصحية التي تستطيع وزارة الصحة
القيام بها ، تقدم مجاناً لحملة البطاقة الصحية .

وعدد المستفيدين من نظام البطاقة الصحية في التطبيب المجاني ،
بلغ حتى تاريخ الاحصاء الاخير - قبل نهاية عام ١٩٥٩ - ٢٣٢٦٤٧
مواطناً . وقد ألقى سكان بعض المناطق الريفية النائية كمناطق
الجزيرة . ومن العرب الرحل من حمل البطاقة الصحية ، ولهم
الخدمات الصحية مجاناً ، وقد زاد عدد الاطباء في العاملين الماضيين
من ٣٧١ في سنة ١٩٥٩ الى ٤٦٦ ، أى بزيادة ٩٥ طبيباً .

ولمعالجة مشكلة تأمين الخدمات الطبية في الريف ، أصدر سيادة
رئيس الجمهورية قراراً بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن توزيع
الاطباء وأطباء الاسنان والصيدلة ، للعمل في أنحاء الجمهورية ،
ونص القرار على ألا يرخص لمن يتخرجون من كليات الطب وطب
الاسنان والصيدلة بمزاولة المهنة في المدن الكبرى أو خارج حدود
الجمهورية الا اذا زاولوا مهنتهم في الريف مدة سنتين على الأقل . .
كما نص القرار على منح تعويضات للموظفين من الاطباء وأطباء
الاسنان والصيدلة ، الذين يعملون في المناطق البعيدة عن العمران .

الاطباء السيارون :

وضعت خطة لتأمين الخدمات الصحية في بعض المناطق والقرى
التي لا توجد فيها مستوصفات ، وفي مضارب العرب الرحل ،
بواسطة جولات يقوم بها أطباء سيارون ، وتم إنشاء وحدة تدريبية
للسنة الريفية في الغوطة .

الاطباء الاختصاصيون :

وضعت خطة لتشجيع الاختصاص بايفاد البعثات العلمية ، وهناك

١٣ طبيبياً موفداً لم ينهوا بعد دراسة الاختصاص ، وقد خصص هذا العام ١٩٥٩ - ١٩٦٠ : ١٨ مقعداً جديداً لبعثات الاختصاص ، عدا سبعة منح قدمتها منظمة الصحة العالمية .

وقد تم انشاء مدرسة للتدريب في دمشق ، وتضم هذه المدرسة ١٥٠ طالبة ، وهي تخرج ٥٠ ممرضة كل عام . كما أنشئت مدارس للتدريب في حماه وحلب ودير الزور واللاذقية .

المستشفيات :

يبلغ عدد المستشفيات في الاقليم السوري ٢٦ مستشفى ، وقد تم ادخال مياه الشرب الى المشافي المحرومة منها ، وتزويد بعض المشافي بالتدفئة المركزية ، وتكملة تجهيزاتها بالآلات والادوية وتزويدها بالاختصاصيين والكفايات النشيطة لرفع سوية الخدمات الصحية فيها ، والتوسع في بعضها باحداث شعب جديدة فيها :

١ - أسست في مستشفى حمص شعبة لأمراض العيون تتسع لعشرين سريراً .

٢ - أسست في المستشفى الوطني في حماه شعبة للتوليد وأمراض النساء تتسع لخمسة وثلاثين سريراً .

٣ - افتتح مصنع القدموس في مطلع عهد الوحدة ، وكان عدد أسرته ثلاثين سريراً ، وقد أصبح عدد أسرته اليوم مائتي سرير ، وجهاز بغرفة للعمليات الصدرية كاملة المعدات .

٤ - افتتح في مستشفى دمشق جناح خاص لأمراض الاذن والانف والحنجرة يتسع لـ ٤٠ سريراً .

٥ - أنشئت في المستشفى الوطني في حلب شعبة لأمراض الاذن والانف والحنجرة .

- ٦ - أنشئت في مستشفى دير الزور شعبة لأمراض العيون .
- ٧ - أحدثت في مستشفى درعا شعبة لأمراض العيون .
- ٨ - جهز مصحح ابن النفيس بدمشق بغرفة عمليات حديثة لجراحة الصدر .

٢ - بناء مستشفيات جديدة :

تبني في بعض المحافظات مستشفيات جديدة للاستعاضة عن المشافي القديمة من جهة ، ولاستكمال حاجة الاقليم من المشافي من جهة أخرى ، بادئين بمراكز المحافظات ، ليكون في كل مركز محافظة مايفي بحاجتها الضرورية ، على أن يعمل بعد ذلك على احداث مشاف في مراكز المناطق التي لا توجد فيها مشاف ، بادئين بالضرورة منها والا هم ، وتقسم المشافي الجديدة الى :

(أ) المستشفيات التي انتهى العمل فيها وبدى بتجهيزها وهي :

- ١ - مستشفى أمراض العيون بدمشق : يستوعب ١٠٠ سرير ، وسيكون جاهزا في أواخر شهر تموز « يوليو » ١٩٦٠

٢ - مستشفى دير الزور (الاميركي سابقا) الذي استملك حديثا ، وهو يستوعب ٧٥ سريرا ، وسيتم تجهيزه في نهاية يوليو ١٩٦٠

- ٣ - تم شراء مستشفى الارسالية الامريكية في دير الزور .
- ٤ - تم ترقيم وتجهيز المستشفى المعروف بالمستشفى الانجليزى في دمشق لأمراض العيون .

- ٥ - تم تجهيز مستشفى يبرود .

المستوصفات :

يوجد في الاقليم الشمالى ١٤٦ مستوصفا في دمشق وحلب

• وحمص وحماء واللاذقية ودير الزور والحسكة ودرعا والسويداء •

المستوصفات الجديدة :

في سنة ١٩٥٩ تم بناء تسعة مستوصفات ، وهي موزعة على الشكل التالي :

— ثلاثة مستوصفات في محافظة السويداء ومستوصف لاهته ومستوصف طربا ومستوصف خلخلة •

— ثلاث مستوصفات في محافظة دير الزور هي :

— مستوصف دير الزور ومستوصف السسبسخة ومستوصف تل أبيض •

— مستوصف في محافظة الحسكة هو : مستوصف تل معروف •

— مستوصف مدينة بانياس •

— مستوصف البياض لمكافحة السبل في مدينة حماه •

وسيباشر بناء مستوصف في قرية السخنة من محافظة حمص •

رعاية الطفولة والامومة :

تولى الدولة موضوع رعاية الاسرة وحمايتها كل اهتمامها في مختلف مجالات نشاطها الاجتماعي والصحي والثقافي •

وتقوم بمهام تقديم الخدمات الصحية لرعاية الطفولة والامومة دائرة خاصة في وزارة الصحة ، هي دائرة رعاية الطفولة والامومة ، لها ادارتها العامة ومركزها التدريبي النموذجي في دمشق ، ومراكز ومستوصفات الرعاية الموزعة في احياء المدن الكبرى وفي مختلف مدن الاقليم •

وقد افتتحت وزارة الصحة خلال السنوات الاخيرة اربعة عشر مركزا لرعاية الطفولة والامومة ، موزعة على الشكل التالى :

- اربعة مراكز فى دمشق بما فيها المركز التدريبى النموذجى .
- ثلاثة مراكز فى حلب .

مركز واحد فى كل محافظة من بقية محافظات الاقليم ، وقد تم تأسيس مركز السويداء فى عام ١٩٥٨ ، كما تم تأسيس مركزى دير الزور والحسكة فى منتصف عام ١٩٥٩ . وافتتح أخيراً مركز فى مدينة درعا .

وقد نصت الاتفاقية التى وضعت بين وزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية لاستئصال الملاريا ، على أن يقوم العمل بالتعاون خلال خمس سنوات تبدأ من عام ١٩٥٦ وتنتهى بنهاية عام ١٩٦٠.

وان خبراء الملاريا فى منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة قد اتضح لهم من دراساتهم للمراحل التى وصلت اليها أعمال استئصال الملاريا فى الاقليم السورى ، أن من الضرورى استمرار الجهود مدة أربع سنوات أخرى ليتم استئصال الملاريا استئصالاً نهائياً ، وقد تقدموا بمشروع اتفاقية لامتداد التعاون بين منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة أربع سنوات أخرى تنتهى عام ١٩٦٤

وتمكنت أعمال استئصال الملاريا خلال عام ١٩٥٩ من حماية ١٠٤٨٦٢٨ نسمة ، وقد شملت كافة المناطق المزرعية الباقية فى الاقليم السورى .

البهارسيا والانكلوستوما :

وضعت خطة لمكافحة البهارسيا والانكلوستوما ، فى محافظات دير الزور والحسكة وحماه .

وفى الاقليم المصرى

أولت الثورة رعايتها للقطاع الصحى فوفرت له الامكانيات والوسائل ليتمكن من القضاء على المشاكل الصحية التى طالما وقفت حائلا دون تقدمه وتطوره ، فتتابعت سلسلة الانشاءات والمشروعات من أجل توفير العلاج والدواء لكل مواطن ، كما توجت هذه النهضة الاصلاحية بأكبر مشروع تنظيمى ألا وهو نظام اللامركزية الذى يهدف الى توفير الخدمات العامة لجميع المواطنين فى أسهل الصور واسرعها وحيث توجد المشاكل الفعلية .

المستشفيات العامة :

منذ عام ١٩٥٢ والاعمال الانشائية قائمة على قدم وساق لتعميم الخدمات المتنوعة التى تؤديها مستشفيات الوزارة فى مختلف المناطق والاقاليم . وفى عام ١٩٥٢ كان عدد المستشفيات العامة التابعة لوزارة الصحة ٩٠ وحدة وارتفع هذا العدد الى ١٠٧ وحدة فى عام ١٩٦٠ ، كما ارتفع عدد الاسرة من ٦١٤٧ سريرا فى سنة ١٩٥٢ الى ٧٥٢١ سريرا فى عام ١٩٦٠ ، كما تم أيضا فى خلال هذه الفترة تحويل ٨ مجموعات صحية الى مستشفيات مركزية . وعملت الوزارة على تعميم مراكز نقل الدم حتى أصبح فى جميع المحافظات والمديريات مراكز لخدمة المواطنين واسعاف المرضى وحالات الطوارئ وكذلك عززت المستشفيات بخدمات علاج الاسنان . وفى عام ١٩٦٠ وحده أنشئ خمسة مراكز جديدة للأسنان . وكان من نتيجة هذا التوسع فى المشروعات الذى صحبه التقدم المضطرد فى وسائل تحسين الخدمة ورفع مستوى الكفاية الفنية بين الافراد العاملين فى هذه الخدمات أن أدى كل هذا الى زيادة العناية بين جمهور المنتفعين من هذه المؤسسات واقبالهم عليها حتى ارتفع عدد مرضى العيادات الخارجية من ٤ مليون فى سنة ١٩٥١ الى ٨ مليون فى سنة ١٩٥٨ - ١٩٥٩ ، كما زاد عدد

مرضى الاقسام الداخلية من ١٢٠.٠٠٠ فى سنة ١٩٥١ الى ٢٣.٠٠٠ فى سنة ١٩٥٨ - ١٩٥٩ كما ارتفع عدد المرضى الذين فحصوا بالاشعة فى سنة ١٩٥١ من ٣٩.٠٠٠ الى ١٨٣.٠٠٠ فى سنة ١٩٥٨ - ١٩٥٩ ، وارتفع عدد مرضى اقسام الاسنان بالمستشفيات من ١٤٨.٠٠٠ فى سنة ١٩٥٢ - ١٩٥٣ الى ٣٦١.٠٠٠ فى سنة ١٩٥٧ - ١٩٥٨ .

كما شمل هذا التوسع الخدمات العلاجية الاخرى كالحميات والامراض الجلدية والتناسلية وللدلالة على هذا بلغت احصائيات المرضى المعالجين فى عام واحد هو سنة ١٩٥٨-١٩٥٩ ٩٣.٠٠٠ مريضا بوحيدات الحميات و ٧٤٥.٠٠٠ مريضا بوحيدات الامراض الجلدية و ٨٩.٠٠٠ مريضا بوحيدات الامراض التناسلية . وتعزيزا للخدمات العلاجية عملت الوزارة على تزويد جميع المناطق بمراكز الدم ، وساهمت مساهمة فعالة فى تنظيم خدمات الاسعاف والحالات الطارئة كما عملت على توفير الدواء فى وحداتها وصرفه فى عبوات نظيفة .

الامراض الصدرية :

كانت مشكلة الامراض الصدرية من اهم المشاكل الصحية التى اهتمت بها الوزارة وقامت بدراستها من كافة النواحي الوقائية والعلاجية والاجتماعية واتبعت هذه الدراسة بسلسلة من الانشاءات والمشروعات . وفى عام ١٩٥٢ كان عدد الاسرة ٣٧٧٥ فأصبح فى عام ١٩٦٠-٨٧٨٤ وبالنسبة للمستوصفات الدرنية كان عددها عام ١٩٥٢ ٢٧ مستوصفا وفى عام ١٩٦٠ وصل عددها الى ٦٤ مستوصفا . ولم تكتف وزارة الصحة بهذه المنشآت ، فعندما وضع لها أن هناك مرضى ما زالوا خارج هذه المستشفيات والمستوصفات بدىء فى مشروع العلاج المنزلى الذى يغطى احتياجات كثير من المرضى الذين قد لا تتاح لهم فرصة العلاج بهذه المستشفيات . كما اشتمل البرنامج أيضا على تعزيز وسائل وقاية المواطنين وتحصينهم واكتشاف الحالات المبكرة

بوسائل الفحص الجموعى بالاشعة وغيرها وكذلك تعزيز الرعاية الاجتماعية والتوسع فى مشروعات التأهيل المهنى ورعاية الناقهين .

كما عنتت حكومة الثورة بالخدمات الاجتماعية لمرضى الدرن عناية فائقة كما يتبين من زيادة اعتمادات الاعانات للمرضى من ٦٠٠٠ جنيه الى ١٠٠٠٠ ر. ١٠٠٠ جنيه وبلغ عدد المرضى الذين ينتفعون بهذه الاعانات ٧٣٧٤ مريضاً ، وكذلك اهتمت بتدعيم فروع الخدمات الاجتماعية الاخرى كالتأهيل المهنى والترفيه ، ويقوم على هذه الخدمات عدد كبير من الاخصائيين الاجتماعيين . وبلغ عدد مراكز التأهيل المستحدثة خمسة مراكز داخل مصحات وخمسة مراكز خارجية . وقد ساهمت بعض الهيئات الاهلية بنصيب وافز لحل هذه المشكلة نظير الاعانات التى تمنحها الوزارة لهذه الهيئات .

وقد تكلفت مشروعات الدرن فى عهد الثورة ١٠٠٠ ر. ١٨٠٠ ر. ١٠٠٠ جنيه على ما اعتمد فى الميزانية العامة .

الامراض العقلية والنفسية :

عند قيام الثورة كان كل النشاط الموجود بميدان الصحة العقلية والنفسية مقصوراً على مستشفين للأمراض العقلية بالعباسية والحائكة وعيادتين نفسييتين فى القاهرة . وتحقيقاً لاهداف الثورة من نشر الخدمات الصحية بين المواطنين عملت الوزارة على التوسع فى هذه الخدمات وتحسين الخدمة العلاجية بها فعملت على النهوض بالمستشفيات العقلية حتى تتبع فى نظمها وطرق العلاج بها أحدث ما وصل اليه العلم فى رعاية المرضى وعلاجهم وتحقيقاً لذلك أصبحت العقاقير الجديدة فى تناول المرضى ، كما أنشئت أقسام خاصة للعلاج بالانسولين والعلاج بالعمل والترفيه .

وفى سبيل رفع مستوى العلاج أنشئ معمل كيمائى حيوى

بمستشفى العباسية يقوم بعمل الفحوص العملية اللازمة مع اجراء
بحوث علمية .

وقد كان من نتيجة هذه الجهود كلها وتحسين مستوى الخدمة داخل
المستشفيات أن نقصت المدة اللازمة للعلاج فى نسبة غير قليلة من
الحالات .

أما بالنسبة للعيادات النفسية فنظرا لما تقوم به من مجهودات
وقائية فى مكافحة الاضطرابات النفسية والعقلية عملت الوزارة على
التوسع فيها فزاد عددها الى سبع منها أربع عيادات بالقاهرة وثلاثة
خارج القاهرة .

وما زال الاقبال على هذه العيادات فى زيادة مضطردة لذلك أعطيت
اولوية خاصة فى مشروعات النهوض بالصحة العقلية والنفسية .
كما تم انشاء مركز لعلاج الصرع وعيادة خاصة فى أحد مستشفيات
القاهرة رعاية للمرضى بهذا الداء .

أما بالنسبة لعيادات الطلبة فقد كان الموجود من هذه العيادات فى
عام ١٩٥٢ عيادة واحدة مركزها القاهرة . وقد أصبح عدد هذه
العيادات الآن ثلاث بالقاهرة والاسكندرية وأسيوط ، زودت
بالاخصائين وبالأجهزة والادوات اللازمة لمعالجة الاضطرابات النفسية
ونشر الثقافة الصحية والنفسية بين جمهور التلاميذ وذويهم ، حتى
يتحقق للجيل الجديد من صحة البدن والنفس ما يكفل حسن اضطلاعه
بالآمال التى تعقدها الثورة عليه .

مكافحة وعلاج الارماد :

ويمكن تلخيصها فى الآتى :

- ١ - تثبتت جميع الوحدات المتنقلة فى الجهات الهامة التى تعتبر أشد
حاجة من غيرها بعد تعميم الفروع الرمدية بالوحدات المركزية .

- ٢ - انشاء ١٠ فروع رمدية جديدة .
- ٣ - استبدلت الخيام بأكشاك خشبية فى بعض المستشفيات الرمدية
- ٤ - انشاء ٤ عيادات لعلاج الحول .
- ٥ - تشترك الوزارة مع الهيئة الصحية العالمية وهيئة اغاثة الطفولة فى مشروع مكافحة الارماد ضمن مشروعات مركز التنظيم والتدريب بقلوب وهى تقوم الآن بتنفيذ المشروع بين تلاميذ المدارس الابتدائية بمديرية الشرقية .

الصحة الوقائية :

لا شك أن قياس تقدم ونجاح الخطط الطبية والصحية التى تنفذ فى أنحاء الاقليم الجنوبى هو منع انتشار الامراض وحصرها قبل استفحالها . وقد نجحت وزارة الصحة فى هذا المضمار نجاحا بعيد المدى ويكفى أن نقرر لتوضيح هذه الحقيقة أنه لم يحدث أية اصابة فى البلاد من الامراض الكورنتينية وهى الكوليرا والطاعون والحمى الصفراء رغم وقوع عدة أوبئة فى الدول المحيطة بالجمهورية العربية المتحدة ورغم أن وسائل النقل من شأنها أن تساعد على نقل العدوى ورغم أن موضع البلاد بوصفها تتوسط ثلاثا من أكبر قارات العالم من شأنه أن يعرضها دائما لخطر العدوى بمختلف الاوبئة الطارئة وفى هذا كله دليل على كفاية وسائل الوقاية والمكافحة .

وتقوم خطة الوزارة على تغطية جميع المناطق تدريجيا بمكاتب الصحة وقد بلغ عدد هذه المكاتب التى أنشئت منذ قيام الثورة حتى الآن ٣٣ مكتبا ، هذا فضلا عن التشريعات الحديثة التى صدرت فى الفترة الاخيرة والتى تتمشى مع روح العصر والتطور العلمى الذى شمل جميع المرافق الصحية والطبية ، كما أخذت أحدث الوسائل فى أعمال الوقاية والتحصين والتطهير والتعفير مما كان له أثره فى منع انتشار الامراض المعدية .

الحجر الصحي :

ادارة الحجر الصحي هي أحد الاجهزة الحيوية الهامة التي تشكل سياجا منيعا يحمي البلاد من غائلة الامراض الوافدة وتقيها من شر الامراض الكورنتينية المختلفة . . لذلك لم تضمن عليه الثورة بكل الامكانيات والوسائل التي تستلزمها الاعباء الملقاة على عاتقه فتم اصدار القوانين الصحية ولوائح الحجر الصحي وروعى فيها ادخال أحدث النظم المعروفة وتخفيف الاجراءات المتعلقة بالبضائع الخاضعة لاجراءات الحجر الصحي بما لا يتعارض مع كفاءة وقاية البلاد من خطر دخول الامراض الكورنتينية .

وتم أيضا إلغاء رسم الحراسة الصحية الذي كان يفرض على الحجاج القادمين من البلاد العربية المجاورة تشجيعا لهم على اتخاذ طريقهم الى الحجاز عن طريق الاقليم الجنوبي من الجمهورية .

وفى عهد الثورة تم بناء أربعة أقسام جديدة لاستقبال حجاج الطائرات بمحجر الطور كما تم بناء معزل جديد بمطار القاهرة وآخر فى بور سعيد وأجرى تجديد معزل مطار الاسكندرية ، كما جهزت وحدات الحجر الصحي بأحدث الوسائل استكمالا لراحة الحجاج والمسافرين بصفة عامة .

الثقافة الصحية :

لا شك أن كثيرا من المشاكل الصحية يقتضى حلها جهودا شعبية منظمة تشترك فيها جميع الهيئات الشعبية وعلى رأسها الاتحاد القومى لتعمل على نشر الوعي والتثقيف الصحي .

وقد تم فعلا تشكيل لجنة دائمة للتثقيف الصحي تضم جميع الجهات المعنية لوضع سياسة تخطيطية وتنسيقية تتبعها لجان اقليمية تشرف على خطط التثقيف على مختلف المستويات سواء فى القرى أو البنادر

أو الشياخات • ومن جهة أخرى أعدت الوزارة عدتها لتوفير الامكانيات واعداد الوسائل التثقيفية لتكون طوع هذه اللجان عند تنفيذ حملات الارشاد الصحى والتى سيشترك فيها أطباء وزارة الصحة وهيئاتها المختلفة ولجان الاتحاد القومى والمعلمون ومجالس رعاية الشباب الاقليمية ورجال الوعظ والارشاد وغيرهم • وقد قام قسم الثقافة الصحية فى عهد الثورة بنشاط متعدد يتضمن انشاء صالتين للمعرض للتثقيف الصحى فى القاهرة وانشاء مكتب للتثقيف الصحى بكفر الشيخ ووحدة متنقلة لمناطق الحدود ، كما أقيمت المتاحف الاقليمية فى بعض الاقاليم وساهم قسم الثقافة الصحية بالتعاون مع الجهات الحكومية والاهلية فى حملات المشروعات الصحية وغيرها •

رعاية الامومة والطفولة :

تهدف رسالة الوزارة الى تقليل أخطار الحمل والوضع والى خفض نسبة وفيات الوضع والاطفال وايجاد نسل سليم قوى خال من العلل والامراض المختلفة حتى ينشأ منه شعب قوى الجسم صحيح العقل يشغل مكانا مرموقا بين شعوب العالم •

ولتحقيق هذه الاهداف تبذل كل الجهود للعناية بالحامل والام والطفل وتقليل أخطار الحمل والوضع ومضاعفات الولادة والقضاء على حمى النفاس وتجنيب الام وطفلها شر الامراض الوراثية والوبائية والنزلات المعوية والصدفية ومكافحة الرمد والكساح والتحصين ضد شلل الاطفال والدفتريا والدرن والتطعيم ضد الجدري وكذا ارشاد الام الى أبسط الطرق الصحية وأنجحها وطرق الرضاعة الصحيحة لتتمكن من تربية طفلها تربية قوية لاعداد جيل سليم خال من الامراض •

ويبلغ عدد مراكز رعاية الطفولة والامومة الآن ٩٥ وحدة موزعة على القاهرة والمحافظات والمديريات وبنادر المراكز ومنها ١٤ مركزا

أنشئت فى الثمانى سنوات الاخيرة وذلك بخلاف ثلاث دور لحضانة
الاطفال اولاد الامهات العاملات ، ٢٢ مدرسة لمساعدات المولدات ، ١٥
مدرسة للدايات وملجأ للاطفال اللقطاء .

وتبعاً لذلك زاد عدد المترددات على مراكز رعاية الامومة والطفولة
من ٢٤٥٠٠٠ سنة ١٩٥٢ الى حوالى مليون سنة ١٩٥٩ ، وعدد الولادات
عام ١٩٥٢ - ١٣٨٠٠٠ فأصبح فى عام ١٩٥٩ عدد ١٧٠٠٠٠ وكان
عدد الاطفال الذين عولجوا بهذه المراكز عام ١٩٥٢ - ١٩٠٠٠٠٠
وزاد عددهم سنة ١٩٥٩ فأصبح ٢٥٠٠٠٠٠ طفلاً .

مكافحة الجذام :

تعمل وزارة الصحة على استئصال شأفة هذا المرض المزمن القديم من
البلاد وذلك باكتشافه ودراسة الاسباب والظروف التى ساعدت على
ظهوره وعزل المرضى وعلاجهم بأحدث الطرق والمستحضرات الطبية
وتأهيلهم والعناية بشئونهم الاجتماعية عناية تشجعهم على البقاء فى
هذه الاماكن .

وقد أنشأت الوزارة مستعمرتين زراعتين صناعيتين كل منهما
مستكملة أسباب الحياة الطبيعية احدهما فى أبى زعبل والاخرى بجهة
العامرية ..

وتمشياً مع روح العهد الجديد قام قسم الجذام بتنفيذ الافراج عن
المرضى الذين تتوفر فيهم بعض الشروط واستمرار علاجهم فى
العيادات الخارجية وتأهيل المفرج عنهم ومساعدتهم مادياً . هذا وقد
أنشئت جمعية أهلية تخدم هذه الاهداف والاعراض وقد قررت وزارة
الصحة منحها اعانة قدرها ١٠٠٠٠ جنيهاً حتى يمكن أن تقوم برسالتها
على الوجه الاكمل .

هذا وقد صدر قرار جمهورى بالموافقة على انتداب الموظفين

والمستخدمين وعمال اليومية المصايين بمرض الجذام للعمل بمستعمرات الجذام حتى لا تنقطع عنهم مرتباتهم التي هي مورد رزقهم ورزق عائلاتهم .

قسم التغذية :

لما كانت التغذية التي تقوم على أساس سليم من أهم العوامل لتحسين صحة الفرد وإنتاجه ، فقد أنشأت الوزارة في عهد الثورة معهدا للتغذية لأجراء البحوث العلمية على المواد الغذائية وبحث الحالة الغذائية وكشف حالات سوء التغذية والعمل على مكافحتها في جميع أنحاء الجمهورية .

كما يقوم بتقدير الاحتياجات الغذائية لفئات الدخل والسن والمجهود المختلفة ووضع الوجبات الغذائية الملائمة لوحدات الجيش والمدارس والملاجئ والمستشفيات والمصانع والمؤسسات المختلفة ويعمل على نشر الثقافة الغذائية بين المواطنين . وتعمل الوزارة على تزويد هذا المعهد بالفنيين اللازمين واعداده بأحدث الاجهزة العلمية والمعدات الفنية وتوسيع مبانيه وذلك ببناء معهد جديد للتغذية اعتمد له بميزانية ١٩٦٠/٥٩ المبالغ اللازمة .

مراقبة الاغذية :

يقوم قسم مراقبة الاغذية بمراقبة كافة المواد الغذائية مراقبة دقيقة في المحافظات والمديريات وذلك بواسطة مفتشى الاغذية الذين يقومون بالتفتيش المستمر على المواد الغذائية بالمحلات والاسواق والطرق والموانئ . وقد كانت فرق الاغذية حتى عام ١٩٥٢ - ٣٧ فرقة فبلغ عددها الآن ٥٦ فرقة . وتمشيا مع التطور الثوري في جميع المرافق قامت الوزارة باصدار وتعديل عدة تشريعات وقرارات تهدف الى حماية المواطنين على أسس علمية حديثة يمكن تطبيقها في يسر وسهولة

ولما كان على الباعة الجائلين أمر هام للغاية وهم فئة كبيرة ولهم اتصال مباشر بالجمهور لذلك أنشئت ٦ مكاتب لمراقبة الباعة الجائلين ولتيسير استخراج التصاريح الصحية لاحكام الرقابة عليهم وتعمل الوزارة على تعميم هذه المكاتب فى جميع المناطق بالاقليم الجنوبى .

صحة البيئة :

لما كانت الصحة العامة للمواطنين مرتبطة ارتباطا وثيقا بالبيئة التى يعيشون فيها حيث عن طريقها ينقل أغلب الامراض لذلك تبذل وزارة الصحة جهادا كبيرا لرفع مستوى البيئة حتى يمكن القضاء على العوامل التى تساعد على انتشار الامراض . ونظرا لان المياه من اهم ضروريات الحياة وعن طريقها قد ينتشر بعض الامراض لذلك تعمل الوزارة على أن تكون مياه الشرب مأمونة ونقية وقد قام القسم بدراسة المواضيع الخاصة بهذا المرفق واتخذت لجنة المياه العليا القرارات اللازمة لهذا الغرض .

وكذلك تم البت فى أعمال المجارى ودراسة المشروعات الخاصة بها بما يضمن رعاية المواطنين . وكفالة المرافق الصحية المناسبة . كما لاحظ القسم وجود عدد كبير من الجبانات القديمة غير المستعملة أوقف الدفن فيها من مدة طويلة تربو على عشرات السنين ويقع معظمها وسط المساكن أو بالقرب منها ، ولهذا رأت الوزارة اخلائها من الرفات والعظام . وقد خصص لذلك المبالغ اللازمة لهذا الغرض وقد تم خلال تلك المدة اخلاء جبانات قديمة عددها ٢٣٠ جبانة تم تسليمها للاملاك الاهيرية . .

وبعد قيام التنظيم الجديد بوزارة الصحة القائم على اللامركزية أصبحت المناطق الطبية تقوم بسائر أعمال الجبانات ولا تعود الى الوزارة الا بشأن القرارات الوزارية .

قسم الصحة الصناعية :

تمشيا مع اهتمام الدولة وحركة التصنيع الشاملة ، أنشئ قسم الصحة الصناعية بتاريخ ١٩٥٩/٨/٣ ليقيم بدراسة مشاكل الصحة الصناعية ويبحث تأثير الصناعة على صحة الجمهور وتأثيرها على صحة العمال المشتغلين بها . وفي هذه الفترة القصيرة قام القسم بعدة دراسات هامة منها تأثير الاتربة وزغب القطن على العمال بمحارج ومكابس القطن وطرق وقايتهم من هذه الاضرار . وكذلك دراسة تأثير الاتربة على أهالى منطقة أسوان وبعض عمال المناجم بها ودراسة الصناعات الخاصة بهذه المنطقة . كما قام القسم بالاشتراك مع ادارة الامراض الصدرية بالوزارة بعمل مسح بالاشعة الجموعية لجميع أهالى المنطقة . ودراسة تأثير صناعة الكتان على العمال المشتغلين بها فى منطقة منوف ، وتعمل الوزارة على وضع التوصيات الخاصة بهذه الموضوعات موضع التنفيذ .

الصحة القروية :

عندما صدر القرار الجمهورى رقم ١١٩٩ لسنة ١٩٥٩ الخاص بالتنظيم الجديد لوزارة الصحة التنفيذية لتنفيذ اللامركزية اضطلعت الادارة العامة للصحة القروية اعتبارا من ١٩٥٩/٨/١٥ بما كانت تقوم به مصلحة الصحة القروية قبلا وذلك من الناحية الفنية . أما الاشراف الادارى فقد أصبح من اختصاص المناطق الطبية .

وقد تعاونت الصحة القروية مع المصالح والهيئات الدولية فى اصلاح الريف فاشتركت مع الاصلاح الزراعى فى تنفيذ برنامج يهدف الى رفع مستوى الحياة الريفية وذلك بمنقطة أبيس كما اشتركت أيضا فى برنامج لتحسين الصحة القروية بشبرامنت وكانت تهدف فى ذلك الى الوصول الى برنامج عملى فى الخدمات الصحية الريفية وتحسين صحة البيئة لامكان تطبيقه فى المناطق الريفية الاخرى .

وفي عهد الثورة قامت الوزارة بتدعيم جهاز الصحة القروية وتم استلام وتجهيز ٥١ مجموعة وذلك حتى سنة ١٩٥٦ . ثم أرجىء إنشاء المجموعات الصحية ابتداء من سنة ١٩٥٣ - ١٩٥٤ عندما بدأ إنشاء الوحدات المجهزة .

وقد والت إدارة الصحة القروية مضاعفة الجهد لاستكمال العمل بجميع فروع كل مجموعة صحية وتجهيزها بمقومات ذلك متغلبة في ذلك على ما يعترضها من صعاب فزاد عدد الأقسام الداخلية بالمجموعات من ١١٠ سنة ١٩٥١ إلى ٢١٠ سنة ١٩٥٦ وإلى ٣٠٨ سنة ١٩٥٩ ، وأصبح عدد الأسرة سنة ١٩٥٩ - ٣٧٣٢ بعد أن كان ١٦٠٣ سنة ١٩٥١ وذلك بالرغم من تحويل بعض المجموعات الصحية إلى مستشفيات مركزية وإلغاء البعض الآخر لوجود وحدات مجهزة عاملة في مقارها ، كذلك اضطرت الزيادة في الفروع الأخرى بالمجموعات فزاد عدد أقسام الأمراض المتوطنة من ١٩٨ سنة ١٩٥١ إلى ٢٤٧ سنة ١٩٥٩ وزاد عدد فروع رعاية الأمومة والطفولة من ١٤٩ إلى ٢٢٢ في نفس الفترة كذلك زاد عدد مكاتب الصحة بالمجموعات الصحية من ١٩٥ إلى ٢٣٠ .

وكان من أثر التوسع المضطرد في خدمات الصحة القروية أن ازداد إقبال المواطنين عليها وارتفع عدد المرضى المترددين على المجموعات للعلاج الخارجي والداخلي من ١٤٢٢٠٠٠ في عام ١٩٥٠ إلى ٢٦٩١٠٠٠ مريضا في عام ١٩٥٩ وعدد مرضى الأمراض المتوطنة من ٧٤٢٠٠ مريضا في سنة ١٩٥٠ إلى ٢٨٦٨٣٦٩ مريضا في سنة ١٩٥٩. وعدد حالات الحوامل الجدد والمترددين من ٢٢١٨١٦ في سنة ١٩٥٠ إلى ٥٣٦٨٧٣ في ١٩٥٩ وعدد الأطفال الذين تردوا على المجموعات الصحية من ٤٠٢٨٦٥ في سنة ١٩٥٠ إلى ٨٢٣٣٥٨٣ في سنة ١٩٥٩ .

كما قامت الصحة القروية بالتوسع فى أعمال تحسين البيئة التى تهدف الى رفع المستوى الصحى للمواطنين بالقرى وذلك عن طريق تزويد منازلهم بالمراحيض القروية الصحية لصرف الفضلات بطرق صحية وذلك لوقايتهم من الامراض المعدية والطفيليات ، وكذا اقامة مجموعات من الحنفيات بالقرى أو طلمبات يدوية بالنواحي التى لم تصل اليها المياه من عمليات وزارة الشئون البلدية والقروية .

وقد شملت أعمال تحسين البيئة منذ قيام الثورة مديريات الجيزة والقليوبية والمنوفية .

ومنذ قيام الثورة المباركة حتى الآن تم اقامة ١٨٩١٨ مرحاض بنواحي مختلفة بمديريات الجيزة والقليوبية والمنوفية والدقهلية والمنيا . كما أقيمت ١٥ من مجموعات الحنفيات و ٢٠ طلمبة يدوية يضاف الى ذلك أعمال النظافة وازالة القمامة بالمناطق التى تشملها أعمال تحسين البيئة .

ومما لا شك فيه أن الاعتمادات مهما بلغت لا تسمح بتعميم هذه الخدمات على نطاق واسع بمفردها وهذا يوضح أهمية اشتراك المواطنين عن طريق لجان الاتحاد القومى فى القيام بهذه الخدمات وتعويض ما تقصر الاعتمادات عن القيام به .

الامراض المتوطنة :

تسبب مرض البلهارسيا فى الاقليم الجنوبى من الجمهورية العربية المتحدة فى مشكلة من أهم المشاكل الصحية التى يظهر أثره بوضوح فيما تسببه من نقص فى الانتاج قدره الخبراء بما يزيد عن ٨٠ مليون جنيه سنويا . وتبلغ متوسط نسبة الاصابة بها فى الاقليم الجنوبى ٦٠٪ .

لذلك قامت حكومة الثورة بمجهود كبير للتخلص من هذه الامراض

أو على الأقل الحد من انتشارها وخفض نسبة الإصابة بها بين الأهالى الى أقل مستوى ممكن بحيث لا تعطل الجهود المبذولة لرفع مستوى الفرد ومضاعفة الانتاج - وقد نجحت فعلا وزارة الصحة فى السيطرة على هذا البلاء وانخفضت نسبة الإصابة به خصوصا فى المناطق التى تركزت فيها عناصر العلاج والمكافحة الى حوالى ٣٥٪ وفى المناطق الأخرى أمكن الإبقاء على نسبة الإصابة كما هى بالرغم من زيادة عدد السكان والتوسع المتزايد فى وسائل الرى المستديم ويرجع الفضل فى هذا النجاح النسبى الى الجهود الكبيرة التى قامت بها الأجهزة العلاجية ووحدات مكافحة البلهارسيا .

ومنذ بداية الثورة حتى الآن يجرى التوسع باضطراد فى زيادة وتعزيز الخدمات العلاجية والوقائية من هذا المرض وبلغ عدد الوحدات التى قامت الوزارة بإنشائها ١٦٨ وحدة وزعت كلها فى صميم الريف بالإضافة الى إنشاء خمسة فروع للأمراض المتوطنة بالمستشفيات المركزية .

١

كما قامت الوزارة بتخصيص أكثر من ٢٠٠٠ سرير فى الأقسام الداخلية لقبول وعلاج الذين لا تسمح حالاتهم بالعلاج فى العيادات الخارجية .

هذا وقد ساهم فى حملة علاج ومكافحة البلهارسيا ووحدات الوزارة المختلفة وكذلك الوزارات الأخرى وبلغ عدد الوحدات التى تقبـلـوم بنصيب وافر فى هذا المجهود ٩٦٠ وحدة .

أما أعمال المكافحة فتهدف الى تجنب المواطنين الاصحاء الوقوع فى مخالاب المرض وكذا التقليل من فرص تكرار العدوى فى المرضى منهم حتى لا يصل المرض الى المضاعفات الخطيرة الفتاكة .

وتحقيقا لهذه الاهداف زادت عدد المعامل الفرعية التى تقوم بفحص

القواقع لمذنبات البلهارسيا من ١٦ الى ٧٠ معملا. كما زاد عدد القواقع
المفحوصة سنويا من ٥٠٠ ألف قوقعة الى ٦ ملايين قوقعة أى حوالى
اثنى عشر ضعفا وذلك للكشف عن الاماكن الخطرة من حيث نقل
العدوى والمبادرة بمعالجتها بمبيدات القواقع . ويقوم القسم بفحص
ما يزيد عن مليون وربعمليون من قنوات الري والصرف سنويا يعالج
فيها بمبيدات القواقع نحو ٢٠ ألف مجرى مساحتها نحو ١٥ ألف
كيلومتر مما أدى الى انخفاض نسبة الاصابة بالبلهارسيا هيمانوميوم
فى القواقع من ٤٣ر٠٪ الى ١٣ر٠٪ وبالبلهارسيا مانسونى ١٦ر٠٪

كما تم ابادء القواقع الناقلة للبلهارسيا من الواحات الداخلة
والواحات الخارجية ابادء عامة .

وتهتم الوزارة اهتماما خاصا بدراسة عوامل الري والصرف وأثرها
على انتشار القواقع وهناك لجان مشتركة بين الوزارة وبين وزارة
الاشغال ووزارة الزراعة لدراسة مشروعات الري والصرف والتعاون
فى وضع خطة طويلة الاعد لتطهير قنوات الري والصرف والحصول على
الآلات اللازمة لذلك .

ونظرا لنجاح مادة البنتاكلوروفينات الصديوم فى ابادء قواقع
البلهارسيا من منطقة وراق العرب التجريبية فضلا عن أنها تقتل
القواقع وأجنة البلهارسيا ومنه نباتها بنفس النسبة التى تقتل بها
القواقع فقد تقرر استعمال هذه المادة جنبا الى جنب مع مادة سلفات
النحاس فى أعمال المكافحة وسيبدأ فى استعمالها فى ابادء قواقع
البلانوريس من مصر الوسطى بمجرد استكمال استيراد المهمات اللازمة
لاستعمال هذه المادة .

مكافحة الملاريا :

لا شك أن مرض الملاريا من الامراض التى تؤثر فى الطاقة البدنية

وبالتالى الانتاجية للمواطنين خصوصا فى الاعوام الاخيرة التى بدأ يأخذ فيها صورة وبائية خطيرة .

لذلك وضعت وزارة الصحة نصب عينها اتخاذ جميع الاجراءات للحد من خطورة هذا المرض تمهيدا لاستئصاله نهائيا من البلاد .

وبالرغم من العوامل الطبيعية المتعددة التى تساعد على انتشار الملاريا فى بلادنا مثل ارتفاع منسوب الفيضان فى كثير من الاعوام والتوسع المضطرد فى زراعة الارز والظروف الجوية الملائمة والوضع الجغرافى لموقع البلاد من ناحية المواصلات الا أن الجهود المضاعفة التى بذلتها الاجهزة المختلفة فى وزارة الصحة أدت الى تضيق نطاق الإصابة بهذا المرض فى أضيق الحدود .

فقد عملت الوزارة على زيادة محطات الملاريا فى جهات متفرقة من الاقليم الجنوبى ، ففي عام ١٩٥٢ كانت تتبع هذا القسم ٣٩ محطة رئيسية و ٧٤ مأمورية فرعية لها - فزيد عددها حتى صارت فى عام ١٩٥٩ ، ٤٦ محطة رئيسية و ٧٥ مأمورية فرعية لها .

وقد ترتب على زيادة عدد المحطات زيادة قوة القسم العاملة من فنيين واداريين وعمال وغيرهم .

كما أن الوزارة قد سنت سنة جديدة فى رفع المستوى الفنى لموظفى الملاريا فبدأت باعطائهم دراسات خاصة علمية وعملية لمدة كافية بمركز التدريب بالدقى .

مكافحة الحشرات :

أنشئت معامل القسم بالدقى فى أوائل عام ١٩٥٣ والغرض من انشائها هو عمل الابحاث العملية عن الحشرات الطبية ومدى اختلاف بيئتها فى مصر عن غيرها من الدول وتشمل على معامل لفحص الانواع المختلفة للبعوض سواء الناقل للملاريا أو الفيلايريا كذلك فحص

عينات الدم التي ترد من الجهات المختلفة ، ومعمل للاختبارات البيولوجية لمعرفة مدى تأثير المبيدات الحشرية على الانواع المختلفة من الحشرات ومدى تكون أجيال منيعة ضد هذه المبيدات ، ومعمل لتربية الحشرات ويحتفظ بأنواع مختلفة من الحشرات ذات الاهمية الطبية في مصر ، وكذا معمل لفحص وتحليل المبيدات الحشرية .

وتوجد بها مدرسة خاصة لتدريب الموظفين والمستخدمين المشتغلين في مكافحة الحشرات ولا يقتصر التدريب بها على أبناء الجمهورية العربية المتحدة فحسب وانما توفد اليها الطلبة من البلاد العربية الشقيقة عن طريق الهيئة الصحية العالمية للتدريب على نفس الاعمال لتطبيقها في بلادهم .

وفي عام ١٩٥٥ أنشئت ببلدة مرصفا منطقة لابعاث مرض الفيلاريا المتوطن بتلك الجهة والاماكن المجاورة لها ، فبعد أن كانت نسبة الفيلاريا بها ١٦٪ هبطت الآن الى ١٢٪ ونقلت الحملة الى مناطق أخرى ، كما أنشئت حملة لاستكشاف الحشرات بأنحاء الجمهورية وتحديد أنواعها وأماكن توالدها وطرق التخلص منها للعمل على استئصالها . وفي سنة ١٩٥٩ - ١٩٦٠ تم انشاء مركز التدريب الاقليمي لاستئصال الملاريا بالاشتراك مع الهيئة الصحية العالمية لتدريب الاطباء ومساعدتهم من الجمهورية العربية المتحدة ودول اقليم شمال البحر الابيض المتوسط والدول العربية .

معهد الابحاث :

تقدم معهد الابحاث منذ قيام الثورة تقدما يسترعى النظر ، فقد توسع في أقسامه الداخلية وأضاف اليها أقساما جديدة مساهرا بذلك التطور الحديث للبحوث الطبية وأنشأت فيه الوزارة الوحدات الحديثة وهي وحدة البحوث الراديوبولوجية لفحص تأثير الاشعاع على الانسان

وقسم التجارب البيولوجية ، وقسم الفسيولوجى والفارماكولوجى ،
وقسم البكتريولوجى وقد ألحق به قسم للميكولوجى جارى انشاؤه
وتجهيزه .

وقد تم أيضا انشاء عيادة خارجية بمستشفى المعهد على نمط نموذجى
لعيادة تشخيصية مزودة بجميع المعامل التى تحتاجها لاجراء الفحوص
الملىة والاكلينيكية الخاصة للمرضى ، وكذلك انشىء مركز للتدريب
على مقاومة البلهارسيا بالمبيدات الحديثة وهو مزود بوحدة حالية مجهزة
على أحدث النظم البحثية فى منطقة وراق العرب . كما تم انشاء طابق
جديد للاقسام الداخلية وزود بما يلزمه من أجهزة ومهمات .

ويجرى حاليا اعداد وتجهيز قسم النظائر المشعة بالتعاون الفنى
مع مؤسسة الطاقة الذرية .

الصحة المدرسية :

تشكل الخدمات التى تؤديها وزارة الصحة للطلبة فى مختلف المراحل
ركنا حيويا فى خطة الخدمات العلاجية الوقائية للمواطنين ، فالدولة
تؤمن ايمانا عميقا بأهمية الدور الذى سيضطلع به هذا الجيل فى عملية
البناء والتعمير التى شملت المجتمع الذى نعيش فيه وكان من أول
واجبات وزارة الصحة اعداد النشاء اعدادا صحيا يمكنه أن يؤدي هذا
الدور الذى سيلقى على عاتقه فى الغد القريب .

ومنذ أن قامت الثورة وعمليات التوسع آخذة فى ازدياد كما يتبين
فى انشاء الوحدات المتعددة وبيانها :

١ - انشاء ١٧ وحدة ثابتة ومتنقلة بالمحافظات لعلاج القراع بالاشعة
السطحية .

٢ - انشاء ٩٧ وحدة علاجية فرعية ببنادر المراكز .

٣ - انشاء عيادة نفسية ياسكندرية وأسيوط .

٤ - انشاء تفتيش للصحة المدرسية بكل من منطقة القاهرة التعليمية الوسطى والسويس .

٥ - انشاء عيادة للأمراض الصدرية مزودة بجهاز للفحص الجموعى بمدينة القاهرة .

٦ - انشاء مجموعة علاجية للطلبة بكل من المنيل بمصر القديمة وحلوان .

٧ - انشاء وحدة لقياس السمع بالقاهرة .

٨ - تزويد مستشفى الطلبة بالقاهرة بالآتى :
(أ) مركز لعلاج الروماتيزم ومضاعفاته وقد زود برسام كهربائى للقلب .

(ب) انشاء غرفة عمليات أخرى بالمستشفى .
(ج) توسيع مستشفى الطلبة بالقاهرة وانشاء جناح جديد يسع ٤٠ سريرا .

٩ - انشاء وحدة علاجية متنقلة لعلاج التلاميذ بمدارسهم .

وقد صاحب خطة التوسع المذكورة ازدياد النشاط الذى تقوم به الوزارة فى هذا القطاع ، ففى عام ١٩٥٩ بلغ عدد الطلبة الذين عولجوا من الامراض الباطنية ٤٤٩٩١٨ والرمم ٢٠١٩٤٣ والاسنان ١٨٦٠٧٠ والجراحة ٩٤٩٠٩ والامراض الجلدية ١١٦٣٧٤ والذين فحصوا وعولجوا من الامراض المتوطنة ٤٤٤٠٠٠ والذين طعموا لوقايتهم من الامراض المختلفة كالجدري والدفتريا والتيفود ما يقرب من مليون طالب .

المعامل :

وتعتبر من الخدمات الصحية الانتاجية ، اذ انها تنتج التطعيم

والامصال المضادة لميكروبها الامراض المختلفة كلقاح مرض الكلب ، هذا بالاضافة الى أنها تشمل بنوك الدم ومعامل انتاج البلازما • وقد نجحت المعامل فى تزويد البلاد بكثير من احتياجاتها من هذه المواد بل أمكن اعداد بعض البلاد الصديقة بطلباتها عندما دعت الحاجة الى ذلك •

ولا يخفى كذلك ما تقدمه المعامل البكتريولوجية والباثولوجية من خدمات للطباء العلاجيين والوقائيين على السواء فى تشخيص الامراض والوصول الى مسبباتها واستنباط المستحدث من العلاج لها خصوصا فى حالات الاوبئة مما يمكن لرجال الطب الوقائى من حصرها والعمل على ابادتها قبل أن يستفحل أمرها ويعم خطرها •

وتقوم سياسة الوزارة على تدعيم المعامل القائمة وتعميم المعامل التشخيصية بعواصم المديرية والاهتمام بمعامل الابحاث الوقائية •

وتمشيا مع التقدم العلمى الحديث رأت الوزارة انشاء معمل الفيروسولوجى لتشخيص الامراض المتسببة عن فيروسات مثل الجدرى والانفلونزا وشلل الاطفال والحصبة وغيرها بخلاف تحضير بعض اللقاحات الواقية من الامراض مثل لقاح التيفوس والجدرى وغيرها • وقد عززت الوزارة هذا القسم باخصائيين اكفاء واتفقت مع الهيئة الصحية العالمية على التعاون فى هذا المجال حتى يكون هذا المعمل مركزا دوليا لبحاث الفيروسات وتدريب الفنيين • وكذلك تقسم الوزارة باستكمال معمل رقابة الادوية لمواجهة التوسع المضطرد فى التصنيع المعملى للادوية ورقابة المستورد منها •

ونظرا لما لعمليات جمع وتوزيع وتخزين الدم ومركباته من الاهمية الكبرى فى العلاج والاسعاف وحالات الطوارئ مما يكتنف مباشرتها من خطورة على حياة المرضى والمتطوعين بحكم تنظيمها ، لذلك صدر قانون خاص يحقق هذه الاهداف • هذا وسيتنشى وزارة الصحة هيئة

لمراقبة هذه العمليات والاشراف عليها وتنسيقها مع جميع المناطق وأصبح في كل محافظة ومديرية بالاقليم الجنوبي مركزا لنقل الدم لخدمة المواطنين واسعاف المرضى .

تدريب الاطباء والموظفين وهيئات التمريض :

التدريب هو التقدم في كل عمل سواء كان اداريا أو فنيا لذلك انشأت الوزارة ادارة عامة تتولى دراسة المشاكل الموجودة حاليا والمنتظرة مستقبلا والعمل على تلافي المشاكل وكذلك تدبير جميع وسائل التدريب لاعداد جميع العناصر في كفاية عالية اللازمة لتنفيذ المشروعات والاعمال التي ألقيت على عاتق أجهزة الوزارة .

وعلى ضوء هذه السياسة المرسومة لاختصاصاتها قامت الادارة بتعديل لائحة مدارس ومساعدات الممرضات بما يتمشي مع التطور المطلوب للارتفاع بمستوى هذه الفئة لجعل التوسع في البرامج بما يليق بعمل هذه المهنة الانسانية .

وكذلك عملت الوزارة على توحيد مناهج مدارس الممرضات والموليدات بجميع مدارس الاقليم الجنوبي للجمهورية العربية المتحدة لتوحيد المستوى العلمي ومساواة فئات الخريجات الحاصلات على التراخيص الطبية من وزارة الصحة .

كما تقرر انشاء شعبة جديدة بالمعهد الفني الصحي (شعبة المساعدين الاداريين للمستشفيات تعمل على حسن سير المستشفيات وتفرغ الاطباء لعملهم الفني وجارى تطور برامج الشعب الاخرى القائمة لتتمشى مع روح ادارة التدريب برامج محلية لتدريب الموظفين الفنيين والاداريين والكتابين سواء القدامى منهم أو الجدد .

كما صار التوسع في ايفاد البعثات الداخلية والخارجية للمتخصص العلمي طبقا للتخطيط الذى وضع لمواجهة مشروعات الوزارة في

السنوات القادمة وقد تم ايفاد بعثات داخلية في فروع الطب المختلفة
لكليات الطب الثلاث والمعهد العالي للصحة العامة .

واتماما للخطة الموضوعية للارتفاع بالمستوى الفنى لموظفى الوزارة
على جميع مستوياتهم تتوسع الوزارة فى طلب ايفاد البعثات الخارجية
سواء العلمية أو العملية ليقوم هؤلاء المبعوثين بنقل خبرات العلماء
بالخارج اليها .

كما صار التوسع فى منح الاجازات الدراسية لمواجهة الحاجة الى
التخصص العالى .

ولا تألو الوزارة جهدا فى ايجاد الحلول لمشاكلنا الصحية ولا تقتوائى
فى هذا السبيل عن استقدام الخبراء من الخارج للاستفادة بخبراتهم
فى حل مشاكلنا الصحية .

هذا وقد تم بناء مركز تدريب مزود بالمعامل والاجهزة لتنفيذ برامج
التدريب به .

العلاج الحر :

يقوم قطاع الخدمات العلاجية الحرة بنصيب وافر فى المساهمة فى
خدمة المواطنين وتهدف سياسة الوزارة الى تشجيع الهيئات الاهلية
والمواطنين على المساهمة فى اقامة وانشاء المستشفيات والمنشآت،
بجميع أنواعها . وقد عملت الوزارة على تحقيق هذه الاغراض بتشجيع
الجمعيات والهيئات التى تشرف على المؤسسات العلاجية الحرة حتى
بلغت جملة الاعانات الممنوحة لها من الوزارة فى عام ٥٩ - ١٩٦٠ ما
يقرب من نصف مليون جنيه وذلك نظير تخصيص أسرة للعلاج المجانى
واستقبال حالات الاسعاف والحالات الطارئة بدون مقابل . وتمشيا مع
هذه السياسة أنشئ لأول مرة فى العام الماضى جهاز متكامل للاشراف
على القطاع الاهلى وأطلق عليه مراقبة العلاج الحر .

وكانت سياسة الوزارة تهدف الى تعزيز امكانيات هذا الجهاز حتى يكون أداة فعالة للاخذ بيد المؤسسات الحرة فى طريق التقدم والنجاح وفى الوقت نفسه سلاحا قويا لمحاربة ادعياء الطب وحماية المواطنين من كل من تسول له نفسه استغلال المرضى الضعفاء وكذلك مراقبة تنفيذ قوانين مزاولة المهن الطبية المختلفة .

القومسيونات :

لما كانت لائحة القومسيونات الطبية صدرت عام ١٩٤٩ جامدة ومعقدة فى معاملاتها لبعض فئات الطبقات الكادحة من العمال والموظفين الامر الذى يتنافى مع ما تهدف اليه الحكومة من تحسين الحالة الاجتماعية للمواطنين جميعاء لذلك أوحى فلسفة الثورة ومبادئها الى وزارة الصحة لتعديل هذه اللائحة بما يتفق مع ما وصل اليه التطور العلمى ويتمشى مع الاهداف والاغراض السابقة وقد انتهت الوزارة الى وضع مشروع يهدف الى تيسير والتخفيف من شروط اللياقة الطبية للمرشحين والموظفين مع ضمان اللياقة الطبية المناسبة لطبيعة كل عزل مع تبسيط الاجراءات وتسهيل وسائل الكشف الطبى وتعميم نظام اللامركزية .

هذا وقد أنشأت الوزارة لجانا عامة فى القاهرة والاسكندرية وأسيوط ولجان محلية فى باقى المحافظات تيسيرا للمواطنين ونقل هذه الخدمات اليهم بدلا من انتقالهم الى القاهرة .

المال والاقتصاد

استطاعت الثورة ان تعيد بناء الاقليم الجنوبي وان تنهض به في كافة النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعمرائية . بعد أن خلصت أبناءه من آثار الفساد ، والطغيان والحزبيـة والاستعمار وحققت لهم عزة الحرية والاستقلال ومناعة الأمن والاستقرار .

واستطاعت الوحدة بين ، اقليمي الجمهورية العربية المتحدة أن تحقق وجود أكبر دولة عربية في العصر الحديث ، وان تقرر الخطة الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في اقليمي الجمهورية التي أقيمت على البحث العلمي الدقيق والدراسة العميقة المتقضية والتي توافرت مقومات تنفيذها في آجالها المحددة لترفع مستوى المعيشة وتكفل عدالة توزيع الدخل وتحقيق الرخاء. والرفاهية لكافة المواطنين وفيما يلي عرض لاتجاهات السياسة المالية في كلا الاقليمين :

أولا - في الاقليم الجنوبي

المالية العامة قبل الثورة وبعدها :

كانت الأحوال المالية قبل الثورة زسير على غير هدى من سياسة مالية سليمة أو خطة شاملة مدروسة وكانت التصرفات الحكومية في الشئون المالية لا يربط بينها رابط من اتجاه معلوم ولا تجمع بينها صلة من غرض محدد يستهدف خير الشعب وتحقيق الصالح العام وإنما اتسمت في مجموعها بالارتجال والاشراف والفساد . ومنذ فجر الثورة البيضاء وتولى أبناء الشعب مقاليد الحكم فيه بزعامة بطله وقائده نهضته الرئيس جمال عبد الناصر ، طويت تلك الصفحات السودا. ونشرت صحائف أخرى سجلت جهود الإصلاح المتعاقبة .

الميزانية :

وان المقارنة بين ميزانيات ما قبل الثورة وميزانيات ما بعد الثورة لتكشف عن مدى التطور الذى تناول ما لیتنا العامة وتعكس صورة عن مدى التقدم الذى حققناه فى شتى مجالات حياتنا العامة .

فقد بلغ المصروفات الفعلية للميزانية العادية فى السنوات السابقة على الثورة من ١٩٤٦/١٩٤٧ الى ١٩٥١/١٩٥٢ - مبلغ ٩٢٧٣ من ملايين الجنيهات ، بينما بلغ مجموع المصروفات الفعلية للميزانية العادية فى السنوات الست التالية للثورة - من ١٩٥٢/١٩٥٣ الى ١٩٥٧/١٩٥٨ مبلغ ١٥١٢١ من ملايين الجنيهات بزيادة قدرها ٥٨٤٨ من ملايين الجنيهات ، ووقعت الزيادة فى المصروفات فى النواحي الانتاجية والاجتماعية كالزراعة والصناعة والتربية والتعليم والصحة والشئون الاجتماعية .

على أنه لکى تتسم المقارنة الصحيحة بين المصروفات الفعلية للميزانية العامة فى السنوات المشار اليها ، ينبغى أن يضاف الى مصروفات الميزانية العادية صافى الفرق بين مصروفات الميزانيات الملحقه بميزانية الدولة وبين الاعانات الحكومية التى تدخل فى ايرادات هذه الميزانيات الملحقه والتى أدرجت فى أقسامها المختصة فى الميزانية لعادية .

وبذلك تبلغ مصروفات السنوات الست السابقة على الثورة ٩٢٩٩ من ملايين الجنيهات مقابل ١٧٤٠٣ من الملايين فى السنوات الست التالية للثورة .

وبذلك تبلغ الزيادة فى المصروفات الفعلية فى السنوات الست التالية للثورة على المصروفات الفعلية فى السنوات الست السابقة عليها ٨١٠٤ من ملايين الجنيهات .

وأهم الزيادات فى صافى الفرق بين مصروفات الميزانيات الملحقه وبين الاعانات الحكومية الممنوحة لها ، تقع فى النواحي الانتاجية

والمتصلة بالخدمات العامة ، اذ خص الميزانية الانتاجية ونحوها ١٥٩ر٧
من ملايين الجنيهات .

وتجدر الإشارة الى أن هذه الميزانية الانتاجية لم تكن موجودة
اصلا في عهد ما قبل الثورة بل هي وليدة النهضة الحديثة التي اقامها
العهد الجديد .

وقد بلغت جملة مصروفات الميزانية الانتاجية منذ انشائها حتى
الآن :

جنيه

١٥٩ر٧٠٣ر٦٠٩ مصروفات فعلية في السنوات الست التالية للثورة
١٤٤ر٠١٣ر٢٠٠ مصروفات معتمدة في السنتين الماليتين الاخيرتين

٣٠٣ر٧١٥ر٨٠٩ جملة مصروفات الميزانية الانتاجية في ثماني سنوات

مقابل ٢٨٥ر٨٤٥ر٠٠٠ جنيه في السنة المالية الجديدة وحدها .
أما الميزانية العادية في السنتين الاخيرتين فقد تابعت الصعود في
مصروفاتها المقدرة متجهة الى النواحي الانتاجية والمتصلة بالخدمات
العامة فبلغت جملة مصروفاتها للاقليم الجنوبي في السنة المالية
١٩٥٩/٥٨ مبلغ ٢٨٢ر٢٥١ر٨٣٢ جنيها وفي السنة المالية ١٩٥٩/٥٩
١٩٦٠ مبلغ ٣٢١ر٤٨٩ر٠٠٠ جنيه ومجموع ذلك ٨٣٢ر٧٤٠ر٦٠٣
جنيها .

ولكي تتبين حقيقة المصروفات المعتمدة في السنتين الماليتين الاخيرتين
يجدر بنا أن ندخل في الحساب صافي الفسوق بين مصروفات
الميزانيات الملحقه بميزانية الاقليم الجنوبي وبين الاعانات الحكومية
المقررة لهذه الميزانات الملحقه وكذلك الحال بالنسبة للميزانيات
الملحقه بالميزانية الموحدة فيما يتعلق منها بالاقليم الجنوبي .

ومن هذا يتبين أن جملة تقديرات المصروفات في السنتين الماليتين
التاليتين للوحدة بلغت ٧٩٧ر٧٧ر٠٧٦ر٨٦٧ جنيها .

وفي ميزانية السنة المالية ١٩٦٠/١٩٦١ بلغ معدل الانفاق العام :

جنيته

جملة مصروفات الميزانية العادية ٣٠١٥١٠٩٠٠
جملة مصروفات الميزانية الانتاجية ٢٨٥٠٨٤٥٠٠٠
جملة مصروفات الميزانيات المستقلة والملحقة ١٧٦٠٠٦٣٧١

الاجمالي ٧٦٤٢٦٢٢٧١

يستبعد ما يخص الميزانيات الملحقة والمستقلة من
إعانات واعتمادات انتاجية ٦٣٢٦٩٧٢٢٢٧
٧٠٠٥٦٥٠٥٠

واستنادا الى ما تقدم من بيانات يكون معدل الانفاق العام في
الاقليم الجنوبي بعد الثورة والوحدة مقارنا بما قبل الثورة على
النحو الآتي وذلك بملايين الجنيحات :

المتوسط السنوي في السنوات الست السابقة على الثورة ١٥٥

المتوسط السنوي في السنوات الست التالية للثورة ٢٩٠

المتوسط السنوي في السنتين التاليتين للوحدة ٤٣٣٥

المعدل السنوي في العام المالي الجديد ٧٠٠٥

مع ملاحظة أن الزيادة المطردة في معدل الانفاق العام قد اتجهت
فيما بعد الثورة الى مشروعات تنمية الانتاج القومي والتوسع في
الخدمات العامة لتحقيق الرخاء العام والرفاهية لكافة افراد الشعب
والسير الحثيث نحو اقامة المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني
كما يتضح تفصيلا من البيان الخاص بمشروع ميزانية السنة المالية
١٩٦٠/١٩٦١

التزامات التحرر القومى :

وفى معرض الحديث عن السياسة المالية وتطورات الميزانية العامة فيما بعد الثورة تجدر الإشارة الى الالتزامات المالية التى ترتبت على اجراءات التحرر القومى التى اتخذتها حكومة الثورة وهى تأمين قناة السويس وتمصير الممتلكات البريطانية ، اقامة السد العالى الذى ترتب عليه تعويض جمهورية السودان عن الممتلكات التى ستغمرها مياه السد .

وقد بلغت الالتزامات المترتبة على الاتفاقيات الثلاث المبرمة بين الاقليم الجنوبى وكل من شركة السويس المالية وحكومة المملكة المتحدة وجمهورية السودان ٨٥٧ر١٢ر٥١٢ر٧٠ ج ، سدد منها ٨٥٧ر١٢ر٥٦٦ جنيها وبقي ١٦ر٠٠٠ر٠٠٠ جنية لم تحن آجال سدادها بعد .

القروض وتنمية الادخار القومى :

استطاعت حكومة الثورة بفضل سياستها السديدة التخلص من كافة الديون الاجنبية التى تورطت فيها مصر فى العهود الغابرة .

وقد اقتضت الجهود الاصلاحية المتصلة بدعم الاستقلال وتنمية الاقتصاد القومى ، اصدار قروض تمكنها من تحقيق النهوض باقتصاديات البلاد وتدير فائض من العملات الاجنبية . وفى مقدمة المشروعات التى خصصت لها حصائل هذه القروض الانتاجية : السد العالى ، وتوليد الكهرباء من خزان أسوان والاسهام فى مصانع الحديد والصلب والسماد ، وموالة الكشف عن الثروة المعدنية والتنقيب عن البترول وغيرها من المشروعات .

كذلك اقتضت خطوات الاصلاحية التى اتخذتها الحكومة فى مجال العدالة الاقتصادية والاجتماعية - كقانون الاصلاح الزراعى - اصدار قرض لسداد قيمة الارض الزراعية المستولى عليها .

وقامت الحكومة برفع سعر الفائدة على الاموال المدخرة في صندوق توفير البريد من ١٧/٢ ٪ الى ٣٪ فضلا عما لجأت اليه من رفع حدود الادخار في هذا الصندوق من ٥٠٠ جنيه الى ٢٠٠٠ جنيه .

وأخضعت اموال شركات التأمين - في استثمارات - لسياسة موحدة يوجهها المجلس الاعلى للتأمين بما يضمن حقوق الافراد وصالح المجتمع . وفي ظل هذه السياسة اتسع نطاق العمليات الادخارية التي تقوم بها هذه الشركات للمؤمنين لديها . وليس من شك في ان مصيرها كان له اثره الواضح في زيادة الادخار لديها عن طريق التأمين .

وقد انتشر الوعي الادخارى بين جميع طوائف المواطنين فوضع للمطالبة نظام تأمين ادخارى وانشئت للعمال صناديق للتأمين والادخار واصبحت لهم مؤسسة عامة تتجمع فيها مدخراتهم لينصلوا عليها مضاعفة مع فوائد مجزية عند تركهم الخدمة .

كما نظمت الحكومة صناديق الطوائف المهنية من اطباء ومهندسين وصيادلة ومحامين ومعلمين وغيرهم تأمينا لمستقبلهم ومستقبل أسرهم عند التقاعد أو الوفاة .

وقد كان بهذا الانتشار في الوعي الادخارى بين الافراد اثر ظاهر في توجيه الاستثمارات توجيهها سليم ، يتفق ومصلحة البلاد . وتعمل الحكومة الآن على أن تجعل من صناديقها اجزاء صغيرة تمكن كل مدخر من المساهمة فيها .

السياسة الضريبية :

تطورت السياسة الضريبية في عهد ما بعد الثورة والوحدة تطورا يساير الاتجاه الديمقراطي الاشتراكي التعاوني وما اقتضاه اصلاح الشامل من دعم الاقتصاد القومى وتنميته ومن تحقيق العدالة في توزيع الأعباء العامة .

فاصدرت الحكومة تشريعات عدة منها ما يستهدف دعم الاقتصاد القومى وتنميته ، ومنها ما يستهدف تحقيق العدالة الاجتماعية فى توزيع الدخل عن طريق زيادة الاعفاءات المقررة لاصحاب الدخل الصغيرة وزيادة فئات الضرائب المفروضة على اصحاب الدخل الكبيرة واخضاع البدلات المختلفة التى يحصل عليها بعض الممولين . وتطبيق نظام تحديد الضرائب على اساس الايراد الفعلى بدلا من تحصيل بعض الضرائب على اساس تقدير حكى لا يأخذ فى الاعتبار الايراد الفعلى للممول .

هذا فضلا عن فرض وتعديل بعض الضرائب على رأس المال التى تحقق العدالة الاجتماعية فى توزيع الثروات كفرض الضريبة على التركة الى جانب رسم الايلولة المفروضة على نصيب الوارث ومن فى حكمه . ونجمل فيما يلى أهم هذه التعديلات : -

١ - زيادة لاعفاء المقرر فى ضريبة الارباح التجارية والصناعية وضريبة كسب العمل وضريبة المهن الحرة من ١٠٠ و ١٢٠ و ١٣٠ ر ١٥٠ الى ١٥٠ ر ٢٠٠ و ٢٣٠ و ٢٥٠ وفقا لحالة الممول الاجتماعية .

٢ - اخضاع بدل التمثيل وبدل الحضور وبدل الاستقبال لضريبة كسب العمل

٣ - رفع فئات ضريبة كسب العمل بالنسبة للشرائح الكبيرة من الدخل .

٤ - تحصيل ضريبة المهن على اساس الايراد الفعلى وتحديد اسعار تصاعدية لها ابتداء من ١١٪ الى ٢٢٪

٥ - زيادة اضرية العامة على الايراد بالنسبة للشرائح العليا من الايراد مع ابقاء على الحد الاقصى للضريبة وقدره ٨٠٪ ولكن مع

فرضه على الايراد الذى يزيد على ٣٠ ألف جنيه بدلا من الايراد الذى يزيد على ٥٠ ألف جنيه .

٦ - إلغاء الضريبة الاضافية على مجموع ما يتقاضاه أعضاء مجالس الادارة من الشركات المساهمة .

٧ - تخفيض رسم النعفة على اليانصيب .

٨ - زيادة رسم الايلولة وضريبة الشركات على الشرائح العليا والابقاء على الرسوم والضرائب الحالية بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة .

ومنها ما يستهدف احكام جباية الضرائب كتحديد العقوبات فى حالات التهرب وتعديل مواعيد الحجز التحفظى .

والى جانب هذه الجهود بذلت جهود أخرى للتيسير على الممولين وتبسيط الاجراءات كتقسيط الضرائب بالنسبة لارباح المهن غير التجارية وتقسيم فروق الضريبة العامة على الايراد ، ومد ميعاد تقديم الاقرارات وقبول الاوراق المالية غير المضبونة من الحكومة فى سداد ضريبة التركات فى حدود النصف .

وتقشير مواعيد التقاضى والتيسير على الورثة بجواز حصولهم على نصف التأمين المستحق لهم دون انتظار تصفية الشركة وحسم الخلافات الخاصة بالتقادم وسريان الربط الحكومى على سنوات تالية .

وحسم المنازعات الضريبية بالطرق الادارية والتيسير على ممولي منطقة القناة

وفيما يتعلق بالضرائب العقارية صدرت فى عهد الثورة تشريعات اوحى بها روح العهد الاشتراكى الديمقراطى التعاونى منها :

اعفاء صغار الملاك من الضريبة العقارية وقد انتفع بهذا الاعفاء
١٥٩١٣٢٧٣٢ ر٢ ممولا فى عام ١٩٥٩ من مجموع ممولى هذه الضريبة
البالغ عددهم ٣٥٠٠٠ ر٠٠٠٠ ممول .

تصحيح أخطاء الربط - بالنسبة لاصحاب الاراضى البور - التى
وقعت فيها لجات تعديل الضرائب (١٩٤٦/١٩٤٨) .

استمرار العمل بالتقديرات التى اتخذت اساسا لفرض ضريبة
الاطيان اعتبارا من اول يناير ١٩٤٩ لمدة سنتين تنتهيان فى ديسمبر
سنة ١٩٦٠ تخفيفا عن المواطنين ملاكا ومستاجرين .

تنظيم احكام الضريبة على العقارات المبنية على اساس تمشى مع
النهضة الحديثة وتحديد وعاء الضريبة تحديدا واضحا عادلا مع رفع
حد الاعفاء بالنسبة لمباني صغار الملاك واعفاء الجمعيات والهيئات
الخيرية والاندية الرياضية .

اعفاء ملاك المباني المعفاة من الضريبة من الغرامات دون حاجة الى
تقديم تظلمات .

وفيما يتعلق بائرسوم والعوائد الجمركية سايرت السياسة
الجمركية بدورها اتجاهات السياسة العامة فى العهد الجديد .

فصدرت قوانين بنظام السماح المؤقت على الحامات المستوردة
بقصد تصنيعها وتصديرها . وعدلت اللائحة الجمركية تعديلا يحقق
تنظيم الاعفاءات الجمركية كما نظمت المناطق الحرة على وجه يكفل
تشجيع المنشآت التى تعمل فيها على التوسع فى اعمالها .

وتم اعداد جدول موحد للتعريفات الجمركية تعمل به دول الجامعة
العربية فى سبتمبر سنة ١٩٥٣ لتسهيل التبادل التجارى وتنظيم
تجارة الترانسيت كما عقدت اتفاقية مع المملكة السعودية فى سنة .

١٩٥٨ لزيادة حجم التبادل التجارى واخيرا عقدت اتفاقية مع جمهورية السودان فى نوفمبر ١٩٥٩ باخضاع البضائع المتبادلة والتي منشئوها امد الاقليمين لمعاملة تفضيلية أو تخفيض فى التعريفة الجمركية .

وقد ارتفعت حصيلة إيرادات الجمارك من ٢١٣ر٧١٧ر٨٧ جنيها فى سنة ١٩٥٣/٥٢ الى ٥٧٧ر٦٥٢ر١٠٦ جنيها فى سنة ١٩٥٩/٥٨ .

التأمين والمعاشات :

شرعت حكومة الثورة فى مستهل عهدها فى ايجاد حل سريع لمشكلة الموظفين غير المثبتين تمشيا مع سياستها فى اشاعة روح الطمأنينة بين كافة طوائف الامة وتمكينهم من الحياة الكريمة التى يتطلع اليها كل مواطن .

وقد رأت الحكومة حينئذ أن تتجه بالمعاشات اتجاها تأمينيا بحيثما فاصدرت فى ديسمبر سنة ١٩٥٢ المرسوم بقانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للادخار والمعاشات لموظفى الدولة وقد ارتكز نظام المعاشات الذى تقرر بمقتضى هذا القانون على أساس تأمينى يعرف بنظام الشراء النقدي للمعاش .

ثم رأت حكومة الثورة أن تخطو خطوة أوسع فى تحقيق سياستها نحو الموظفين فأصدرت القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ الذى اشتمل على الكثير من المزايا التى لم يتضمنها أى نظام سابق للمعاشات .

وتبع ذلك صدور القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٧ مشتملا على المزايا التى استحدثها القانون الجديد وجعل تطبيقها اختياريا على المنتفعين بأحكام القوانين السابقة فى نظير زيادة احتياطي المعاش الى ٩ ٪ بدلا من ٧ر٥ ٪ وبذلك حقق صدور هذا القانون المساواة بين طوائف

الموظفين مع عدم المساس بالحقوق المكتسبة وفقا لاحكام نظام المعاشات السابقة .

ولم تقف جهود حكومة الثورة عند هذا الحد بل سارت بعد أن تحققت الوحدة بين اقليمي مصر وسورية الى تنسيق مختلف الشئون بين اقليميهما ومن هذه الشئون نظم التأمين والمعاشات لموظفي الدولة وقد وجهت الحكومة عنايتها الى اصدار قانون التأمين والمعاشات الموحد وأخذت بما استقرت عليه الاوضاع في الاقليم المصري فجاء القانون على نسق القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ المعمول به في الاقليم المذكور .

ورأت حكومة الثورة أن تطبق نظام التأمين والمعاشات على المستخدمين والعمال فأصدرت لهذا الغرض القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ .

وبذلك أصبح نظام التأمين والمعاشات نظاما عاما يطبق على فئات العاملين بالدولة من موظفين ومستخدمين وعمال .

وغنى عن البيان أن الاموال المتجمعة في صناديق التأمين والمعاشات تكون أداة ائتمان قوية في تدعيم الاقتصاد القومي وذلك عن طريق المساهمة في تمويل مشروعات الانتاج والتصنيع في كل من الاقليمين .

هذا وتقوم الحكومة بدراسة الاحوال الوظيفية لموظفي وعمال المؤسسات العامة لتطبيق هذا النظام عليهم .

سك النقود :

ظلت البلاد طويلا تعتمد على غيرها من الدول في سك عملاتها أو الاكتفاء بالتعامل بعملات دول أجنبية .

واستمر الحال كذلك الى أن جاءت ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ فكان
انشاء دار سك النقود احدى مفاخرها وقدمت باكورة انتاجها بالعملات
البرونزية بفئاتها الثلاث في ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٤ ثم تدرج نشاط
هذه المصلحة فصار في سنة ١٩٥٥/٥٤ يشمل انتاج العملات الفضية
وزاد تنوع الانتاج بانتاج عملات ذهبية تذكارية في ٢٣ يوليو سنة
١٩٥٥ .

ثانيا - الاقليم الشمالى

١ - الميزانية :

ازدادت النفقات العامة فى الاقليم الشمالى من ٤٨٠ مليون ليرة
كمتوسط سنوى للسنتين السابقتين للوحدة الى ٦٥٥ مليون ليرة
كمتوسط سنوى فى العامين التالين للوحدة ثم قدرت فى العام
المالى ١٩٦١/٦٠ بمبلغ ٨٢٣ر٣٥٤ر٠٠٠ ليرة .

وتعبر هذه الزيادة عن التوسع المستمر فى الاستثمار العام فى
مشروعات التنمية الاقتصادية التى هى الركن الاساسى فى بناء الاقتصاد
القومى كما تعبر فى الوقت ذاته عن التوسع فى الخدمات العامة ونشرها
فى شتى أنحاء الاقليم .

وقد اتجهت النفقات العامة بعد الوحدة الى النواحي الانتاجية
والاجتماعية اذ كانت الميزانية الانمائية فى السنة المالية ١٩٥٩/٥٨
تبلغ ٨٠ر٨ ملايين الليرات فارتفعت فى سنة ١٩٦٠/٥٩ الى ١٨٥ر٥
ملايين الليرات ثم بلغت ٢٥٤ مليوناً فى سنة ١٩٦١/٦٠ .

٢ - تطور التشريع المالى :

١ - كان توحيد بدء السنة المالية بين اقليمى الجمهورية بعد الوحدة
اجراءاً تقتضيه الضرورة ولهذا صدر القانون ٧٦ لسنة ١٩٥٨

فجعل أول تموز (يوليو) من كل عام بداية للسنة المالية للجمهورية بأقليمها .

٢ - كما أصبح تصديق الميزانية بابا بابا بدلا من تصديقها بندا بندا كما كان عليه الحال فيما قبل الوحدة وبذلك منحت الوزارات بالاتفاق مع وزارة الخزانة مرونة كافية بإجراء التعديلات بين بنود الباب الواحد فقرات البند الواحد .

٣ - كما كان صدور قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ معدلا لنظام الرقابة السابقة على عقد النفقات حدثا هاما في التشريع المالي يعتبر خطوة كبرى في توحيد التشريعات بين اقليمى الجمهورية .

٣ - السياسة الضريبية :

١ - تتسم السياسة الضريبية في الاقليم الشمالى بعد الوحدة بتجنب اللجوء الى فرض ضرائب جديدة أو رفع معدلات الضرائب النافذة وذلك بغية الحيلولة دون عرقلة النشاط الاقتصادى ورغبة فى الحد من ارتفاع تكاليف الانتاج والمعيشة وان شذ عن هذا فرض رسم على خروج المسافرين لاسباب اقتصادية .

كما تتسم السياسة المذكورة باللجوء الى اصلاح أنظمة الضرائب بتبسيط الاجراءات المتعلقة ببعض الضرائب . كما تهدف هذه السياسة الى تحقيق قسط أوفر من العدالة بالنسبة لمختلف فئات المكلفين .

٢ - صدر القانون ١٠٩ لسنة ١٩٥٨ القاضى بتحديد مهلة تقادم الضرائب .

٣ - كما صدر القانون ١١٠ لسنة ١٩٥٨ المعدل بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٦٠ قاضيا باعفاء المكلفين من الجزاءات والغرامات

المرتبة عليهم اذا قاموا يتسديد ما عليهم من ذمم خلال فترة
حددها القانون .

٤ - هذا وبالنظر لأهمية ضريبة الدخل ولما يقتضيه تحقيقها من
صعوبات إدارية مختلفة فقد صدر القانون ١١١ لسنة ١٩٥٨
واضعا أسسا جديدة لتصفية تكاليف ضريبة الدخل التي تأخر
تحقيقها .

٥ - كما صدر القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٨ القاضي بإحداث ضريبة
الدخل المقطوع التي يجرى طرحها بموجبه على صغار المكلفين
ومتوسطيهم بصورة مقطوعة ولمدة ٥ سنوات ثم يهتدر القانون
١٥ لسنة ١٩٦٠ مقررًا منح مهل جديدة للاعتراض وتخفيف
مقدار التأمين .

٦ - هذا وتحقيقا للعدالة الاجتماعية فقد صدر القانون ٢٥٤ لسنة
١٩٥٩ القاضي بإعفاء عقارات السكن التي لا يتجاوز ريعها
السنوي ١٥٠ ليرة سورية من ضريبة ريع العقارات اعفاء
تام .

٧ - تقديرا لحالة البلاد الاقتصادية صدر القانون ١٠٤ لسنة ١٩٥٩
المتضمن تخفيض معدلات ضريبة المواشي بالنسبة للعام
المذكور .

٨ - وكذلك صدرت في عام ١٩٥٩ التشريعات المالية ذات الأرقام
١٧٠، ١٤٠، ١٢٠، ٤٠ التي ساهمت في اصلاح جباية الضرائب
بصورة عامة من حيث أسس التحصيل ونسبة الدنيى
السنوية .

٩ - وقد أحدث في نطاق الضرائب غير المباشرة رسم للخروج من
أراضي الاقليم السوري بموجب القانون ٥٢ لسنة ١٩٥٨ والمعدل

بالقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٥٩ ورغبة في المحافظة على الثروة القومية وعدم تبديدها في الخارج وتشجيعا لمناطق النزهة والسياحة والاصطياف في الاقليم .

٤ - الدين العام :

تتناول ادارة الدين العام بصورة خاصة :

١ - توظيف سندات الدين العام :

أجازت القوانين النافذة لصندوق الدين العام أن يعمل على اصدار سندات الخزينة وتوظيفها لدى المصارف والمؤسسات العامة والجمهور وذلك لتمويل بعض المشاريع الانمائية ولقد صدرت القرارات التنظيمية المتعلقة بكيفية اصدار هذه السندات وتسديدها وتبديلها كما اتخذت سائر التدابير اللازمة للاكتتاب بها كلما دعت الحاجة الى ذلك .
وقد قامت مديرية صندوق الدين العام باصدار دين عام بمبلغ ٣٩٤٤٠٠٠٠ ليرة سورية خصصت حصيلتها لتمويل المشاريع الانمائية .

٢ - منح القروض وتحصيل الموارد المخصصة لذلك :

وقد تمكن صندوق الدين العام خلال عام ١٩٥٩ من دفع ١٨٢٥١٧ ليرة لمشروعات مياه حلب ومؤسسة كهرباء حمص حماه والخط الحديدي الحجازي و ٥٠٠٠٠٠ ليرة مساهمة من الدولة في زيادة رأس مال شركة مرفأ اللاذقية و ٣٤٦١٥٠٠ ليرة للمصرف الصناعي .
أما فيما يتعلق بفعالة صندوق الدين العام والمبالغ المصروفة من قبله حتى الآن فقد بلغت ما يقارب ١١٣٤٠٥٦٥ ليرة سورية خلال نفاذ الموازنة المذكورة أي منذ شهر أيلول (سبتمبر) عام ١٩٥٥ ، أنفقت على المشاريع المدرجة في الجدولين ٣ و ٤ من الموازنة الاستثنائية .
وأما فيما يتعلق بمشاريع الميزانية الانمائية فقد أنفق صندوق الدين العام عليها ما يقارب ٧١٧٩٠٠٦٤٣ ليرة سورية منذ ١٩٥٨/٧/١ لغاية ١٩٥٩/١٢/٣١ .

التعمير والانشاء

سارت حركة التعمير مع حركة التحرير في جمهوريتنا . واستطعنا خلال السنوات الماضية تجديد وانشاء معالم جديدة في مدننا وقرانا .

وقد عملت وزارة الشئون البلدية والقروية على تعميم المرافق والخدمات لينتفع بها كافة المواطنين في الجمهورية العربية المتحدة . وبجانب هذا فان الوزارة تتولى اقامة الابنية اللازمة للخدمات الاخرى . وارتفعت النفقات المصروفة على المشاريع في اقليم الجمهورية . فكانت في الاقليم الشمالى فى عام ١٩٥٥ - ٤٩٦ر٢٠٦ ليرة سورية فارتفعت فى عام ١٩٦٠/٥٩ الى ١٧٣ر٣٥٣ ليرة سورية ، أما فى الاقليم الجنوبى فمن عام ١٩٥٢ الى عام ١٩٦٠ بلغت تكاليف المشروعات ٣٠٠ مليون جنية .

مياه الشرب فى الاقليم الشمالى :

قامت الوزارة بحصر القرى وبيان الموارد المائية المختلفة التى يمكن الاستفادة منها لارواء كل من هذه القرى ثم وضعت سياسة ثابتة تستهدف تعميم مياه الشرب فبادرت الى نجدة القرى العطشى بتأمين المياه لها بالصهاريج وبلغ ما أنفقته الوزارة ٨٥٦١٣٢ ليرة سورية . وقد وضعت أفضلية للقرى تبعا للحاجة وللبادى مقرر ثابته - كما أشرفت الوزارة اشرافا فعليا على عمليات الاستثمار والصيانة وانشاء بمراكز صيانة موزعة حسب التجمعات فى مختلف المناطق . واكتفت بتوصيل المياه من العملية الى القرى المستفيدة بواسطة مناهل والعمل على تقوية العمليات الحالية وحماية وتحسين مصادر المياه التى تستقى

هناها القرى والاستفادة من مشروعات تجميع مياه الامطار والسيول .
واهتمت الوزارة بمياه الشرب فى مراكز المحافظات فالمشاريع التى
نفذت أو التى هى قيد التنفيذ سترفع نسبة المستفيدين من ستين فى
المائة الى مائة فى المائة . وفى دمشق عممت المياه فى مختلف أحياء
المدينة وتطلبت هذه المشاريع تحسين عملية المياه .

مياه الشرب فى الاقليم الجنوبى :

كان تعميم مياه الشرب النقية بالريف أهم ما عنت به حكومة
الثورة ورسمت سياسة ثابتة لتنفيذه وتمويله وبلغ المنصرف على
المشروعات حوالى ٢٥ مليون جنيه . فى حين لم يصرف على مشروعات
مياه الشرب بالريف فى فترة الخمسة عشر عاما التى سبقت الثورة
الا حوالى ٧ر٥ مليون جنيه ومنذ قيام الثورة تم انشاء وتدعيم
واستكمال عمليات المياه فى ٥٠ مدينة منها ٤٠ مدينة فى السنوات
الثلاثة الاخيرة . وكذا توسيع ومد شبكات المواسير فى ٦٧ مدينة
وبلغ المنصرف فى السنوات الثانية الاخيرة ١٧٠٠٠ر٠٠٠ جنيه .

كما يوالى تجديد شبكات المواسير وامتدادها وتوسيعها ، وبدى فى
انشاء محطة جديدة فى شمال القاهرة . وروعى فى اعداد البرنامج
الذى تعتزم الوزارة تنفيذه ضمن الاطار العام لخطه التنمية فى السنوات
الخمس القادمة ايصال المياه النقية الى المناطق المحرومة منها . وتقدر
الاستثمارات اللازمة لها مبلغ ١٥ مليون جنيه .

الانارة فى الاقليم الشمالى :

وضعت الدولة مشروع خطة لتنمية مشاريع الكهرباء لتنفيذها
خلال السنوات الخمس ١٩٦٤/٦٠ لتعميم الانارة فى جميع المدن
والقرى التى يزيد عدد سكانها عن ٢٠٠٠ نسمة . وجعل مشروعات

الكهرباء القائمة قادرة على مواجهة التطور وانشاء مراكز صيانة متنقلة .
كما أدرج في مشروع خطة التنمية انشاء ١٤ عملية كهربائية في
دمشق ، ٤٠ في حلب ، ١٥ في حمص ، ١٣ في حماه .
وهكذا فإن مجهود الوزارة في حقل الكهرباء خلال عامي الوحدة .
شمل أحداث ٦٥ مشروعا جديدا وتدعيم ٢٢ مشروعا من أصل ٧٦
مشروعا كان قائما من قبل وقد بلغت تكاليف هذه المشاريع
١٥٩ر٨٤٦ره ليرة سورية . كما بلغ عدد المستفيدين منها ٣٧٩ر٧١٣
مواطناً . وبلغ عدد من تدخل الكهرباء بيوتهم لأول مرة منهم
١٨١ر٩١٣ مواطنا وارتفع بذلك عدد المستفيدين من الكهرباء في ريف
الاقليم السوري من ٦٨٣ر٠٠٠ مواطن الى ٨٦٤ر٩١٣ أي بزيادة
قدرها ٢٦٥ر٠ في المائة .

الانارة في الاقليم الجنوبي :

اهتمت حكومة الثورة بهذا المرفق فقد كان عدد المدن التي غذيت
بالكهرباء حتى عام ١٩٥٢-٥٥ مدينة ومنذ قيام الثورة زاد هذا العدد
الى ٦٨ مدينة بخلاف القاهرة والاسكندرية . وتم تغذية ٩ مدن منها
بالكهرباء خلال السنوات الثلاثة الاخيرة بعد عام ١٩٥٧ . وبلغت
قيمة المشروعات التي تمت فعلا منذ قيام الثورة والتي يجري العمل
فيها حاليا ما يزيد على ٤٠٠ر٦٠٠٠ جنيها .

أما في الريف فتم تركيب مجموعات كهربائية صغيرة في ٦٣
مجموعة صحية في السنوات الخمس الاولى للثورة كما تم تركيب
المولدات الكهربائية للوحدات المجمعـة وعددها ٢٠٠ وتتضمن خطة
الوزارة للسنوات الخمس القادمة تغذية ٨٨ مدينة بالتيار الكهربائي
وتقدر الاستثمارات اللازمة لمشروعات الكهرباء ١٦ مليون جنيها .

المجاري في الاقليم الشمالي :

وضعت خطة لتغطية الانهر الممتدة في شوارع دمشق وستوضع

بعض مشاريع التغطية موضع التنفيذ هذا العام . وقد وضعت بالفعل خطة لتنفيذ مجارى تصرف أذاها عن الناس . وقد تمت كذلك الدراسات المتعلقة بإنشاء شبكات فنية للمجارى فى القامشلى والسويداء والقنيطرة وحمص وحماه ودرعا .

المجارى فى الاقليم الجنوبى :

لم تحظ مشروعات المجارى فى الماضى بما تستحقه من عناية فحتى عام ١٩٥٢ لم تنشأ المجارى العامة الا فى عشرة مدن فقط وما أن قامت الثورة حتى تناولت حكومتها هذا المرفق باهتمام كبير وأتمت مشروعات مجارى عامة بثمانية بلغت تكاليفها مايزيد عن ثلاثة ملايين من الجنيهات وتم التعاقد على المشروع العام لمجارى مدينة الاسكندرية وتقدر تكاليفه بحوالى ٤ مليون جنيه . وفى مدينة القاهرة فيجرى تنفيذ الاعمال العاجلة الضرورية لمواجهة التصرفات المتزايدة وتبلغ تكاليفها ٨٠٠ ألف جنيه . كما يجرى اعداد مشروع شهاى للمدينة تقدر تكاليف الجزء الاول منه بحوالى ٥ ملايين جنيه على أن يتم تنفيذه والانتفاع به فى عام ١٩٦٤ ويقدر عدد المنتفعين منه بحوالى ١٠٠٠ ر ١٠٠٠ من سكان المدينة هذا بالاضافة الى مشروعات التجديد التى تقدر تكاليفها بحوالى ٢٠٠٠ ر ٢٠٠٠ جنيه وتقدر الاستثمارات اللازمة لمشروعات المجارى فى السنوات الخمس القادمة بمبلغ ١٥ مليون جنيه .

التخطيط والتنظيم فى الاقليم الشمالى :

تتطور المدن والقرى فى الاقليم الشمالى وبالرغم من هذا التطور فقد كانت الحكومات السابقة مقصرة فيه الى حد بعيد . أما بعد الوحدة فقد قامت الحكومة بوضع خطة لتخطيط وتنظيم المدن فتتضمن حوالى ٩٠ مدينة وقرية راعت فيها مراكز المحافظات لاهميتها من ناحية زيادة السكان والمدن والقرى التى لها أهمية خاصة من ناحية السياحة والاصطياف والتى لها أهمية عسكرية ويبلغ عدد المستفيدين من هذه

المشاريع ما يزيد عن المليون نسمة كما تبلغ تكاليف هذه المشاريع ٣٠٠ر١٢١ر١ ليرة سورية تقريبا .

التخطيط والتنظيم في الاقليم الجنوبي :

جاءت الثورة فأولت مشروعات التخطيط كل عنايتها وبدأت في أعداد مشروعات التخطيط العامة للمدن والقرى ومنذ قيام الثورة تم أعداد مشروعات عامة لتخطيط ١٢ مدينة يبلغ تعداد سكانها ٥ مليون نسمة . كما تم تخطيط ٦٠ قرية يبلغ تعداد سكانها حوالي ٢٥٠ ألف نسمة . وتعتمد الوزارة أن يتم التخطيط العام لجميع المدن منتهى عام ١٩٧٠ .

وتهدف خطة الوزارة الى السير في اعداد التخطيط العام لبقاى مدن وقرى الاقليم مع اعطاء الاولوية للمدن الاكبر وتقدير الاستثمارات اللازمة للسنوات الخمس القادمة فى اطار خطة التنمية بحوالى ٢٠٠٠ر٦٠٠ جنيه للتعويض عن نزع ملكية المنشآت القائمة المتداخلة فى مشروعات التخطيط والتنظيم وكذا تكاليف انشاء المرافق العامة بالاراضى ملك الدولة .

الطرق والمنشآت العامة بالاقليم الشمالى :

من عوامل التقدم والحضارة فى أى بلد كان تكامل شبكات الطرق ولذلك وضعت الحكومة سياسة لمشاريعها المقبلة تلتخص فى تعبيد ورصف جميع الطرق الترابية الموجودة داخل المدن الكبرى لرفع نسبة الطرق المرصوفة الى ١٠٠ ٪ وتعبيد ورصف الطرق الرئيسية فى المدن الصغرى وتعبيد ورصف مداخل المدن . وقد بلغ ما صرف على أعمال مشروعات الطرق منذ الوحدة حتى ١٩٦٠ حوالى ١٢ مليون ليرة سورية . بجانب هذا قامت الحكومة بانشاء الاندية الثقافية والرياضية والملاعب وأسواق وحمامات ومغاسل ومراحيض وتجهيز الحدائق العامة .

الطرق والمنشآت فى الاقليم الجنوبى :

نشطت أعمال الطرق بعد الثورة نشاطا ملحوظا وبلغ ما صرف على هذه الاعمال بخلاف مدينتى القاهرة والاسكندرية ما يزيد على ٤ مليون جنيه وبلغت مسطحات الشوارع والطرق التى رصفت حوالى ٤٥ مليون متر مسطح . وفى القاهرة بلغ ما صرف على أعمال رصف الطرق وأعمال الكبارى والانفاق حوالى ٨٠٠ ر ٠٠٠ ٥٠٠ جنيهها .

وبلغ ما أنفق على مشروعات الطرق وصيانتها فى الاسكندرية منذ قيام الثورة حوالى ٣ مليون جنيه وتقدر الاستثمارات اللازمة لأعمال الطرق والكبارى داخل المدن خلال الخمس سنوات القادمة ضمن خطة التنمية بمبلغ ٦ مليون جنيه . هذا بجانب ما تم تنفيذه فى عهد الثورة من مبان عامة ومشروعات عمرانية فقد قامت الوزارة بتنفيذ ما يزيد على ألف مبنى لمدارس المرحلة الاولى هذا بخلاف حوالى ١٠٠ مبنى لمدارس التعليم الفنى والعام ومبانى الجامعات بلغت تكاليفها حوالى ٤ مليون جنيه الى غير ذلك من المستشفيات ومجمعات المحاكم والوحدات المجمعة ومراكز ونقط الشرطة . ومنشآت رعاية الشباب ومبانى مختلف الوزارات والمصالح ولتختلف الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية والزراعية والامن والعدل وغيرها الى جانب المنشآت العامة للخدمات البلدية كدور البلديات والمجازر ومظلات مواقف السيارات ونقط الاطفاء ودورات المياه العامة . وقد بلغ تكاليف ما أقيم من مبان عامة فى السنوات الثمانية الماضية حوالى ٥٥ مليون جنيه .

وتقدر الاستثمارات اللازمة للمنشآت العامة للخدمات البلدية خلال السنوات الخمس القادمة ضمن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بحوالى ٨٠٠ ر ٠٠٠ ٣٠٠ جنيه .

المشروعات السياحية في الاقليم الشمالى :

اهتمت الحكومات بالمشروعات السياحية فى الاقليم الشمالى لما حباه الله من جو معتدل وجبال مرتفعة مكسوة بالحضرة وسهول فسيحة والوديان التى تزهر بالنضارة والجمال هذا بجانب تراث الغرب الامجاد وحضارة اليونان والرومان والحثيين والصليبيين . فضلا عن هذا فالاقليم السورى هو الطريق الطبيعى الى بيت المقدس وهو حلقة الاتصال بين مختلف الاقطار العربية . وموقع الاقليم هذا يجعل منه اذا ما اُمسى اعداده للسياحة العالمية محطا لكل رواد العالم العربى . ولم يكن للحكومات السابقة فى مجال السياحة والاصطيفات نشاط مذكور قبل الوحدة . ولم تكن هناك ميزانيات تذكر للنهوض بمشاريع السياحة بل كان الامر مقتصرا على اعانات .

ففى عام ١٩٥٦ بلغ مجموع الاعانات المنسوحة ١٥٢ ألف ليرة سورية .

وفى عام ١٩٥٧ زادت الاعانات المنسوحة الى ٢٤٥ ألف ليرة سورية .

هذا وقد بلغت ميزانية السياحة والاصطيفات منذ الوحدة ٣٧٥٠٠٠ ليرة سورية .

المشروعات السياحية والترويجية فى الاقليم الجنوبى :

لقد حبا الله الاقليم الجنوبى بجميع مقومات السياحة فى مختلف انحاءة لهذا جعلت حكومة الثورة من اول اهدافها تدعيم صناعة السياحة . فقامت الحكومة والبلديات بدراسة الامكانيات السياسية وعملت على استكمال ما ينقصها من مرافق عامة وخدمات . وعينت بلدية الاسكندرية بادخال تحسينات كثيرة على شواطئ المدينة

واستغلت الاراضى الزراعية بمنطقة المعمورة واسند استغلالها الى شركة سياحية . وتم انشاء عدد كبير من الكباين الخرسانية بمصيف بور سعيد وبمدينة بور فؤاد . وأعيد تخطيط مصيف رأس البسر ورصفت شوارعه كما توفرت مياه الشرب الصالحة فى مرسى مطروح ودعمت الكهرباء وشقت بها شوارع جديدة وأعطيت العناية للمصايف الأخرى مثل بلطيم والحاشة والسويس والاسماعيلية . وفى القاهرة أنشئت ملاعب رياضية وحدائق غناء واستاد كبير يسع ٨٠ ألف متفرج وسوق دولية تبلغ مساحتها ١٧٠ فدانا . ومدينة ملاحى مساحتها ٣٠ فدانا واهتمت حكومة الثورة بهضبة المقطم فبعد ما كان مصدر اطلاق لسكان مدينة القاهرة عهدت تنفيذ مشروع تعميرها الى شركة سياحية تتولى انشاء مدينة سكنية عليها بجانب ما تتطلبه من منشآت عامة وكازينو عالمى . وقامت بلدية القاهرة ١٩٥٥ بتجديد مباني حمامات حلوان واقامة المنشآت الحديثة وتزويدها بالمعدات الطبية الحديثة والاختصاصيين .

وشمل الاهتمام مدينة الاقصر واسوان . وقد وضع مشروعا لحاجيات هذا القطاع فى السنوات الخمس القادمة فيما يختص بالمنشآت والمرافق العامة فخص مشروعات الوزارة بمبلغ حوالى ٦٠٠ ألف جنيه أدرجت ضمن خطة التنمية للسنوات الخمس القادمة .

الاسكان فى الاقليم الشمالى :

كان من نتيجة التقدم الصناعى أن ازدادت الهجرة المتدفقة من الريف الى المدن سعيا وراء الرزق فى ميدان النشاط الصناعى . وبالرغم من هذا فان العهود السابقة لم تضع للاسكان سياسة مرسومة ودعت الحكومة الى معالجة هذا الموضوع الهام على أسس علمية سليمة فتوصلت الى وضع سياسة تتجاوب مع مطالب المواطنين وحاولت الحكومة مخلصا أن تعالج موضوع الاسكان من زوايا مختلفة فحققت

بعض المكاسب للمواطنين وذلك بتخفيض أثمان الاراضي السكنية وزيادة عدد مناطق التنظيم وتوسيعها بحيث يزداد العرض على الطلب . واستهلاك الاراضي التي تصلح للسكن في المناطق الخالية ثم تنظيمها واقامة المناطق السكنية الجديدة في الاراضي الصحراوية والرخيصة وتشجيع قيام الجمعيات التعاونية السكنية وتأمين القروض لها . هذا وقد وضعت وزارة الشئون البلدية والقروية خلال العامين السابقين المشاريع للتخفيف من حدة أزمة السكن وهي مشروع دمشق الجديدة فبلغت الاراضي المستملكة ٣٤٧ هكتارا خصص منها ١١٤ هكتارا للمقاسم المعدة للبناء بما في ذلك الحدائق الخاصة بهذه المقاسم و ٥٤ هكتارا للطرق والساحات و ١٣ هكتارا للحدائق العامة و ١٦٦ هكتارا لأغراض التخريج . وتضمن التخطيط الجارى لهذه المنطقة ما تحتاج اليه من خدمات ففيها ١٦ مدرسة و ٨ أسواق محلية و ١٠ حدائق عامة وملعب رياضي واجتازت المنطقة الجديدة مراحلها الحاسمة . وقد نرت تكاليف تأمين الاستهلاك وتأمين المرافق بحوالى ٢٢ مليون ليرة سورية . كذلك مشروع حي الميدان الجديد . وقد اعتمد بصورة رئيسية على استهلاك الاراضي الرخيصة الثمن التي نظمت تنظيميا فنيا . ومشروع برزه وتقوم شركة نمساوية بتخطيط هذه المنطقة . وتبلغ مساحة الاراضي في هذه المنطقة زهاء ٢٠٠٠.٠٠٠ متر مربع . وتدرس الوزارة امكان مساهمة عدد ممن يمتلكون اراضي في هذا المشروع في تأليف شركة مساهمة تتولى بنفسها اعمال هذه المنطقة وفق الشروط والضمانات التي يتفق عليها مع الوزارة . ونفذ في حلب مشروعات الاول يتسالف من ٢٥٣ وحدة سكنية تكلفت ٢٠٠٠.٠٠٠ ليرة سورية .

وأما الثانى وهو مشروع السبيل ثكنة طارق بن زياد يتألف من ٧٩ وحدة سكنية كلفتها ٢٠٠٠.٠٠٠ ليرة سورية وانتهت أعمال هذا المشروع بتاريخ ١٠/١/١٩٦٠ ، وفي منطقة الفردوس غربى

حمص ستقام مجموعات سكنية وتعاونية يبلغ عدد وحداتها ٢٠٩١ وحدة سكنية تكفي ١٠ر٠٠٠ نسمة . وعمدت الوزارة في مدينة اللاذقية الى استهلاك بعض الاراضي الصالحة للبناء ابتغاء تقسيمها وبيعها بالتقسيط .

وفي مراكز محافظات حماه ودير الزور والحسكة ودرعا والسويداء نظمت بعض الاراضي في هذه المدن لتكون مناطق سكنية واستعملت في ذلك اراضي المطارات الملقاة بالحسكة ودرعا وأعلن عن بناء ٩٦ وحدة سكنية في حماه ودير الزور تكاليفها ٦٠٠ر٠٠٠ ليرة سورية و ٦٤ وحدة سكنية في درعا تكاليفها ٤٠٠ر٠٠٠ ليرة سورية و ٥٦ وحدة سكنية في السويداء تبلغ تكاليفها ٣٠٠ر٠٠٠ ليرة سورية .

الاسكان في الاقليم الجنوبي :

لم تال الحكومة جهدا في خلال الاعوام الثمانية الاخيرة في بذل الجهد بالنهوض بقدر كبير بمرافق الاسكان اذ قامت بتنسيق التشريعات التي صدرت في هذا الشأن كما أصدرت تشريعات جديدة تنظم الاجراءات الخاصة بالمساكن الاقتصادية فأصدرت التشريعات والقوانين والمساهمة الفعلية في انشاء المساكن الاقتصادية وتشجيع الجمعيات التعاونية للبناء . وقد أصبح عدد الجمعيات التعاونية لبناء المساكن ١١٠ جمعية تضم حوالي ٢٥ر٠٠٠ أسرة وبلغ ما تم تنفيذه من المساكن التعاونية خلال السنوات الاخيرة حوالي ١٧٠٠ مسكنا لعدد ٢٠ جمعية منها ١٥٩٢ مسكنا مستقلا و ١٠٨ شقة في ثلاث عمارات سكنية . وكانت الجهود التي بذلتها في مجال الاسكان في خلال الاعوام الثمانية الاخيرة جهودا شاملة تضمنت قيام الحكومة بتطبيق قانون المساكن الشعبية ووضع موضع التنفيذ بتشجيع صغار المدخرين على تملك مساكن تنشؤها شركة التعمير والمساكن الشعبية بعد دفع جزء يسير من تكاليفها مع تقسيط باقي التكاليف . كما ساهمت الحكومة في

تخفيض القيمة الاجمالية لهذه المساكن عن طريق الامتيازات وساهمت الحكومة بمبلغ ٧٥٠ر٧٦٣ر١ جنيه في ميزانية المجلس الدائم للخدمات العامة من الاموال المصادرة لانشاء مساكن للعمال والموظفين وبواسطة المجالس البلدية والهيئات كما تم انشاء مساكن التملك وقامت شركة التعمير والمساكن الشعبية بانشاء مساكن شعبية للتملك ساهم اصحابها قبل البناء بجزء من تكاليفها ويقومون بتقسيط المتبقى على أقساط سنوية . وبلغ مجموع هذه المساكن ٤٠٦٦ مسكنا بالقاهرة ونظرا لكثرة السكان في العواصم والمدن الكبرى واضطراد تزايدهم فقد روى الاهتمام أولا بدراسة المشكلة في المدن الكبرى كمرحلة أولى على أن تعالج مشكلة الاسكان في المدن الصغرى في دراسة تالية . وقد وضعت خطة الاسكان للسنوات الخمس القادمة على أساس أن ينشأ بالمدين ٣٣ ألف و ٥٠٠ مسكن سنويا من مختلف الانواع تقدر تكاليفها بمبلغ ٢٠ مليون جنيه - منها ٢٠ ألف مسكن من النوع الاقتصادي بتكاليف اجمالية ٨ مليون جنيه و ١٠ آلاف مسكن من النوع المتوسط بتكاليف اجمالية ٧ مليون جنيه و ٣٥٠٠ مسكن من النوع فوق المتوسط بتكاليف اجمالية ٥ مليون جنيه .

الماء والكهرباء

من أهم المشاكل التي واجهتها والتي ظلت سنوات طويلة قبيل الثورة معلقة بغير حل . . مشكلة الزيادة المطردة في عدد السكان في الوقت الذي تجمدت فيه مساحة الاراضي المنزرعة التي تعتمد عليها ثروتنا القومية الى حد كبير فكان لزاما على الحكومة أن تهبط السبيل لنهضة شاملة في ميداني الزراعة والصناعة بتوفير الدعامتين الرئيسيتين اللتين تستند اليهما وهي الماء والكهرباء وبذلك أسهمت وزارة الاشغال بنصيب كبير في هذا المجال باعتبارها الوزارة المسؤولة عن توفير الامكانيات المائية من النيل ومن المصادر الاخرى وتوجيهها لخدمة الانتاج الزراعي وهي المسؤولة كذلك عن تدبير الطاقة الكهربائية بأجر زهيد من سقوط المياه ومن المحطات الحرارية وتوجيهها لخدمة الانتاج الصناعي والزراعي ومظاهر العمران جميعا وهي المسؤولة فوق ذلك عن تنفيذ طائفة من المشروعات الاخرى التي تخدم الملاحة النهرية والنقل البري وقطاع التموين وغيرها من المشروعات ذات الاثر البعيد في تحقيق رخاء المنشود .

ففي مجال الانتاج الزراعي واجهت حكومة الثورة مشكلة الهبوط السريع في حصة الفرد من الاراضي المزروعة في الوقت الذي تعتمد فيه ثروتنا القومية الى حد كبير على ما تدره الارض المزروعة من محاصيل وغللات . ولم يكن التوسع الزراعي مستطاعا الا بتخزين مياه النيل التي تضيق سدى في البحر كل عام ولم تكن مشروعات التخزين التي اقترحتها الحكومات السابقة في البحيرات الكبرى عند منابع النيل بالمشروعات المناسبة لبعء الشقة بيننا وبينه فضلا عن أن تنفيذها يستغرق دهرا طويلا كما أن البت فيها معلق على مفاوضات عسيرة مع الحكومات التي تسيطر عليها .

وكان أن فاجأت حكومة الثورة البلاد بمشروع السد العالى الذى دوى صوته فى أرجاء العالم لعظمته الهندسية وضخامته الانشائية وما يحققه من فوائد بعيدة المدى تجعله بحق فى مركز الصدارة بالنسبة لمشروعات التخزين الأخرى نظرا لوقوعه داخل بلادنا ولأنه يحتجز مياه الفيضان التى تمثل الجانب الأكبر من موارد النيل وأنه يكفل التوسع الزراعى فى حوالى مليون فدان من الأراضى البور مع ضمان الاحتياجات الكاملة للأراضى المزروعة جميعا مهما شح إيراد النهر وضمن زراعة ٧٠٠٠٠٠ فدان أرز سنويا وتحسين حالة الصرف لجميع الأراضى المزروعة والوقاية الكاملة من أخطار الفيضانات العالية وتحسين حالة الملاحة وتيسير الاستفادة من القناطر المقامة على النيل فى توليد الكهرباء وأخيرا فى أنه يوفر للبلاد طاقة كهربائية تقدر بحوالى ١٠ مليار كيلووات ساعة سنويا وتوفير ٢٥ مليون طن هازوت سنويا وإمكان الاستغناء عن كثير من المواد المستوردة بما يحقق وفرا فى العملات الصعبة .

ولقد دخل هذا المشروع الضخم مرحلة التنفيذ فى ٩ يناير الماضى وكان للقرار الحكيم الذى قضى بادماج مراحله أجمل الأثر فى النفس وكان حافزا لمضاعفة الجهود والسير ببرامج التنفيذ فى أقصى سرعة حتى يتم البناء الشامخ فى أقصر مدة ممكنة ويعم نفعه ويعود علينا بأطيب الخيرات والثمرات .

غير أن حكومة الثورة لم تشأ أن تقف مكتوفة اليد حتى يبسدا الانتفاع بمياه السد العالى فتعجلت التوسع الزراعى فى الأراضى البور بعد أن تمكنت وزارة الأشغال من تدبير طائفة من الموارد المائية الإضافية أمكن بفضلها تنفيذ مشروعات الري والصرف فى مساحات جديدة بلغت جملتها حوالى ٢٣٠ ألف فدان بالوجهين البحرى والقبلى كما أقيمت لخدمة أغراض الري بمناطق التوسع بالوجه البحرى طلمبات أدكو وحانوت والوادی لرفع مياه المصارف بجانب إنشاء

محطات صرف القصبى صفت و بحر البقر ونمرة ٨ وزغلول والقلعة والدشودى التى تخدم زماما قدره ٣٧٣ ألف فدان ، وقد بلغت تكاليف هذه الاعمال نحو ٧ مليون من الجنيهات .

ولم يقتصر نشاط الوزارة فى مجال التوسع الزراعى الاقصى على وادى النيل فحسب بل اتجهت قبل انشاء هيئة تعمير الصحارى الى الصحارى والواحات فأعدت لها من المشروعات التى تعتمد على المياه الجوفية والامطار ما يكفل تعميرها ورفع مستوى المعيشة بين المواطنين بها فاشتمل البرنامج الذى أعد لذلك على انشاء المراوى والمصارف لرى ١٠ آلاف فدان كما تضمن حفر ٢٠ بئرا ارتوازيا عميقا بواحتى الداخلة والخارجة بالاضافة الى تطهير الآبار الحالية .

ولم تكد الوزارة تنفض يدها من هذه المشروعات الاخيرة حتى عكفت فى عام ١٩٥٩ على دراسة الموقف المائى من جديد لاضافة مساحات اخرى الى الاراضى المزروعة فأسفرت دراستها عن امكان تدبير ما يربو على ٢ مليار متر مكعب من المياه الاضافية من مصادر متعددة منها زيادة الحجز على خزان أسوان الى منسوب ١٢٢ بعد تدعيم مبانيه واستخدام مياه الصرف الصالحة للرى واستغلال المياه الجوفية وضغط مقننات الرى فى بعض المناطق . وسوف يستخدم ١.٥ مليار متر مكعب من هذه المياه فى زيادة الرقعة المنزرعة بما يقدر بحوالى ٣٧٥ ألف فدان خلال السنوات الاربع المقبلة ونصف مليار سيستخدم فى التوسع الزراعى الراسى وقد أتمت الوزارة انتخاب الاراضى التى سيتم استصلاحها من المساحات التى يسهل امدادها بالمياه والواقعة على الترع الرئيسية التى تسمح منافعها وأعمالها الصناعية باضافة زمامات جديدة الى مناطقها وذلك رغبة من الوزارة فى اتمام مشروعات التوسع فى أسرع وقت .

وغنى عن البيان أن تنمية الانتاج القومى فى القطاع الزراعى لايقوم

على أساس اضافة مساحات جديدة فحسب وانما يقوم أيضا على أساس تحسين طرق الري والصرف فى الاراضى المزروعة لزيادة غلتها وازدهار محاصيلها ولذا سارت برامج الوزارة للتوسيع الزراعى الافقى فى السنوات الثمان الماضية جنبا الى جنب مع برامجها لتحسين طرق الري والصرف لا سيما فى المناطق التى قلت غلتها وتدهور انتاجها بسبب صعوبة الري أو سوء الصرف .

وقد اشتملت سياسة الوزارة فى هذا الشأن على برامج ضخمة لتعميم المصارف وتعميقها وانشاء فروع جديدة لها وعلى توسيع مجارى الري وانشاء ما يلزم لها من جنايبات ومن فروع جديدة فضلا عن تحويل المساقى والمصارف الخصوصية الى ترع ومصارف عمومية حتى تؤدى وظيفتها على الوجه الاكمل . هذا بجانب انشاء محطات طلبات جديدة للري والصرف وتقوية المحطات الحالية التى أصبحت تنوء باحمالها بسبب اتساع الزمام المرتب عليها وقد تم فعلا تنفيذ محطات طلبات العطف وأبو المنجا والاميرية والكريمات والليثى والرشيديّة الشرقية والغربية للري وكذا محطتى طلبات الدرب وأبو حمار الكهربائيتين بمنطقة نجع حمادى كما أقيمت طلبات رى عائمة لري مناطق النوبيين . هذا بجانب ما أنشئ من طلبات لخدمة أغراض الصرف وهى طلبات تلا وشرق المنوفية وقشيشه وأبو شوشه التى تخدم زماما قدره ٤١٧ ألف فدان وسوف تنشأ فى الشهور القليلة القادمة محطة طلبات كهربائية جديدة بدلا من طلبات المكس الحالية التى استهلكت . وقد بلغ جملة ما أنفق على مشروعات تحسين طرق الري والصرف بالاقليم المصرى منذ قيام الثورة حوالى ٢٢ مليوناً من الجنيهات .

وقد عنيت الوزارة أشد العناية بالقناطر الكبرى على النيل وفروعه الرئيسية التى تقام عليها العهد ، فامتدت لها يد التعديل والتقوية لتؤدى وظيفتها فى التحكم فى مياه النهر وفروعه ، وتحمل الضغوط

عليها لا سيما بعد أن يتم السد العالى ، ونذكر منها مشروع تقوية قناطر زفتى لتحسين حالة الري فى مساحة ١٠٨٠٠٠ ر٠ ٨٠٠٠ فدان مرتبة على ترعة المنصورية والرياح العباسى ومشروع تقوية قنطرة فم ترعة الابراهيمية لتتحمل فرق توازن ٤ متر فى الصيف ، ٢٥ متر فى الفيضان وقد تضمن هذا المشروع تطويل الهويس بما يكفل تحسين الملاحة ومشروع تقوية قنطرة فم الرياح التوفيقي ومشروع تعديل وتقوية قنطرة فم ترعة المنصورية ومشروع تغيير بوابات قناطر اسنا ومشروع تقوية قنطرة جمجرة على الرياح التوفيقي ومشروع تقوية قنطرة فم ترعة الشرقاوية وتوسيع الطريق فوق القنطرة وجارى فى الوقت الحاضر تنفيذ مشروع تدعيم مباني خزان أسوان لامكان رفع منسوب التخزين لخدمة أغراض التوسع الزراعى وقد بلغت جملة ما أنفق على هذه المشروعات فى عهد الثورة حوالى خمسة ملايين من الجنيهات .

هذا هو ما حققته الوزارة فى السنين الثمان الماضية أما فى الاعوام الخمس المقبلة فسوف تواجه الوزارة عبئا جسيما يتناسب مع التطور الذى وضعت معالمة منذ أن بدأ العمل فى مشروع السد العالى .

فأمام الوزارة برنامج ضخم لتحويل حياض الوجه القبلى لنظام الري المستديم كجزء من مشروعات التوسع الرأسى على مياه السد العالى ولقد شرعت الوزارة فى تنفيذ المرحلة الاولى من هذا المشروع الكبير بارساء عملياتها على المقاولين وسيسير العمل فيه قدما حتى يستقبل المياه الصيفية فى عام ١٩٦٥ .

ولقد رصد فى خطة التنمية للسنوات الخمس المقبلة مبلغ ٣٠ مليوناً من الجنيهات لتحويل حوالى ٧٠٠ ألف فدان للري المستديم يترتب عليها زيادة محصولية بالغلة الاثر فى رفع مستوى المعيشة وتوفير

أسباب الرخاء فضلا عن النهضة العمرانية التي ينتظر أن يحققها هذا المشروع بما يشتمل عليه من انشاء الجسور للترع والمصارف واستخدامها كطرق زراعية وانشاء الكبارى ذات الاحمال الثقيلة لتواجه ضغط المرور للوحدات الميكانيكية كالجرارات والمحاريث الآلية والكرافات وغيرها وقد أصبحت جميعها من مستلزمات طرق الزراعة الحديثة .

وأمام الوزارة أيضا برنامج حافل لتعميم الصرف الكامل فى أنحاء الاقليم المصرى بعد أن عكفت فى السنين الاخيرة على رسم خطوطه العريضة تمشياً مع أحدث التنظيم العلمية والفنية لتواجه المشكلة المترتبة على حرمان التربة من فترات الراحة المناسبة بين الزراعات فى نظام الري المستديم مما أدى الى ارتفاع مناسيب المياه الجوفية بإطراد حتى تشعبت طبقات نمو جذور النبات فزادت درجة ملوحتها ونقص إنتاجها وقد بلغت مساحات الاراضى التى تأثرت من هذه الحالة حوالى مليونين من الافدنة أى ثلث المساحة المزروعة أما باقى المساحة فى سويس الحاجة الى تحسين الصرف بها وتعميم المصارف الحقلية لانقاذها من التدهور الذى يهددها وقد بنيت سياسة الوزارة فى هذا السبيل على الاسس التالية :

١ - تقسيم الاقليم المصرى الى مناطق يراعى فيها ألا يزيد طول المصارف الرئيسى لكل منها عن ٣٠ كيلو مترا سواء كان الصرف بالراحة او بالآلة .

٢ - توسيع وتعديل وتعميق المصارف الرئيسية والفرعية لتوفير الصرف الحقلى على عمق ١٢٥ متر .

٣ - استبدال محطات الصرف الحالية بمحطات جديدة تتفق كفاءتها مع الضغوط المائية الجديدة .

٤- التوسع فى اقامة محطات الصرف لتوفير الصرف على الاعماق
الجديدة لكافة الاراضى .

٥ - تعميم المصارف المغطاة لجميع الاراضى المزروعة .

وقد اشتملت خطة التنمية الانتاجية للسنوات الخمس المقبلة على
المبالغ اللازمة للمرحلة الاولى من ذلك البرنامج حيث أدرج له فى الخطة
عشرون مليوناً من الجنيهاً لمشروعات الصرف العام وعشرة ملايين من
الجنيهاً لمشروعات الصرف الحقلى المغطى .

أما جهود الوزارة فى توليد الطاقة الكهربائية فقد كانت نتيجة
طبيعية لاهمية الكهرباء كعنصر أساسى فى برامج الحكومة لتنمية
الانتاج القومى .

وغنى عن البيان أن بعض الدول الكبرى التى أحرزت قصب السبق
فى ميادين الصناعة قد بنت صرحها الاقتصادى على أساس استغلالها
لمواردها الطبيعية فى انتاج الطاقة الكهربائية رغم افتقارها الى المواد
الحام اللازمة لصناعاتها .

ولقد كان الاقليم المصرى قبل قيام الثورة متخلفاً فى هذا المضمار
أشد التخلف اذ كانت ثروته من الطاقة الكهربائية مقصورة على ما
تنتجه بعض المحطات الحرارية التى بلغت من الضعف حداً جعلها عاجزة
عن الوفاء بالاغراض التى أنشئت من أجلها فضلاً عن مواجهة التوسع
الذى قامت عليه برامج الثورة وأهدافها ولا أدل على ذلك من أن معدل
استهلاك الفرد للطاقة الكهربائية فى الاقليم المصرى عام ١٩٥٢ لم
يتجاوز ٧٠ كيلووات ساعة سنوياً فى الوقت الذى أربى فيه هذا
المعدل فى بلاد كسويسرا مثلاً على ٢٠٠٠ كيلووات ساعة .

وقد تتابعت جهود الوزارة فى هذا المجال فما أن تم افتتاح محطة
التوليد بشمال القاهرة فى عام ١٩٥٣ حتى بادرت الوزارة الى توسيعها

بإضافة مولدات جديدة قدرتها ٦٥ ألف كيلو وات وأعقبتها بإنشاء محطة أخرى للتوليد بجنوب القاهرة قدرتها ١٢٠ ألف كيلو وات ثم بمحطة التبين التي تبلغ قدرتها ٤٥ ألف كيلو وات وتقوم هذه المحطات مع محطة السبئية البالغ قدرتها ٣٠ ألف كيلو وات بتغذية القاهرة وضواحيها ومديريات الجيزة وبنى سويف والفيوم والقليوبية بالتيار الكهربائي وقد بلغت جملة ما أنفق على هذه المشروعات ما يربو على ١٨ مليون من الجنيهات .

وفي الأقاليم أنشأت حكومة الثورة محطات حرارية كبرى لتوليد الكهرباء وعلى رأسها محطة طلخا وقوتها ٤٢.٥٠٠ كيلو وات ومحطة دمنهور وقوتها ٣٠.٠٠٠ كيلو وات وذلك لمواجهة أغراض الري والصرف واحتياجات الصناعة والمرافق الأخرى ومن المقرر توسيع هاتين المحطتين بإضافة وحدتين جديدتين لمحطة طلخا قدرة كل منهما ٣٠ ألف كيلو وات وإضافة وحدتين جديدتين لمحطة دمنهور قدرة كل منهما ٥٠ ألف كيلو وات .

وقد اقتضى توزيع الأحمال وتبادلها بين المحطات مد شبكات جديدة من الخطوط الكهربائية ذات الضغط العالي زاد مجموع أطوالها عن ضعف ما كان عليه قبل قيام الثورة وقد روعي في تحديد مسارها أن تكون قريبة من المدن والمصانع الكبرى لتعم فائدتها على أوسع نطاق فامتدت شبكات منطقة شرق الدلتا إلى دمياط ورأس البر شمالا وإلى الزقازيق والوادي والعباسة جنوبا كما امتدت شبكات وسط الدلتا إلى طنطا وزفتى وشبين الكوم وفي غرب الدلتا إلى القلعة والدشودى بالقرب من الإسكندرية شمالا وإلى مديرية التحرير جنوبا كما تم توصيل التيار الكهربائي إلى مدن دمنهور وإدفينا وطنطا وسمنود ودمياط والزقازيق وأبو حمص وفوه وشربين والعباسة .

كما تعاقدت الوزارة على ربط شبكة شمال الدلتا التي تصل جنوبا

الى الزقازيق بشبكة القاهرة التى تصل شمالا الى تبنى زعبل وذلك لتبادل الاحمال بين محطات التوليد بكل منها والاستفادة بالفائض وتحسين معامل الادارة وسوف يترتب على هذا الربط امداد مدينة بلبيس بالتيار الكهربائى .

وفى منطقة مصر الوسطى تم مد خط كهربائى طوله ٦٠ كيلو مترا يتغذى من شبكة الضغط العالى لمدينة القاهرة وذلك لامداد محطات الري والصرف بالتيار الكهربائى كما عمل امتداد لهذا الخط من قشيشه الى بنى سويف بطول حوالى ٢٧ كيلومترا لامدادها بالتيار الكهربائى وجارى تنفيذ خط آخر من قشيشه الى الفيوم لنفس الغرض .

وفى منطقة مصر العليا تم توسيع محطة الكهرباء بادفسو بانشاء وحدات جديدة قوتها ٧٢٠٠ كيلووات لمواجهة الزيادة المطردة فى محطات الري والصرف بمنطقة الحياض المنعزلة .

وبذلك انفقت حكومة الثورة على المشروعات الكهربائية فى الاقليم خلال السنوات الثمان الماضية ما يزيد على ٤٥ مليوناً من الجنيهات .

اما مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان ، فيقع فى المرتبة الاولى من جهود الثورة المباركة فى هذا المضمار ، فهو المشروع العتيد الذى ظل حلما يراود الاذهان قرابة اربعين عاما الى أن تحقق فى عهد الثورة وبدأ يؤتى ثماره منذ أن أطلق السيد الرئيس الشرارة الاولى منه فى ١٠ يناير الماضى ومن المنتظر أن يدار بكامل وحداته بعد شهر قليلة .

اما الطاقة المتاحة منه فسوف تبلغ فى المتوسط حوالى ٢٥٠٠ مليون كيلووات ساعة سوف تزداد بعد انشاء السد العالى . وسيستغل الجانب الاكبر من هذه الطاقة فى تشغيل مصانع السماد الازوتى فى أسوان والباقى فى تشغيل المصانع الكيماوية الاخرى فضلا عن ادارة

مرافق الري العمرانية بمديريات جرجا وقنا وأسوان .

وتبلغ التكاليف النهائية لهذا المشروع قرابة ٣٠ مليوناً من الجنيهات
وجدير بالذكر أن انتاج السماد سوف يوفر على الدولة نحو ١١ر٥
مليون جنيه من العملات الاجنبية سنوياً كانت تنفق في استيراد ما
يعادل هذا الانتاج .

وجدير بالذكر كذلك أن سعر التكلفة لوحدة الطاقة الكهربائية
المولدة من المشروع تبلغ ١ ملليم للكيلووات ساعة وللوحدة الكهربائية
المنتظر استهلاكها ١ر٢٥ ملليم للكيلووات ساعة وجملة ثمن التكلفة
للطاقة المولدة سنوياً نحو ٢ر٥٥ مليون من الجنيهات .

وعما قريب سوف تعزز الطاقة الكهربائية المولدة بالاقليم الجنوبي
بما يستتبط من الكهرباء من مشروع السد العالي اذ أنه من المنتظر
أن تبلغ الطاقة المولدة من هذا المشروع الجبار حوالى ١٠ مليار كيلووات
ساعة أو ما يعادل ستة أمثال الطاقة المستغلة بالاقليم الجنوبي فى
الوقت الحاضر .

وبالإضافة الى ما سبق ذكره من مشروعات توليد الطاقة الكهربائية
فإن وزارة الاشغال تسيّر قدما فى طريق استغلال كل المصادر
الطبيعية المتاحة بالاقليم المصرى لتوليد الكهرباء وتحقيقا لهذا
الهدف تقوم بدراسة مشروعات أخرى لتوليد الكهرباء من منخفض
القطارة ومن القناطر الكبرى المقامة على أحباس النيل

ولاشك أن التطور الضخم الذى حققته الوزارة فى هذا الميدان
يزداد وضوحاً اذا علمنا أن القدرة المركبة فى محطات التوليد بالاقليم
المصرى فى عام ١٩٥٢ كانت حوالى ٣٨٥ ألف كيلووات فما لبثت أن
ارتفعت فى عام ١٩٥٩ الى حوالى ٨١٦ ألف كيلووات والمنتظر أن

يستهلك ارتفاعها حتى تبلغ حوالي مليون و ٦١٥ ألف كيلووات في عام ١٩٦٥ وبذلك يصل معدل الاستهلاك السنوى للفرد الى حوالى ٢٢٥ كيلووات ساعة أو الى أكثر من ثلاثة أضعاف ماكان عليه في عام ١٩٥٢

وقد اشتملت الخطة الخمسية للتنمية الانتاجية فى مجال كهربة الاقليم المصرى على مشروعات يبلغ مجموع تكاليفها ما يربو على ١٤١ مليون من الجنيهات

ولم تقتصر جهود الوزارة على مشروعات تسخير الماء والكهرباء لخدمة الشعب فحسب بل اضافت اليها جهودا اخرى لتحسين خطوط الملاحة الداخلية تمشيا مع التقدم العمرانى الذى ساد انحاء البلاد ولاشك أن مجرى النيل وفروعه الرئيسية كطرق ملاحية سوف يكون لها فى المستقبل القريب شأن كبير فى دعم النهضة التجارية والصناعية لاسيما وان الغالبية العظمى من مدننا الكبرى تقع على النيل وفروعه .

ولقد وضعت الوزارة لهذا الغرض برنامجا لعشر سنوات بدأ من عام ١٩٥٤ وسارت فى تنفيذه بخطى واسعة لتتم الشبكة الملاحية فى الموعد المقدر لها وتبلغ جملة تكاليف هذا البرنامج حوالى ٢١ مليون جنيه .

وقد اشتمل البرنامج على الكثير من المشروعات نذكر منها مشروع تحسين الخط الملاحى بين مصر والاسكندرية عن طريق رياح البحيرة والخندق الشرقى فترعه المحمودية وقد ترتب على تنفيذه زيادة حمولة الوحدات النهرية من ٢٠٠ طن الى ٦٠٠ طن كما انخفضت مدة الرحلة عبر هذا الخط الى حوالى أربعة أيام بعد أن كانت تستغرق حوالى أسبوعين وقد تم تنفيذ هذا المشروع وبدى فى استعمال الخط فى أول مارس سنة ١٩٥٩

كما يجرى فى الوقت الحاضر تنفيذ مشروع قناة طنطا الملاحية

لربط مدينة شبين الكوم بمدينتي طنطا وكفر الزيات ومن المنتظر اتمام هذا المشروع خلال العام المقبل كما تم تنفيذ مشروع البحر الصغير .

أما في الوجه القبلي فقد أعد مشروع لربط مديريات المنيا وبني سويف والجيزة والفيوم بجعل بحر يوسف وترعة الجيزة طريقين ملاحيين من الدرجة الثانية .

أما في الاقليم السوري فقد وضعت عنه مشاريع للاستفادة من مصادر المياه لرى كل ما يمكن ريه من اراض زراعية ، والاستفادة من الطاقة المائية المتوفرة في توليد الطاقة الكهربائية الاساسية لتكامل البناء الاقتصادي ورفع مستوى الحياة للمواطنين

الفرات : ينبع نهر الفرات من هضبات تركيا الواقعة خلف جبال طوروس ، ويدخل الاراضى السورية عند جرابلس ويغادرها عند البوكمال ، ويستمر في سيره في الاراضى العراقية حتى ينتهى في الخليج العربى ويصب في شط العرب .

ويتميز مجرى الفرات بالتواءات وتغيرات كثيرة ، وخاصة في اوقات فيضانه ، اذ يفقد المجرى استقراره ، وكثيرا ما يشكل منعطفات وجزرا يهجرها أو يعيد تشكيل غيرها ، وهذا التغيير في مجرى النهر أمر هام في دراسة مايقام عليه من انشاءات ، كسدود التخزين أو التحويل لاهمية دورها في تنظيم مقدار تصريف النهر وفي مجراه

وروافد نهر الفرات في مجراه بالاقليم الشمالى ثلاثة رئيسية هي :

١ - نهر الساجور :

وينبع من هضبة عنتاب ، ويصب في الفرات عند تل الاحمر ، بعد

أن يسير في الاقليم الشمالى ٤٨ كم من مجموع مجراه البالغ ١٠٨ كم . ويبلغ معدل تصريف هذا النهر حوالى ١٠٠ مليون م^٣ في العام .

٢ - نهر البليخ :

ويتكون من تجميع المياه في مرتفعات حران في تركيا ومن غرب الجزيرة ليصب في الفرات بعد مدينة الرقة بعد أن يسير حوالى ١٠٥ كم من مجراه في الاقليم الشمالى ، ويقدر متوسط تصريف هذا النهر السنوى بحوالى ٢٠٠ مليون م^٣

٣ - نهر الخابور :

ينبع من الحدود الشمالية لسورية عند رأس العين ، وبعد التقائه بعدد من الروافد يسير مسافة ٤٥٠ كم من مجراه في سورية ويصب في الفرات بعد مدينة دير الزور ، وقبل بلدة الميادين بحوالى ٢٠ كم . أما متوسط التصريف السنوى للنهر فهو ١٧٠٠ مليون م^٣

ويتغير جريان الفرات بتغير فصول السنة ، ويختلف مقدار تصريفه باختلاف الايام والشهور خلال العام ، فينخفض جريان الفرات خلال أشهر الصيف أو الجفاف الأربعة : آب (أغسطس) - تشرين الثانى (نوفمبر) ، ويرتفع تصريف الفرات في أشهر الشتاء والأمطار ، ويبلغ حده الأقصى خلال شهر نيسان (ابريل) ورغم قصر مدة قياسات جريان الفرات ومحدوديتها فإن مقدار تصريف هذا النهر عند مسكنه يقدم صورة واضحة عن مقادير هذا الجريان . ويبلغ مجموع تصريف النهر خلال العام مقدارا متفاوت بين ١٤ و ٢٧ مليارا من الامتار المكعبة . أما متوسط مجموع التصريف في العام فيقدر بحوالى ٢٥ مليار م^٣ أو مايعادل ٨٣٪ من مجموع تصريف الانهر والسواقي في الاقليم الشمالى .

حوض الفرات :

يدخل الفرات سورية عند جرابلس في واد ضيق ، ولكن مجراه يأخذ في الاتساع خلال سيره والتوادات في المنطقة الغرينية التي تؤلف وادي الفرات . ويمر الفرات في مجراه في هذا الوادي الغريني بعدد من المضائق أهمها :

(أ) . موقع قلعة النجم على بعد ٣٥ كم من مجرى النهر وعلى ارتفاع ٣٠٨ م من مجرى النهر ، وعلى ارتفاع ٣٠٨ م من سطح البحر تقريبا .

(ب) موقع يوسف باشا على بعد ٧٨ كم ، وعلى ارتفاع ٢٩٤ م عن سطح البحر ، وفي هذا الموقع يصبح عرض الوادي الغريني حوالي ٧٠ م فقط .

٧ - موقع حلبية على بعد ٣٨٤ كم وعلى ارتفاع ٢١١ م عن سطح البحر ، وفي هذا الموضع يصبح عرض الوادي الغريني حوالي ٦٠٠ م وفيما عدا هذه المضائق يتسع وادي الفرات في مجراه حتى يغادر سورية .

ويمتد وادي الفرات الطويل الضيق في سورية من الزاوية الشمالية الغربية عند جرابلس الى الزاوية الشمالية الغربية عند البوكمال ، ويبلغ طوله ٤٥٠ كم .

ويتفاوت عرض هذا الوادي فيبلغ متوسط عرضه في الربع الاول من مجراه (جرابلس - مسكنه) ٤ كم ، وفي الربع الثاني من مجراه (أبوهريرة - حلبية) يبلغ هذا المتوسط ٦ كم ، أما في النصف الاخير من مجراه فيصل عرض هذا الوادي الى حده الاقصى وقدره ١٦ كم وعلى هذا كان متوسط عرض وادي الفرات

فى مجموع مجراه فى الاقليم الشمالى يقدر بـ ٧٥ كم ، وعلى ذلك فان مساحة وادى الفرات الغربى تزيد على ٣٣٠.٠٠٠ هكتار .

وتتألف تربة هذا الوادى بصورة رئيسية من الرواسب التى تتراوح بين الطمي والغرين الصلصالى والصلصال . وعمق التربة وخلوها من الملوحة فى هذا الوادى يجعل تربته من احسن انواع التربة للزراعة بعد اروائها . فتصلح تربة هذا الوادى لزراعة القطن والارز والشعندر والفول السوداني والذرة البيضاء وغيرها من المحاصيل الصيفية ، كما تصلح لزراعة القمح والشعير وغيرهما من الحبوب ، والقطن والعلف من المحاصيل الشتوية الرئيسية ، ويمكن كذلك زراعة هذه التربة بالاشجار المثمرة والاستفادة منها فى زراعة شجر الحور وغره من الاشجار . اما سهل الفرات الذى يحيط بوادى الفرات على جانبيه فيقع على ارتفاع يتراوح بين ١٠٠ و ٢٠٠ م فوق مستوى الوادى الغربى الذى يجرى فيه هذا النهر ، وتشق مجارى المياه الشتوية جوانب هذا السهل بصورة عميقة وخاصة فى الجزء الاول منه ، اما مساحة الاراضى القابلة للزراعة فى هذا السهل المحيط بالوادى فتزيد على مليون هكتار .

ويقع الجزء الاكبر من هذه الاراضى الزراعية فى القسم الاوسط من حوض النهر ، بين مسكنه ودير الزور ، ويبلغ طولها ٢٤٠ كم . وتدل الدراسات الاولى على صلاحية هذه الاراضى للزراعة

امكانيات الري :

يقع حوض الفرات فى منطقة يتراوح مقدار هطول الامطار السنوى فيها بين ١٠٠ و ٤٠٠ مم ، ولكن الربع الاول فقط من اراضى حوض الفرات يزيد فيه مقدار هطول الامطار على ٢٠٠ مم

في العام • أما بقية أراضي هذا الحوض فيقل مقدار هطول المطر عليها عن ٢٠٠ مم في العام •

وتقدر الاراضي القابلة للزراعة في حوض الفسرات باكثر من ١٠٠٠٠٠٠ ٣٤٠ هكتار ، ومجموع المساحة المنزرعة من هذه الاراضي في وادي الفرات والسهل المحيط به لايتعدي ٢٧ ٪ من مجموع الاراضي ، اذ يزرع منها حوالي ٣٧٠٠٠٠ هكتار منها ٢٠٠٠٠٠ هكتار ريا ، والباقي وقدره ١٧٠٠٠٠ هكتار بعلا أما الباقي من هذه الاراضي القابلة للزراعة وقدره ٩٧٠٠٠٠ هكتار فما زالت بكرا لم تزرع بعد • ويرجع ذلك الى وقوع معظم هذه الاراضي في منطقة يقل فيها هطول الامطار عن ٢٠٠ مم سنويا ، كما أن بعض هذه الاراضي غير المزروعة يقع في السهل الذي يرتفع (١٠٠ - ٢٠٠ م) عن مستوى الماء في وادي الفرات ، وهذا مما يجعل ريه بالراحة أو بالضخ مرتفع التكاليف الى حد تعجز عن تحقيقه الجهود الفردية •

وبناء على ذلك فان الزراعة الحالية في حوض الفرات تقتصر على الاراضي الغرينية في وادي الفرات أو الاراضي السهلية المجاورة التي يسهل رفع الماء اليها لاروائها •

وتقوم عملية الارواء حاليا على رفع مستوى الماء في النهر الى مستوى الارض المراد ريه ، لتروى بالراحة أو باستخدام النواعير والمضخات في رفع الماء لتزويد شبكات الري اللازمة وتقدر نسبة ما يروى بالمضخات حاليا بحوالي ٨٥ ٪ من مجموع المساحة المروية في وادي الفرات ، ويقدر عدد المضخات القائمة على شسواطىء الفرات ، والتي احتلت مكان النواعير وسحيلة الري القديمة بحوالي ٢٠٠٠ مضخة تروى ٩٠٠٠٠ هكتار ، ولما كانت الدورة الزراعية المتبعة ثنائية تقوم على اراحة نصف الارض فان مجموع الاراضي

المروية بالضغط حاليا لا يتجاوز ١٨٠.٠٠٠ هكتار من الاراضي المروية وعلى اعتبار حاجة الهكتار الواحد من الماء الى نصف لتر ثانية خلال أشهر الصيف الاربعة فان مقدار ما يستعمل من مياه الفرات في ري كافة الاراضي المروية حاليا في حوضه لا يتعدى كثيرا مليسار متر مكعب من الماء سنويا أى ما يعادل ٤ ٪ فقط من مجموع جريان الفرات وبذلك يظل القسم الاكبر من المصدر الرئيسى للثروة المائية في الاقليم الشمالى دون استغلال .

ومن الممكن عمليا ارواء كافة الاراضي القابلة للزراعة في حوض الفرات ، ويمكن تقديرها بأكثر من ١٣٠٠.٠٠٠ هكتار . واذا فرضنا أن متوسط ما يحتاج اليه الهكتار الواحد لاروائه من الماء بمعدل نصف لتر ثانية ولفترة ستة أشهر كاملة من العام ، وعلى فرض فقدان ما لا يقل عن ١٥ ٪ من المياه المتوفرة للرى في التبخر والتسرب في شبكات الرى اللازمة فان مجموع ما يلزم لرى الهكتار الواحد لا يتعدى ٩٠٠٠ م^٣ من الماء سنويا ، وعلى هذا الاساس كان مجموع ما يحتاج اليه لرى هذه الكمية من الاراضي الزراعية في حوض الفرات لا يتعدى ١١٧ مليار م^٣ من الماء او ما يعادل ٤٧ ٪ من جريان الفرات . وهذا المقدار من المياه هو دون حصة الاقليم الشمالى من مياه الفرات التي تقدر بـ ١٢٤ مليار متر مكعب في العام . وهكذا كانت الثروة المائية في هذا النهر كفيلا لبرى الاراضي القابلة للزراعة في حوضه بسوريا دون أن يؤثر هذا جريان النهر وما يحتاج اليه العراق من مياهه لارواء اراضيهِ .

ومحاولة ارواء كافة الاراضي الزراعية في حوض الفرات بزيادة عدد المضخات القائمة عليه لا يمكن اعتباره حلا سليما للاستغناء الآتية :

أولا - تعتبر عملية الرى بالضغط اقتصادية في حدود رفع

لا يتعدى ٢٠ م وإذا ما زاد مقدار رفع الماء عن هذا الحد فإن عملية الري بالضخ تفقد تدريجيا الكثير من فوائدها الاقتصادية ، وبالنسبة لحوض الفرات فإن مجموع الاراضى الواقعة على مستوى لا يتعدى ٢٠ م من مستوى الماء فى النهر تقل عن ٦٠٠.٠٠٠ هكتار موزعة على النحو التالى :

١ - ٢٥٠.٠٠٠ هكتار لا يزيد ارتفاع مستواها عن ١٠ أمتار فوق مستوى ماء النهر .

٢ - ٣٤٠.٠٠٠ هكتار لا يتعدى متوسط ارتفاعها عن ٢٠ مترافوق مستوى الماء فى النهر .

ومن هذه الاراضى ما يقرب من ٢٠٠.٠٠٠ هكتار على الضفة اليسرى والباقي وقدره ١٤٠.٠٠٠ هكتار على الضفة اليمنى

وإذا استثنينا الاراضى المزروعة حاليا وتقدر بعلا وسقيا فى وادى الفرات بحوالى ٣٧٠.٠٠٠ هكتار فإن مقسدا الزيادة فى الاراضى المستصلحة بعملية الازواء بالضخ هذه لن تتعدى ٢٢٠.٠٠٠ هكتار أى مادون الربع من الاراضى البكر التى لم تزرع بعد فى حوض الفرات .

ثانيا - تقدر نفقات الري بالضخ فى المتوسط بأكثر من ثلاثة أمثال كلفتها بالراحة ، وقيمة نفقات الري بالضخ لا تقل عن ١٥ ٪ من قيمة الانتاج الزراعى فى الاراضى المروية . ومما لا شك فيه أن هذه النسبة المرتفعة فى تكاليف الانتاج تؤثر تأثيرا كبيرا على عملية الانتاج الزراعى يقلل من صافى دخل الانتاج الزراعى ، ويضعف من منافسة الصادرات الزراعية من انتاج الاقليم الشبلى فى الاسواق العالمية .

ثالثا - من المؤكد أن تكاليف الري بالراحة التى تشمل اقامة

السدود وشبكات الري اللازمة تعتبر مرتفعة في قيمتها الأولية بالنسبة لتكاليف الضخ الأولية ، وهذا يجعلها مقبولة في تحقيقها على الحكومات أو المؤسسات العامة ولكن النفقات الجارية أو الكلفة السنوية لعمليات الري بالراحة تقل كثيرا عن كلفة الري بالضخ بشكل لا يترك مجالا للمقارنة .

رابعا - تستلزم عملية الري بالضخ استيراد المحركات وقطع الغيار كما تستهلك كميات من الوقود ، وهذا يجعل أمر الحصول عليها وتوفيرها معرضا للكثير من المصاعب ، يضاف الى ذلك ما تستنزفه من العملات الاجنبية الصعبة التي تمكن الاستفادة منها في مشروعات الانماء الاقتصادي المتعددة في الاقليم الشمالي .

ومن هذا يتضح بجلء أن أنجح السبل وانسبها وأكثرها اقتصادا لاستصلاح اراضي حوض الفرات وروائها يتطلب استخدام الري بالراحة ، وذلك باقامة سدود التخزين والتحويل الضرورية ، وقنوات الري . وشبكة التوزيع اللازمة وفقا لما تفرضه طبيعة الاراضي المراد ارواؤها والصفات الخاصة بجريان الفرات ومجرأه في اراضي الاقليم الشمالي .

عمليات الري والتخزين :

يستهدف برنامج السنوات العشر للانماء الاقتصادي في الاقليم الشمالي من الجمهورية العربية المتحدة ارواء ٨٠٠.٠٠٠ هكتار من الاراضي الزراعية في حوض الفرات أي بزيادة قدرها ٦٠٠.٠٠٠ هكتار في كمية الاراضي المروية فيه حاليا ، أما كيفية الارواء فتعتمد على مجموعة خصائص الاراضي الزراعية المراد ارواؤها ، كما تعتمد على حاجات هذه الاراضي من المياه وعلى كيفية توفير الحاجة من مياه النهر الجارية

واذا اعتبرنا أن الدورة الزراعية للاراضي المراد ارواؤها ستكون

على أساس زراعة ثلثي الأرض قطنياً وأراحة الثلث الباقي في الصيف وعلى أساس زراعة ثلث الأرض حبوباً وثلث الأرض برسيمياً أو علفاً وأراحة الثلث الباقي في الشتاء ، وذلك بدلاً من الدورة الزراعية المتبعة حالياً والقائمة على أراحة نصف الأرض المروية باستمرار ، فإن هذا يستلزم تزويد الأراضي المراد ارواؤها بمعدل ٦٥ ر. لتر ثانية في الصيف ومعدل ٢٥ ر. لتر ثانية في الشتاء للهكتار الواحد منها ، وعلى هذا الاساس كان ارواء الـ ٨٠٠ ر. هكتار المراد ارواؤها يستلزم ما يعادل ٥٢٠ م ٣ / ثانية شتاء ، وإذا اعتبرنا أن مياه الأمطار في الشتاء يمكن أن توفر حوالى نصف ما تحتاج اليه الأراضي المزروعة شتوياً ، فإن هذا يتطلب توفير كمية من الماء لمدة الارواء التي لا تزيد في العادة عن ١٢٠ يوماً صيفاً ومثلها شتاء مقدارها ٤ ر٥ مليار م ٣ صيفاً وحوالى مليار م ٣ شتاء أو ما مجموعه ٤ ر٦ مليارات من الامتار المكعبة في العام ، وإذا قدرنا قيمة ما يضيع من مياه الري في توزيعها من تبخر وترسب بـ ١٥ ٪ فإن كمية الماء اللازم توفيرها لارواء هذه الأراضي يصبح ٤ ر٧ مليارات من الامتار المكعبة ، وهذه الكمية من الماء اللازمة متوفرة في جريان لفرات ولا تتجاوز ٣٠ ٪ من متوسط جريانه في العام ، ولا تقوم هناك أية صعوبة عملية في توفير الكمية المطلوبة من الماء خلال فصل الشتاء الذي يرتفع فيه جريان الفرات ويتجاوز حده الاوسط المقدّر بـ ٨٠٠ م ٣ ثانية .

أما في فصل الصيف وأشهر الجفاف التي ترتفع فيها كمية المياه اللازمة للارواء وتنخفض خلالها كمية جريان الفرات عن حده المتوسط فإن توفير الكميات اللازمة للري لا يمكن تحقيقها بغير تخزين مياه النهر وفيضاناته خلال الشتاء لاستعمالها في أشهر الصيف .

وتقدير سعة الخزان يتوقف على نوع الحاجة اليه ، وما يقتصد من مياهه لأغراض الري والقوى المائية ، وبالنسبة لبرنامج الري المقترح حالياً فإن الحاجة مقدرة بـ ٤ ر٦ مليارات من الامتار المكعبة ،

وإذا أضيف إليها مقدار التبخر مع مسطح سطح الخزان ومقدار الترسيب في قاعدة حوضه الذي يقدر مجموعها بما لا يقل عن ٣١٠٠ م^٣ ثانية لاستلزم ذلك أن تكون سعة الخزان ١٠٠٥ مليارات ، ومن المفضل أن تكون سعته ١٢ مليارا من الامتار المكعبة .

أما إذا كان الغرض ارواء كافة الاراضى الزراعية في حوض الفرات فهو المقدرة بـ ١٣٠٠٠٠٠ هكتار فان الحاجة المقدرة بـ ١١٧ مليارا ترتفع على أساس التقدير السابق لما يفقد من التبخر والترسيب الى حوالى ١٥ مليارا من الامتار المكعبة . ومن المفضل ان تكون سعة الخزان عندئذ ٢٠ مليارا من الامتار المكعبة .

موقع السد :

موقع السد التخزينى الذى تقررت اقامته في الاقليم الشمالى في حوض نهر الفرات يرتبط اختياره بعدة عوامل منها صلاحية الموقع من حيث سعة الخزان ومن حيث جيولوجية الاراضى حوله ، ومنهنا ماينجم عن اقامته من غمر للاراضى الزراعية الواقعة امامه ومن اثره في مجرى النهر ، هذا بالإضافة الى العامل الاقتصادى والاساسى من حيث التكاليف والفوائد التى يمكن الحصول عليها .

وقد دلت الدراسات المستفيضة على وجود أكثر من موقع واحد مناسب لاقامة سد تخزينى عليه في مجرى الفرات . وقد أمكن تحديد ثلاثة مواقع تصلح لهذه الغاية هي : قلعة يوسف باشا ، وقرية حصره قبل مسكنه ، وقرية طبقة بين مسكنه والرقه .

بالنسبة لمواقع سدود التحويل على مجرى النهر فان موقع حلبية - زلبية على بعد ٣٨٤ كم من جرابلس على مجرى النهر وعلى مستوى الماء الذى يبلغ ٢١١ م فيه حيث يضيق عرض النهر الى ٦٠٠ م فانه يكون موقعا مناسباً وخاصة بالنسبة للاراضى الزراعية الواقعة

أبـسـفـل هـذا المـوقـع وتـمـتـد ما يـقـرب مـن ٢٥٠ كم حـتـى البـو كـمـسـال .
وهـنـاك مـوقـع آخـر عـلى بـعد ١٠ كم أعـلى دـير الزـور يـمـكـن لـسـد التـحـوـيـل
المـقـام عـلـيـه رى وادى المـيـادـين مـنـه بإلـرـاحـة أو رى مـلا يـقـل عـن
٢٥٠٠ هـكـتـار .

كـيـفـيـة الأـرـواء :

تـبـيـن مـن الـدـرـاسـات الـتى انـحـضـرت فـى بـيـان أحـسـن أنـواع الأـرـاضـى
الـزـراعية المتـوفـرة فـى حـوض الفـرات إن فـى الـامـكـان رى حـوالى ٧٧٠٠٠
هـكـتـار مـن هـذه الأـرـاضـى الزـراعية وتـقـدر الكـمية الصـالـحـة مـن هـذه
الأـرـاضـى بـحوالى ٦٧٦٠٠٠ هـكـتـار موزعة عـلى المـنـاطـق الآتـية :

١ - الـضـفـة الـيسـرى لـلـفـرات بـعد يـوسـف باشا وتـقـدر بـ ٨٠٠٠
هـكـتـار .

٢ - الحـفـة الـيـمـنى لـلـفـرات وهـي تـؤلف هـضـبة حـلب - مـسـكـنة
وتـقـدر بـ ٩٨٠٠٠ هـكـتـار .

٣ - الأـرـاضـى الـتى يـمـكـن رـيـها مـن الـسـد فـى مـوقـع طـبـقة وتـقـدر
بـ ٢٤٠ الف هـكـتـار .

٤ - الأـرـاضـى الـتى يـمـكـن رـيـها مـن سـنـد التـحـوـيـل عـند جـلـبية - زـلـبية
ومـابـعـده مـن سـدود التـحـوـيـل الصـغـرى وتـقـدر بـ ٣٣٠ الف هـكـتـار ،
و يـمـكـن أرواء ٣٦٥ الف هـكـتـار مـن هـذه الأـرـاضـى بإلـرـاحـة ، بـيـنـما يـمـكـن
أرواء الباقـى وقـدره ٣١١ الف هـكـتـار بالـضـخ الـذى سـيـحـتـاج إى طـاقة
كـهـر بـائـية تـقـدر بـ ١٧٠ الف كـيـلو واط .

الفـوائـد الأخرى :

١ - لا تـقـتـصـر فـائـدة سـنـد الفـرات عـلى أرواء ٨٠٠ الف هـكـتـار فـى
حـوض نـهر الفـرات ، إذ أن تـنـظـيم جـريـان النـهر وإقـامـة سـدود التـخـزـين
والتـحـوـيـل الـلازـمة عـلـيـه سـيـعـمـل عـلى درء اخطـار الفيضان عـن الأـرـاضـى
والقـرى الواقعة فـى وادى الفـرات بـعد الاكـتـفاء مـن مـيـاهـه فـى الأـرـاضـى

١- سورية سيضمن تزويد العراق بانتظام بجريان لا يقل عن ٤٠٠ م^٣ ثانية ويكفى لتزويد العراق بحاجات الري فيه ، ويعمل على تجنب اخطار الفيضان في الاراضي العراقية

وتهدف الدراسة أيضا الى تنظيم الملاحة على طول نهر الفرات في الاراضي السورية .

٢ - من المقرر انشاء هويس عند موقع السدود المختارة لا تقل أبعاده عن ١٠٠ متر طولاً و ١٥ متراً عرضاً و ٥٥ أمتار عمقاً .

٣ - يمكن الحصول على طاقة كهربائية تتراوح بين ١٠٠ و ٤٥٠ ألف كيلووات ، وعلى هذا فالبرنامج الحالي يستهدف الحصول على طاقة قدرها ١٠٠ ألف كيلووات في المرحلة الاولى ، على أن يجري رفعها خلال سير الاعمال الى ٣٠٠ ألف كيلووات ، وسيتم نقل هذه الطاقة القليلة الكلفة الى حلب وإلى المناطق الصناعية الوسطى في الاقليم الشمالي لتزويد الصناعة والسكان بحاجاتها من القوى الكهربائية الرخيصة .

٤ - زيادة الدخل القومي من القطاع الزراعي ٦٨٠ مليون ليرة في عام ١٩٦٧ أي أنه سيببلغ الدخل القومي من القطاع الزراعي ١٧٤٢٥٠ مليون ليرة سورية

ويقدر مجموع تكاليف هذا المشروع بحوالي ١٠٤٠ مليون ليرة سورية بما في ذلك تكاليف السدود وشبكات الري ومولدات القوى الكهربائية ونقل الطاقة الكهربائية الناتجة الى حلب وغيرها .

ومن المقرر الانتهاء من كافة الدراسات ومباشرة التنفيذ في نهاية عام ١٩٦١ ومن المقرر أيضاً أن يتم انجاز كافة المشاريع الخاصة بحوض الفرات سنة ١٩٦٧ على أنه ستصبح في الامكان الاستفادة من مياه هذا النهر في الري وفي توليد الكهرباء اعتباراً من سنة ١٩٦٣ .

مشروع الغاب

يشمل مشروع الغاب استصلاح الاراضي الواقعة في سهل العشارنة والغاب ، أما سهل العشارنة فيمتد باتجاه شرقي - غربي بطول ١٥ كم . ويشمل مساحة تزيد عن ٢٨٠٠ هكتار يتألف قسم صغير منها من التلال ، أما مسطحها فمن سهول ومستنقعات على مستوى منخفض عن مجرى العاصي .

ويمتد سهل الغاب من الجنوب الى الشمال تحيط به جبال العلويين من الغرب ، وجبل الزاوية من الشرق . وتقدر مساحة سهل الغاب بما لا يقل عن ٥٠٠٠ هكتار تؤلف المستنقعات منها حوالي ٣٥٠٠ هكتار

يستهدف المشروع ارواء كافة الاراضي القابلة للزراعة في الغاب بعد تجفيفها ، وتقدر مساحة هذه الاراضي القابلة للزراعة بما يلي :

- في سهل العشارنة ٢٨٠٠٠ هكتار .

- في سهل الغاب ٤٤٠٠٠ هكتار .

والمجموع : ٧٢٠٠٠ هكتار .

وتشمل اعمال المشروع :

١ - تحويل مجرى العاصي من جنوب الغاب قرب قرية العشارنة الى الاراضي المنخفضة في وسط السهل الواقع بين مجرى النهر الحالي وسفح جبل العلويين .

٢ - انشاء قناة تصريف في وسط السهل الواقع بين مجرى العاصي الحالي وسفح جبل الزاوية ويبلغ طولها ٤٧ كم .

٣ - انشاء سد على مجرى العاصى قبل سيحرو بالقرب من محردة لتخفيف وطأة الفيضانات على سهل العشارنة والغاب . وتقدر سعة الخزان بـ ٤٠ مليون م^٣

٤ - انشاء شبكة تصريف كاملة بقنواتها الثانوية والفرعية التى تبلغ طولها حوالى ٧٠٠ كم فى سهل العشارنة والغاب وقد بوشر العمل فى بعضها ومن المقرر انتهاء العمل فيها فى اواخر هذا العام ١٩٦٠

ويشمل مشروع الغاب اقامة بحيرات صناعية لتربية الاسماك وقد تقرر اقامة حوضين لهذا الغرض :

الاول - بالقرب من قرية الحواش والحقية ، وتقدر مساحته بحوالى ٥٠٠ هكتار

الثانى - يقع بالقرب من قرية الشريعة الحماسة ومساحته ٢٠٠ هكتار .

ومشروع الغاب يكفى لاعالة اكثر من ٧٠٠٠٠٠ نسمة .

وتم توزيع حوالى ٢٠٠٠٠ هكتار من الاملاك العامة على الفلاحين ومن ثم يعاد توزيعها بشكل دائم وفق سياسة الدولة ، وبشكل يتيح للفلاح دفع ثمنها على آجال مناسبة ، وعلى ضوء التجارب القائمة سيوضع قانون توزيع واستثمار الاراضى

يمتد وادى الغاب فى سهل رسوبى متم لسلسلة الانخفاضات التى يقع ضمنها البحر الميت ووادى الاردن والليطاني وسنهل القاع .

ويبدأ هذا الوادى من منطقة انصباب نهر العاصى فى مضيق سيحرو فى واديه العميق ليمتد فى سهول ومستنقعات العشارنة

والغاب حتى ينتهى عند كركور على بعد ٩ كيلو مترات من جسر الشغور ، وطول هذا الوادى نحو ٦٨ كيلو مترا ، وان كان مجرى العاصى فيه بين سيجر وكركور يزيد على ١٢٤ كيلومترا . ويتراوح انحدار العاصى مجراه فى هذا الوادى بين (٤ و ٢٠) كيلو مترا ويجتاز العاصى وادى الغاب بعد اجتيازه للعتبة البازلتية قسرب قرية الكفير ويشق منها مجراه الى جسور الشغور والشعمال

ويشمل مشروع الغاب استصلاح الاراضى الواقعة فى سهلى العشارنة والغاب . أما سهل العشارنة فيمتد باتجاه شرقى - غربى وبطول ١٥ كم ويشتمل مساحة تزيد على ٢٩٠٠٠ هكتار ، يتألف قسم صغير منها من التلال . أما معظمها فمن سهول ومنسحقات على مستوى منخفض عن مجرى العاصى .

ويمتد سهل الغاب من الجنوب الى الشمال تحيط به جبال العلويين من الغرب وجبل الزاوية من الشرق ويبلغ طوله بين العشارنه وكركور مسافة ٥٠ كم ويقرب متوسط عرضه من ١٠ كم ، وأراضى سهل الغاب منبسطة ولعل ذلك يعود الى كونها كانت بحيرة فى العصور الجيولوجية القديمة ، وتقدر مساحة سهل الغاب بما لا يقل عن ٥٠٠٠ هكتار تؤلف المستنقعات منها حوالى ٣٥٠٠ هكتار

ويقع المشروع بكامله فى منطقة يتراوح هطول المطر السنوى فيها بين (٦٠٠ و ١٠٠٠ مم) ويقدر متوسط هطول الامطار بحوالى ٧٠٠ مم . وتتوفر فى وادى الغاب طبقة سطحية من التربة الرمادية اللون ذات أصل بحرى تتألف من أتربة رملية وطباشيرية تكاد لا تخرقها المياه ، ويبلغ سمكها فى نجد القبلىة وعند جسر الشغور نحو ٦٠ مترا . وتغطى هذه الطبقة رواسب حديثة من الطمي تجعلها من أحسن أنواع التربة الزراعية ، أما الصخور البازلتية فتوجد فى الجزء الشمالى من الوادى وعلى الجانب الشرقى من الغاب

. ووجود زواصب لا تسمح بتسرب الماء ، وعلى بعد قليل من سطح الأرض يحول دون تسرب الماء الى طبقات الأرض السفلى ، ويؤدي هذا الى تجمع المياه التي تتدفق من فيضانات العاصي ومن السيول ، ومن الينابيع المتعددة في الوادي التي يبلغ مجموع جريانها خلال العام ١٧ م ٣ ثمانية تتكون المستنقعات في وادي الغاب

ونظرا لوجود العقبة البازلتية ولارتفاع مجرى العنابي الحالي عن مستوى سهول الوادي المحيطة به ، فان النهر لا يستطيع تصريف مياه هذه المستنقعات ويستفيد الاهالي حاليا - مما يجفف منها خلال الصيف في زراعة الذرة البيضاء والقطن كمحاصيل صيفية . أما بقية الاراضي من غير المستنقعات في الغاب فمعظمها أمسلاك خاصة مزروعة .

ويستهدف المشروع ارواء كافة الاراضي القابلة للزراعة في الغاب بعد تجفيفها . وتقدر مساحة هذه الاراضي القابلة للزراعة بما يلي :

في سهل العشارنة	٢٨٠٠٠ هكتار
في سهل الغاب	٤٤٠٠٠ هكتار

المجموع	٧٢٠٠٠ هكتار
---------	-------------

وعلى هذا فان مجموع ما سيتم ارواءه من الاراضي في هذا المشروع لن يقل عن ٧٠٠٠٠ هكتار منها حوالي ٢٢٠٠٠ هكتار تزرع حاليا ، وتصلح هذه الاراضي بعد استصلاحها لزراعة الارز والقطن والشمندر والقطن كمحصولات صيفية ، كما تصلح لزراعة الحبوب والغلف كمحصولات شتوية

وتشمل أعمال المشروع تجفيف مستنقعات الغاب ، ودرء خطر

الفيضانات عنه ، ورى الاراضى فيه بأفضل السبل مع الاستفادة من مساقط المياه فى توليد الطاقة الكهربائية .

ويهدف المشروع الى استصلاح الاراضى واستيطانها على شتى أشكال حديث كانشاء القرى النموذجية والمراكز الزراعية وتربية الاسماك فى أحواض خاصة والعمل على تنظيم عمليات الانتاج وتصريفها .

أعمال المشروع

تعود فكرة تجفيف الغاب واستصلاح أراضيه الى الأزمنة القديمة فقد جرى بحثها فى عهد الرومان وفى عهد الاحتلال العثماني ، أما العمل الجدى فى تنفيذ هذه الفكرة فلم يبدأ الا فى عام ١٩٥١ عندما انشئت مؤسسة الغاب ، وهى التى تولت دراسة المشروع وتفاصيله وابتدأت منذ عام ١٩٥٤ فى تنفيذ مراحله التى تقرر الانتهاء منها قبل عام ١٩٦٢

وتشمل هذه الاعمال مايلى :

التجفيف :

تشمل تدابير التصريف المراد اتخاذها القيام بمايلى :

١ - تعميق وتوسيع مجرى نهر العاصى بين كركور والكفير بطول ٥ كم وعرض يتراوح بين ١١ و ٢٠ م ويصل الى ١٠ أمتار وكذلك كسر العتبة البازلتية فى المجرى بالقرب من الكفير ليستوعب مجرى النهر تصريف المياه فى حدها المقدر بـ ٣٥٠ م ٣ ثانية . وقد تم تنفيذ هذا فى أواخر عام ١٩٥٦

٢ - تحويل مجرى العاصى من جنوب الغاب قرب قرية العشارنة الى الاراضى المنخفضة فى وسط السهل الواقع بين مجرى النهر

الحالى وسفح جبل العلويين ، ويمتد هذا المجرى شمالا حتى كركور .
ويبلغ طوله ٥٨ كم وعرض قاعدته ٢٨ م .

ويمكن لهذا المجرى الجديد تصريف الحد الاقصى ومقداره ٢٧٥ م^٣ ثانية ، وتقدر كمية حفريات قناة التصريف الرئيسية هذه بحوالى
١٨ مليون م^٣

٣ - انشاء قناتى تصريف فى وسط السهل الواقع بين مجرى
العاصى الحالى وسفح جبل الزاوية ومجموع طولهما ٤٧ كم تمتدان
من غرب الشريعة شمالا حتى تلتقيا بمجرى العاصى الجسديد .
وتقدر حفرياتها بمقدار مليونى متر مكعب .

٤ - انشاء سد على مجرى العاصى قبل سيجر بالقرب من محردة
لتخفيف وطأة الفيضانات على سهلى العشارنة والغاب . وسيكون
هذا من نوع الحجر الاملائي وبارتفاع ٤٠ م وطوله فى اعلاه ١٠٠ م
وبذلك يرفع منسوب ماء النهر الى ٢٢٧ مترا وتقدر سعة تخزينه
بحوالى ٤٠ مليون م^٣ ويشمل السد نفق تصريف سعته ١٥٠ م^٣ ثانية ،
ومصرف فيضان بقدرة ٧٥٠ م^٣ ثانية .

٥ - انشاء شبكة تصريف كاملة بقنواتها الثانوية والفرعية التى
يبلغ مجموع طولها حوالى ٧٠٠ كم فى سهلى العشارنة والغاب .
وقد بوشر العمل فى بعضها ، ومن المقرر انتهاء العمل فيها فى اوائل
عام ١٩٦٠

التخزين والرى :

يتراوح مقدار ماتحتاج اليه الاراضى المراد ارواؤها خلال فترة
الارواء بين نيسان (ابريل) وتشرين الثانى (نوفمبر) بين
١٢ و ٣٦ م^٣ ثانية . ويقدر الحد الاعلى لكمية المياه اللازمة لارواء
المشروع خلال دورة الاسقاء بأقل من ٥٥٠ مليون م^٣ فى العام ،

ويمكن بسهولة تأمين ما لا يقل عن ٢٥٠ مليون منها من الينابيع التي تنحدر منها سفوح الجبال المحيطة بالغاب والباقي وقبدره ٣٠٠ مليون منها لابد من تأمينه من جريان نهر العاصي ومن سدود التخزين التي ستقام عليه .

وقد دلت الدراسات الجيولوجية والهيدرولوجية والاقتصادية على أن أفضل موقع لاقامة سد تخزين على مجرى العاصي يقع بالقرب من الرستن .

وهناك موقع آخر بالقرب من قرية كرمة يساعد تخزين الماء فيه على تخفيف حدة الفيضان على سهلي طار العلي والغاب . وتدعو الحاجة كذلك الى اقامة سد تحويلي بالقرب من قرية العشارنة تكون مهمته توزيع المياه على شبكات ري في منطقة الغاب .

وقد تقرر أن يكون سد الرستن من نوع الحجر الاملائي ويبلغ أقصى ارتفاع له حوالي ٧٠ م وطوله ١٣٨٠ مترا . وبذلك يرفع منسوب ماء العاصي الى قرابة ٣٧٢ م وتبلغ سعة تخزين هذا السد ٢٥٠ مليون متر مكعب . ويتألف هيكل السد من الحجارة التي يقدر مجموع حجمها بمقدار مليون متر مكعب ، أما حاجز المياه فيه فيتألف من الصلصال والطين المذكوك . ويقدر حجمه بمقدار ٢٠٠٠ م^٣ ويشمل السد أيضا :

١ - مصرف فيضاني مجهز بثلاث بوابات يكفي لتصريف ٣م^{١٥٠٠} ثانية .

٢ - نفق طوله ٤٠٠ م وقطره ٦ و ٦ لتحويل مياه النهر خلال عملية بناء السد ولاستخدامه في توزيع المياه على اقية الري وتقدر سعته بمقدار ٣٥٠ م^٣ ثانية .

٣ - نفق طوله ٥٢٠ م وقطره ٢ م مع تسليمه لتجهيز المولدات

الكهربائية لحاجتها لإدارة مولدين مجموع قدرتهما ٧٥٠٠ كيلوات
٤ - أعمال اضافية أخرى من مساكن ومكاتب ومختبرات وغيرها
مع تحويل الطرق المتأثرة بالمشروع وإقامة طرق جديدة فوق
السد .

وقد رسا عطاء السد على شركة بلغارية ، بدأت العمل فيه في أول
أيلول (سبتمبر) ١٩٥٨ ومن المنتظر انجازه قبل ثلاثة أعوام .
أما سد التخزين الآخر عيد كرمه فتقدر سعته بحوالى ٤٠ مليون م^٣
وارتفاعه بمقدار ٤٥ م وطوله بحوالى ١٦٠ م . وسيكون كذلك من
النوع الحجري الاملائي ويقدر مجموع حفرياته وردميته بمقدار
٦٠٠٠ م^٣ ويشمل كذلك نفقا طوله ١٠٠ م وقطره ٣ م لتحويل
مياه النهر في فترة الانشاء ، ولتزويد قنوات الري بعد انتهاء أعمال
السد ويشتمل كذلك مصرفا فيضانيا يفي لتصريف ٦٠٠ م^٣ ثانية
كما يشمل الاعمال الاضافية الاخرى من طرق ومساكن ومكاتب
وغیرها .

أما سد العشارنه فسيكون سدا تحويليا لتوزيع المياه على قناتي
الري الرئيسيتين في منطقة الغاب ، وسيقام هذا السد من
الخرسانة .

كيفية الارواء :

يزود سد الكرمه سهل العشارنه بقناتي الري الرئيسيتين ،
بذلك بعد رفع منسوب الماء فيه ، فقناة الضفة اليمنى التى يبلغ
طولها ٥٦ كم وسعتها ٥٥ م^٣ ثانية تروى مساحة ١٠٠٠٠ هكتار
أما قناة الضفة اليسرى فيبلغ طولها ٨١ هكتارا ، ويتفرع من هاتين
القناتين الرئيسيتين مجموع اقنية الري الثانوية التى يبلغ مجموع
أطوالها ٢٧٠ كم .

أما سهل الغاب فسيجرى ارواؤه من ٤ قنوات رئيسية تروى
ما يقرب من ٤٤٠٠٠ هكتار فيه يزود سد العشارنه التحويلى

قناتين رئيسيتين ، وتسير اليمنى بمحاذاة سفح جبل الزاوية ، وتمتد حتى كركوك بطول ٥٠ كم وسعة ٣م٧ ثانية لارواء ١٢ر٠٠٠ هكتار . أما القناة اليسرى فتسير بمحاذاة سفح جبل العلويين وطولها ٥٩ كم بسعة ٥ر٥ م٣ ثانية وتروى مع مياه الينابيع المتدفقة من الفوح ١٠ر٠٠٠ هكتار ومن المقرر اقامة سد تحويلي آخر قرب قرية عمودين لتحويل مياه نهر العاصي في مجراه الحالي الى قناة طولها ٧٤ كم ينضم اليها قسم من ينابيع عين الطاقة لتروى الاراضى على ضفتي العاصي الحالي حتى كركور وهي مقدره بـ ١٧ر٥٠٠ هكتار وهناك قناة الرى الرئيسيه الرابعه التى تسير من ينابيع قلعة المضيق ويبلغ طولها ٢٣ كم بسعة ٦ر٥م٣ ثابته لارواء الاراضى الواقعه بمحاذاة قناة التصريف الشرقيه والمقدره مساحتها بـ ٤ر٠٠٠ هكتار ، كما تغذى هذه القناة أحواض السمك الواقعه بجوار هـنا وتشمل شبكة الرى فى سهل الغاب من الاقنيه الفرعية والثانوية مامجموعه ٥٦٠ كم .

تربية الاسماك :

يشمل مشروع الغاب اقامة بحيرات صناعية لتربية الاسماك ، وقد تقرر اقامة حوضين لهذا الغرض :

الاول : بالقرب من قرية الحواش واللحقيه ، وتقدر مساحته بحوالى ٥٠٠ هكتار .

الثانى : ويقع بالقرب من قرية الشريعة الحماسة ومساحته ٢٠٠ هكتار وتتغذى مياه الينابيع من قلعة المضيق وعين الطاقة ونهر الشريعة وعين الحواش وغيرها من هذه الاحواض ، وسيعتنى بتربية الاسماك وخاصة سمك اسلور والمشط والسلمون ، ويقدر انتاج هذين الحوضين بحوالى ١٠ر٠٠٠ طن سنويا .

ويشمل المشروع انشاء شبكة طرق كافة لربط مجموعة القرى والمراكز فى المشروع وربطها بالمدن الرئيسيه المجاورة . كما أن هذه

الشبكة من الطرق تحقق الوصول الى كافة أجزاء المشروع ومراقبتها وصيانتها . وتشمل هذه الطرق طرقا رئيسية معبدة طولها ١١٠ كم وطرقا ثانوية معبدة وغير معبدة مجموعها أكثر من ٧٠٠ كم ويشمل المشروع أيضا إنشاء قرية نموذجية ومراكز تجارب زراعية ، كما يشمل اقامة التعاونيات وكل مايتعلق بأعمال الاصلاح الريفي الاقتصادية والاجتماعية .

استثمار الاراضى :

تعتبر تربة سهل المشروع الحمراء فى معظمها من تربة الاودية الرسوبية الغنية بالمواد العضوية وفقا للدراسات الفنية ، فقد تم تصنيفها حسب نوعها وامكانياتها الزراعية الى ١٧ صنفا . وقسمت هذه الاراضى من حيث استصلاحها ومنافعها الزراعية الى ٦ فئات رئيسية روعيت فى تحديدها جودة التربة والدورة الزراعية المناسبة ، كما روعى فى اختيار المزروعات مقدار حاجتها من الري والتصرف ومقدار فائدها الاقتصادية ، أما الدورة الزراعية المقررة فتشمل ٣ أو ٤ سنوات .

وقد قسّمت على هذا الاساس الاراضى التى ستتحول الى وحدات زراعية تتراوح مساحتها بين ٨ر١٥ هكتارا واعتبرت الوحدة التى مساحتها ٢٥ هكتارا كافية لاعالة خمس عائلات مجموع أفرادها ٢٤ شخصا ، وهذا يعنى أن مشروع الغراب يكفل اعالة أكثر من ٧٠٠٠٠ نسمة .

وقد تم توزيع حوالى ٢٠٠٠٠ هكتار من الاملاك العامة على الفلاحين الذين لا يملكون أرضا لشغلها مؤقتا حتى تتم كافة أعمال الاستصلاح اللازمة ، ومن ثم يعاد توزيعها بشكل دائم وفق سياسة مناسبة ، وعلى ضوء التجارب القائمة سيوضع قانون توزيع واستثمار هذه الاراضى .

الشركة العامة للتجارة الداخلية

مركز الشاي والتوزيع

٢٥ شارع شريف بالمشاهرة

أكبر مصانع لتعبئة الشاي والسبب
٢٠٠ مركز توزيع بجميع أنحاء الإقليم الجنوبي

منتج وتوزيع :

شاي الجمهورية العربية - شاي سيلان نفق
شاي باهيو - شاي هندي صافي
شاي مبروك وشاي مبروك - شاي هندي وصيني
بن أخضر خزان الخليجي بن عيني او بن كوبي
توكيد توزيع بسكود مصر

أحدث منتجاتنا

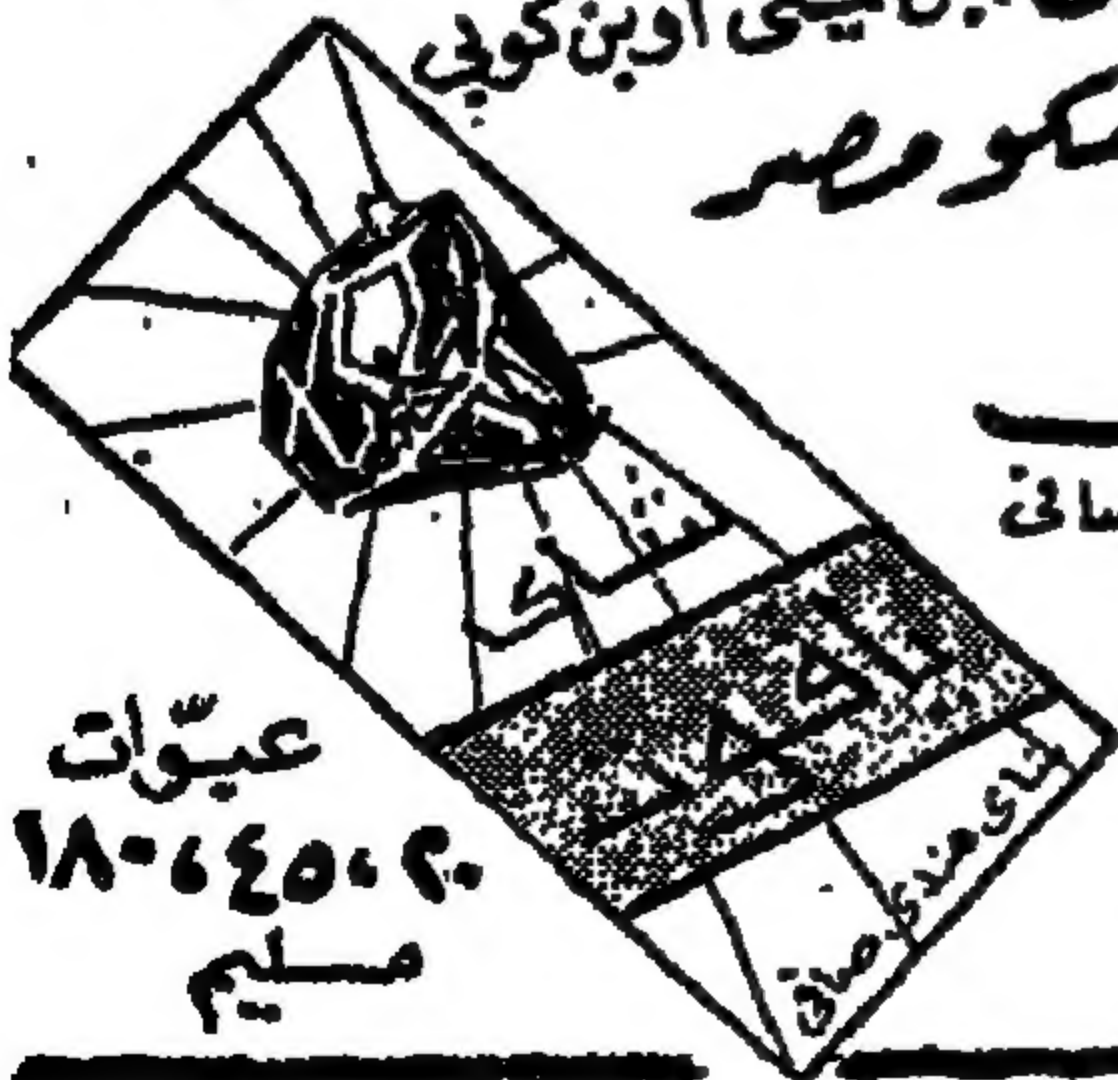
شاي ياقوت

من الشاي الهندي النقي الصافي

سيظهر في الأسواق

في ٢٣ يونيو

بمناسبة أعياد الثورة



عبوات
١٨٠٠٤٥٠٢٠
صليم

هيئة قناة السويس

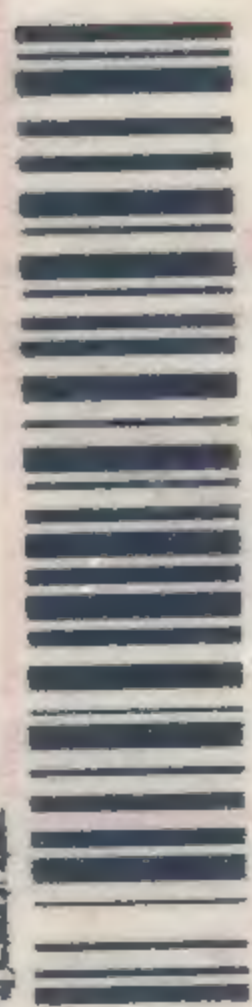
نبذة تاريخية :

منذ اربعين قرنا مضت انشا فرعون مصر ((سنوسرت))
الثالث اول قناة تصل البحرين الابيض والاحمر . ثم ردمت
القناة واعيدت عدة مرات وذلك في عهود كل من دارا ملك
الفرس وبطليموس الثاني والامبراطور تراجان ثم عمر بن
الخطاب . وحفرت القناة الحالية في ابريل ١٨٥٩
وفي ٢٦ يوليو ١٩٥٦ اعلن الرئيس جمال عبد الناصر تأميم
الشركة فاعاد الي مصر حقوقها الشرعية
مشروع ناصر :

- بدات الهيئة المصرية بتنفيذ مشروع ناصر الذى يهدف الي
- ١ - ازدواج القناة باكملها
 - ٢ - تعميقها بحيث تعبرها السفن التي يبلغ غاطسها ٤٥
قدما وحمولتها ٧٠.٠٠٠ طن
 - ٣ - استعمال الردار لضمان رقابة السفن
 - ٤ - تعزيز اسطول الهيئة باحدث الكراكات والقاد
- تأثير القناة علي الملاحة العالمية :

تختصر القناة طريق السفن بين الشرق والغرب
بلغ ما توفره من المسافة ٤٠ في المائة

Bibliotheca Alexandrina



0417313



الكتاب ١٦٩

صدر يوم الاحد ٢٤ يوليو (تموز) ١٩٦٠